رجل إيران القوى

أحمدى نجاد

الحقيقة والأسطورة

خالد أبو بكر

كنوز
للنشر والتوزيع

إهـــــــداء٢٠٠٨
دار الكتب و الوثائق القومية
القاهرة

أحمدى نجاد
الحقيقة والأسطورة

خالد أبوبكر

احمد نجاد..

الحقيقة والأسطورة

المؤلف:

خالد ابوبكر

الإشراف العام

ياسر رمضان

الناشـــــر

كنوز

للنشر والتوزيع

37 ش قصر النيل ـ القاهرة تليفون: 012 7717795

kenouz55@yahoo.com

التنفيذ الفنى وتصميم الغلاف

رواق

rewaq

33036809

رقم الإيداع: 2008/2220

الترقيم الدولى: 977-5307-49-X

أحمدى نجاد

الحقيقة والأسطورة

خالد أبوبكر

كنوز
للنشر والتوزيع



إلى أبى

عاهدتك أن أكون

كما تمنيت لى..

وها أنا.. أحاول

□□

كلمة أولى

□□

نجـــاد
أصل..
وأكثر من صورة

يحظى الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد منذ فوزه برئاسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية فى النصف الثانى من العام ٢٠٠٥ بما لم يحظ بمثله رئيس قبله، من حيق عمق التركيز الإعلامى والشعبى على شخصه.. ففى الوقت الذى يرى فيه الكثيرون يسوع (المسيح) الجديد الذى نزل على الشرق الأوسط ليخلصه من السيطرة والهيمنة الأمريكية، يراه البعض الآخر «إبليسًا» جديدًا.. يقامر بشعبه.. ويكاد يخرج به من جنة الاستقراء، إلى أرض الحروب والنزاعات الدولية، التى ستحرم مواطنيه الاستمتاع بعوائد النفط السخية، التى تتربع بلادهم على نسب كبيرة من احتياطياته فى العالم.

وما ندعى أنه العامل الرئيسى وراء المواقف المختلفة أو المتفقة مع أحمدى نجاد هو المسافة التى يقف عليها الشخص (المؤيد أو المعارض لنجاد) من المشروعين الكبيرين الذين يسعيان للسيطرة على المنقة العربية برمتها فى هذه الأثناء؛ فالمشروع الأول هو «المشروع الأمريكى ـ الصهيونى»، الذى يسعى لإعادة رسم خريطة المنطقة ـ بشكل أو بآخر ـ لتتلاءم مع معطيات اللحظة الراهنة التى تهيمن فيها الولايات المتحدة على العالم بمفردها، حيث إن الحدود والمواقع التى كانت موجودة فى عالم سابق ينبغى ـ وفق الإرادة الأمريكية ـ إزاحتها، وإقامة واقع جديد.. خرائط جديدة على أنقاضها، تخدم و تحصن وتضمن أمن وتفوق إسرائيل على مختلف البلدان أو «الكانتونات» العربية المحيطة بها من جميع الجهات، فق ما يراد لها أن تكون، فى مسودات المشروع الأمريكى.

هذا المشروع الأمريكى وأنصاره فى المنطقة يرون فى أحمدى نجاد ـ بطبيعة الحال ـ الأراجوز أو حتى الإرهابى والدموى، الذى يهدد بطموحه النووى أمن المنطقة الهادئة

والمستقرة!، ومن هنا يأتى الهجوم عليه بداعى أو حتى بدون، مع الاستغلال الرائع جدًا من قبلها لهفوات الرئيس الإيرانى التى ما أكثرها!.

أما المؤيدون لنجاد فهم أنصار المشروع الثانى المناوئ للمشروع الأمريكى - الصهيونى، والذين يحلو لهم أن يطلقوا على أنفسهم «محور الممانعة» للسياسات الأمريكية فى الشرق الأوسط، ويتمثل فى الأساس بجانب إيران سوريا، وحزب الله فى لبنان، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) فى فلسطين، ولا غرابة فى أن يرفع أنصار هذا الفريق نجاد إلى مقام يسوع الجديد الذى هبط على الشرق الأوسط والمنطقة العربية ليخلصه من التبعية المتحدة الأمريكية والغرب بشكل عام كما أشرنا توًا.

ولعل المثير للاستغراب والاستياء فى آن واحد هو أن العرب الذين هم المركز فى المنطقة المتنازع عليها من قبل المشروعين الأمريكى والإيرانى، بدلاً من الوقوف بوجه هذين المشروعين الذين يشتركان فى أن لكلاهما أغراض ومطامع فى بلادنا وثرواتها - مع الفارق النسبى بينهما فى درجة هذه المطامع - نراهم قد قسموا أنفسهم طوعًا بين المشروعين، فجزء منهم يقف مع الولايات المتحدة وعلاقته بها «استراتيجية»، والآخر يصطف خلف إيران، التى لابد لها من أجندة تخدم مصالحها فى الأساس، بعيدًا عن العواطف العربية.

ولعلنا نلتمس بعض العذر للقوى التى اصطفت خلف المشروع الإيرانى (سوريا - حزب الله - حماس) لأنها رأت أنها فى المرمى المؤثر لنيران المشروع الأمريكى - الصهيون، الذى يستهدف القضاء عليها فى الأساس، حتى يستطيع بأريحية ترتيب المنطقة على هواه من جديد دون ممانعة من أحد، وبخاصة أن العنوان الرئيسى للمشروع الأمريكية - الصهيونى هو خلق «شرق أوسط جيد يكون منزوعًا من الديمقراطية ومجردًا من المقاومة».. منزوعًا من الديمقراطية؛ لأنها ربما تأتى على سدة العروش العربية بالقوى المناهضة لأمريكا وإسرائيل فى هذه البلدان سواء أكانوا الإسلاميين أو القوميين، كما فى تجربة حماس فى فلسطين، وهو ما من شأنه تهديد المصالح الأمريكية وإسرائيا - بالتبعية - فى المنطقة.

أما الذين يصطفون بدرجات متفاوتة خلف المشروع الأمريكى، فلا نلتمس لهم أى عذر باعتبارهم قوى كبرى فى المنطقة بإمكانها أن تقود مشروعًا عربيًا صرفًا، يؤمن ويخدم ويدافع عن المصالح العربية العليا، والأمن القومى العربى، بعيدًا عن السير فى ركاب المشروع الأمريكى الذى لا يخدم إلا إسرائيل والصهيونية، ويعمل فى الوقت ذاته على احتواء القوى العربية التى اصطفت خلف المشروع الإيرانى.

وعلى نفس طريقة التأييد والمعارضة لأحمدى نجاد، ينطبق الحال على المشروع النووى الإيرانى، وعلى الموقف من الحرب الأمريكية المحتملة على إيران. ولعل الغبار الكثيف الذى تاهت فى ثناياه الحقائق تجاه الرئيس الإيرانى وإيران بشكل عام - إما بسبب التحزب له تحزبًا لا يعرف اللين، أو بسبب التعصب ضده تعصبًا لا يعرف الهوادة - هو ما دفعنا دفعًا لمحاولة تقييم شخصية أحمدى نجاد، للقارئ العربى، بعيدًا عن المواقف المغالية فى مدحه، أو المسرفة فى قدحه.. مع محاولة عرض كافة الجوانب الأخرى فى الملف الإيرانى التى نرى أننا كعرب معنيين بها، كما فى الدور الإيرانى من الفوضى المسيطرة على العراق العربى الشقيق، وكذلك موقفنا - كعرب - من الملف النووى الإيرانى، واحتمالات المواجهة الأمريكية - الإيرانية على خلفية هذا الملف.

وفق هذه المعطيات يجيئ هذا الكتاب حاملاً بين دفيته سبعة فصول ومقدمة، يتناول الفصل الأول الذى جاء تحت عنوان «أحمدى نجاد.. الحقيقة والأسطورة» شخصية نجاد.. سيرته.. نشأته.. متطلباته الفكرية.. وخطه السياسى والعقائدى، بالإضافة إلى المعارك الإعلامية التى خاضها مع الغرب، والتى بدأت باتهامات أمريكية له بأنه كان ضمن الطلبة الذين احتجزوا الرهائن الأمريكيين فى السفارة الأمريكية بطهران عام ١٩٧٩، واتهام النمسا له بالتورط فى قتل معارض كردى فى فيينا، ثم قيام نجاد بالهجوم المضاد على إسرائيل والغرب بمطالبته بمحو إسرائيل من الخريطة، ثم إنكاره لمحرقة «الهولوكوست على يد النازى الألمانى فى الحرب العالمية الثانية، والتى يبالغ اليهود فى أعداد ضحاياها، وصولاً إلى الهجوم الحاد الذى تعرض له عندما قام بزيارة جامعة

«كولومبى الأمريكية» فى ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٧، على هامش حضوره اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة.

أما الفصل الثانى الذى جاء تحت عنوان «مريم رجوى.. المرأة التى تهز عرش أحمدى نجاد» فقد خصصناه للحديث عن الفصيل القوى فى معارضة نظام أحمدى نجاد، الممثل فى منظمة «مجاهدى خلق» وزعيمتها «مريم رجوى» باعتبار أنها البديل الجاهز، والمستعد لملء فراغ النظام الإيرانى فى حال إقدام الغرب على إزاحته، كما فعل مع نظام صدام حسين فى العراق عام ٢٠٠٣.

وجاء الفصل الثالث تحت عنوان «العلاقات العراقية ـ الإيرانى فى عهد أحمدى نجاد» ليناقش جدلية العلاقات السياسية بين العراق وإيران تاريخيًا، والسيناريوهات المتوقعة لها فى المستقبل، مع الأخذ فى الاعتبار التدخل الجيوبولوتيكى بين البلدين، والأطماع التاريخية للدولة الفارسية فى العراق، الذى يقف على الدوام فى وجه أطماعها التوسعية فى الخليج العربى، أو محاولات تصديرها ثورتها فى العقود الثلاثة الأخيرة.

الفصل الرابع جاء تحت عنوان «البرنامج النووى الإيرانى» وعرضنا فيه لماهية البرنامج النووى الإيرانى، ودوافع إيران للسيد فى طريق إنجازه، وأشهر المحطات والمواقع النووية الإيرانية، وأنهيناه بعرض موجز وسريع للمحطات الرئيسية فى الأزمة النووية الإيرانية.

أما الفصل الخامس فجاء مشتبكًا مع القضية الكبرى التى تشغل بال الرأى العام العالمى والمحللين والمراقبين فى مختلف البلدان والمشارب، وهى المواجهة العسكرية المحتملة بين أمريكا وإيران، فجاء الفصل تحت عنوان «إيران وأمريكا.. هل اقتربت المواجهة».. عرضنا فيه لكتابات عدد من المحللين ورؤيتهم حول المواجهة الأمريكية ـ الإيرانية وكيف أنها تحولت فى أدبيات البيت الأبيض إلى ضربة استراتجية لا مناص عنها، وفق الصحفى الأمريكى الشهير سيمور هيرش.

وتعرض هذا الفصل أيضًا، لموقف الدول الخليجية من الحرب الأمريكية المحتملة على إيران، وهى التى يوجد فوق أراضيها وبحارها قواعد أمريكية، وما الموقف الذى يتعين عليها اتخاذه عند اندلاع الحرب.. هل ستشارك بجوار أمريكا؟ أما أنها لن تتدخل؟ زم أن مشاركتها فى الحرب ستأتى رغمًا عنها من خلال قصف إيرانى محتمل للقواعد الأمريكية على أراضيها وفق ما صرح به أكثر من قائد فى الجيش الإيرانى؟

وجاء الفصل السادس تحت عنوان «إسرائيل والبرنامج النووى الإيرانى واحتمالية المواجهة المسلحة بينهما، بالنظر لتطابق الرؤية الإسرائيلية والأمريكية حيال نووى طهران بطبيعة الحال.

وعرضنا فى هذا الفصل للمساعدة الإسرائيلية لإيران قبل أكثر من ٣٠ عام فى برنامجها النووى الذى بدأ الطموح إليها منذ عصر الشاه، ثم انقلب عليها بعد الثورة الإسلامية فى إيران عام ١٩٧٩. وعرضنا فيه أيضًا لاحتمالات المواجهة العسكرية بين تل أبيب وطهران، على خلفية البرنامج النووى الإيرانى، الذى ترى فيه إسرائيل خطرًا عليها.

أما الفصل السابع والأخير فقد خصصناه للموقف العربى من البرنامج النووى الإيرانى، وعرضنا فيه للموقف العربى الصامت غالبًا، من معظم البلدان العربية حيال إيران النووية، والقلق دائمًا من جانب دول الخليج الستة من هذا البرنامج، الذى يحمل فى طياته تهديدًا مباشرًا ليس فقد لأمنها القومى بالنظر للأطماع الإيرانية فى هذه البلدان، ولكن للمخاطر البيئية التى ربما تتعرض لها هذه الدول المتاخمة لإيران جراء المفاعلات النووية المنتشرة على الشط المواجه لها من الخليج العربى.

والله من وراء القصد وهو يهدى السبيل

خالد أبو بكر

القاهرة فى نوفمبر ٢٠٠٧

●●●

1

أحمدى نجاد.. الحقيقة والأسطورة

ثمة صورتان متصارعتان حول شخصية نجاد، منذ الوهلة الأولى لفوزه برئاسة الجمهورية الإيرانية، الصورة الأولى ترفعه إلى درجة الأنبياء والقديسين والشهداء.. فتجعله يسوعا جديدا هل على الشرق الأوسط لينقذه من براثن السيطرة الأمريكى، والثانية تنزل به لدرك الدجالين والنصابين والحواة ومحترفى لعبة الثلاث ورقات، أو كواحد من صقور إيران الطامعين فى السيطرة على المنطقة العربية والتهام دول الخليج. بعيدا عن هذه الصورة أو تلك، سنحاول جاهدين لأن نعرض لشخصية أحمدى نجاد دون تعصب له أو تحيز ضده.

عند النظر إلى مسيرة حياة أحمدى نجاد الذى وُلد فى عام ١٩٦٥ نجده ينتمى لأسرة فقيرة جدا ببلدة غرمار القريبة من طهران، وقد بدأ حياته السياسية بفضل صوته الجميل وكقارئ للقرآن والموشحات الدينية بمدرسة "سعدى" بطهران، حيث أخذ دبلوم المتوسط. وبعد دخوله الجامعة فى فرع هندسة العمران، انضم نجاد إلى إتحاد الطلبة المسلمين، الذى شارك بعض أعضائه، ـ ويقال إن منهم نجاد ـ فى عملية احتجاز الدبلوماسيين الأميركيين فى طهران بعد الثورة ببضعة أشهر عام ١٩٧٩.

وعقب اندلاع الحرب بين إيران والعراق عام ١٩٨١ انخرط نجاد فى صفوف الحرس الثورى وتوجه إلى جبهة الحرب مع العراق حيث كان لمدة قصيرة مسئولا عن رفع معنويات المقاتلين الشبان بتلاوة الموشحات الدينية والحماسية لهم قبل بدء العمليات العسكرية. وبعد فترة عُيِّن قائدا لـ"قاعدة رمضان" العسكرية شمال العراق، وشارك فى

عدد من العمليات العسكرية ما وراء الحدود، بما فيها عمليات مطاردة القوات البيشمركية التابعة للحزب الديمقراطى الإيرانى المعارض.

وبعد انتهاء الحرب انتقل نجاد إلى استخبارات الحرس الثورى ولعب دورا مؤثرا فى الحرب ضد ناشطى المعارضة، وقد نال شهرة واسعة فى تلك الفترة، باعتباره مسئول إطلاق "رصاصة الرحمة" فى رأس المئات من ناشطى المعارضة، ممن جرى إعدامهم فى سجن ايفين. وفى عام ١٩٩٧ وفيما كان محافظا لولاية "اردبيل" نال أحمدى شهادة الدكتوراه فى هندسة التخطيط فى النقل.

وفى عام ٢٠٠٣ بعد فوز المحافظين فى انتخابات المجالس البلدية (نتيجة لمقاطعة الانتخابات من قبل أحزاب المعارضة والتيارات الإصلاحية)، توجه أعضاء المجلس البلدى لمدينة طهران إلى مقر المرشد للتشاور معه حول الشخصية المناسبة لتولى مهام عمدة العاصمة، وحسب قول أحد أعضاء المجلس فان أصغر حجازى، المستشار الأمنى لخامنئى، قابل أعضاء المجلس البلدى قبل دخولهم مكتب خامنئى ليقول لهم، إن المرشد يرغب فى أن يتولى ابن الثورة البار وبطل المستضعفين محمود أحمدى نجاد رئاسة العاصمة.

ومنذ ذلك اليوم بدا واضحا أن الرجل الذى غير ملامح طهران الثقافية بحيث حول المراكز الثقافية إلى حسينيات، واصدر قرارات متشددة بفصل النساء عن الرجال فى الأتوبيسات والمرافق العامة ورفع فى شوارع العاصمة الآلاف من الصور التى وجدها غير مناسبة، فى طريقه إلى سدة الرئاسة.

نجاد.. مغنى موشحات عذب الصوت

قبل أن يتسلم آية الله على خامنئى منصب المرشد الأعلى فى إيران، عقب وفاة الإمام الخمينى، كان خامنئى (الذى كان آنذاك رئيسا لإيران) يلتقى مساء كل يوم خميس بمكتبه فى القصر الرئاسى بعدد من المثقفين والفنانين. وجلسات يوم الخميس هذه التى

اشتهرت بـ"حلقة الخميس"، كانت مناسبة لطرح قضايا فكرية وثقافية وفنية وفلسفية مهمة، بدءا من أفكار الفيلسوف الألمانى مارتن هايدجر، مرورا بالفلسفة الفاشية، إلى آخر إصدارات مكتبة "جاليمار" فى باريس، والشريط الأخير للمايسترو والموسيقى الإيرانى محمد رضا شجريان، وأفلام عباس كيارستمى.

وعلاقة خامنئى بالنخب الفكرية والثقافية، التى كانت جذورها تمتد الى ما قبل الثورة ١٩٧٩، كانت من أهم عوامل تمتع خامنئى بمكانة متميزة بين المثقفين والنخب الفكرية، خلافا لشريكه فى الحكم هاشمى رافسنجانى، الذى كانت اهتماماته محصورة فى قضايا التنمية الاقتصادية والبناء. أعضاء «حلقة الخميس» ما زالوا يتذكرون محمود أحمدى نجاد، ذلك الشاب النحيف، الذى كان يوزع الشاى لضيوف خامنئى، وصوته العذب وهو يغنى فى المناسبات الدينية، مثل مناسبة عاشوراء وليالى القدر بشهر رمضان بإذن من خامنئى.

شاء القدر أن يستبدل خامنئى، بعد أن أصبح مرشدا للبلاد، ضيوفه الفنانين والمثقفين فى ليالى الخميس بمجموعة من رجال الدين ومنظرى الإسلام الثوريين. وكما أن خامنئى "المرشد" تخلّى عن غليونه المحبوب المستورد من الغرب، فانه استغنى عن كل مقربيه. والشخص الوحيد الذى احتفظ بمكانه ضمن "حلقة الخميس" فى شكلها الجديد، كان الشاب أحمدى نجاد بل إن حضوره أصبح أكثر أهمية منذ تولى خامنئى المقام الأول فى جمهورية إيران. بحيث كان يفتتح جلسات الخميس بموشحات دينية ويختتمها بآيات كريمة من القرآن أو مديح للولى الفقيه. وظلت علاقة الشاب النحيف مع خامنئى علاقة المريد بأستاذه أو التلميذ بالمرشد.

والمثير أن أحدا من المقربين من خامنئى لم يأخذ محمود أحمدى نجاد بعين الاعتبار، إلا نجل خامنئى مجتبى، الذى رأى فيه، الرجل الوفى لوالده الذى يمكن الاعتماد عليه فى مواجهة التيارات المعارضة لولاية الفقيه. هكذا اختير نجاد ابن الحداد الفقير فى بلدة غرمار قبل أكثر من عشرة أعوام ليكون حارس ولاية الفقيه الأول.

كان محمود أحمدى نجاد شخصية غير معروفة عندما تم تعيينه عمدة لطهران فى ربيع عام ٢٠٠٣، ولم يكن أكثر شهرة عندما خاض سباق انتخابات الرئاسة الإيرانية بعد ذلك بعامين.

لكن فى نتيجة أصابت المراقبين بالصدمة، جاء المرشح المحافظ فى المركز الثانى بين سبعة من المرشحين، ليخوض جولة ثانية من الانتخابات أمام الرئيس السابق أكبر هاشمى رفسنجانى. وتردد أنه لم ينفق أموالا على حملته الانتخابية، لكنه حظى بدعم المحافظين الأقوياء الذين استخدموا شبكة من المساجد التى يسيطرون عليها لحشد التأييد له، على حد تعبير صادق سابا محلل الشؤون الإيرانية فى هيئة الإذاعة البريطانية (بى بى سى). وعندما أصبح أحمدى نجاد عمدة لطهران، وضع الكثير من القيود على الإصلاحات التى بدأها المعتدلون الذين كانوا يتولون إدارة شؤون المدينة قبله. ومنع محمد خاتمى الرئيس الإصلاحى، أحمدى نجاد من حضور اجتماعات الحكومة، وهو امتياز عادة ما يحصل عليه من يشغلون منصب عمدة طهران. وأغلق أحمدى نجاد الكثير من مطاعم الوجبات السريعة وطالب الموظفين من الرجال بإطلاق لحاهم وارتداء أكمام طويلة.

كما أمر بإزالة لوحات إعلانية للاعب كرة القدم البريطانى ديفيد بيكام، أول شخصية غربية شهيرة تستخدم فى الترويج لسلعة فى البلاد منذ الثورة ايرانية عام ١٩٧٩, لكن أحمدى نجاد يتمتع بالشعبية، وأطلق على صفحته الخاصة على الانترنت لقب "ماردوميار" أو صديق الشعب.

ويشتهر أحمدى نجاد بحياته البسيطة وشن حملة ضد الفساد. كما يدافع عن البرنامج النووى الإيرانى، الذى يثير قلق الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى. وقال على موقعه على الانترنت: "لن يسمحوا لنا بالتقدم بسهولة، لكن علينا ألا نستسلم لإرادتهم." وتدعم أحمدى نجاد مجموعة من الشبان من الجيل الثانى للثورة والمعروفة باسم "أبادجاران" أو التنمويين الذين يشكلون قوة فى البرلمان لإيرانى. ويقول موقعه على

الإنتـرنت إنه انضم إلى الحـرس الثـورى طوعا بعـد أن سـاعـد فى تشكيل اتحاد الطلبـة الذى استولى على السفارة الأمريكية عام ١٩٧٩.

تأثر الناس بخطاباته عندما كان مرشحا للبلدية، فكان يخاطبهم ببساطة شديدة، وكان خطابه الصادق يمنحه هذا القبول لدى الناس، أولا لأنه يعيش فى أحد الأحياء الفقيرة، ولا يتصنع عندما يخاطب الفقراء، ثانيًا أنه معايش لواقعهم ومشاكلهم، لذا كان أقرب اليهم من غيره.

وأصبح لديه شعبية قوية، وقد أطلق على نفسه لقب صديق الشعب، "مار دوميار"

وعندما وصل إلى رئاسة البلدية أصر على البساطة فى عيشه وملبسه، ولم يغير سكنه المتواضع فى احد الأحياء الفقيرة فى جنوب طهران، وأخذ ينزل أحمدى نجاد إلى الشوارع متفقدا أحوال الفقراء لمعرفة مطالبهم، وكان الناس لا يصدقون أنه احد المسئولين المهيمنين، وأنه حاكم طهران الفعلى.

أحمدى نجاد نشيطا فى عمله، وكان يصل قبل الموظفين، ولطالما كان يكنس الشوارع بيده، ويساعد عمال النظافة، وكان لا يستحى من هذا العمل الذى يعتبره الكثير من النخب عارا ومهينا على رجل سياسة وحاكم أن ينزل إلى الشارع لينظف ويكنس بيده.

الطريق إلى الرئاسة

ولج الرئيس محمود أحمدى نجاد إلى الحكم فى إيران من بوابة الاختيار الشعبى، معروف أن إيران من بين الدول القلائل فى منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة والدول غير المتقدمة بصفة عامة التى تمارس العملية الانتخابية بشفافية عالية. وقد لعب هذا الأسلوب فى الاختيار دوراً مهماً فى طريقة إدارة الرؤساء الإيرانيين للسياسات الداخلية والخارجية، وإن لم يكن هذا التأثير واضحاً فى مرحلة رئاسة محمد خاتمى بسبب المسافة الواسعة التى فصلته عن النخبة المتحكمة فى مفاصل الحكم فى إيران، فانشغل بالصراع بين الإصلاحيين والمحافظين عن تلبية مطالب الشعب وتحقيق طموحاته. الأمر

الذى ميز العلاقة بين خاتمى وناخبيه مع نهاية فترة رئاسته الثانية بالإحباط من جانبه وخيبة الأمل من جانب المواطنين الإيرانيين.

وكان لهذه النهاية غير السعيدة لرئاسة خاتمى دورها فى اختيار الناخبين الإيرانيين لأحمدى نجاد رئيساً من بين عدة مرشحين آخرين، حيث تجاوزت دلالة اختيار أحمدى نجاد مجرد غضب الإيرانيين من التيار الإصلاحى لعدم قدرته على تحقيق وعوده، ذلك أن أكثر من واحد من المرشحين للرئاسة كانوا من المحسوبين على التيار المحافظ، وتفاوتوا فقط فى درجة اقترابهم من هذا التيار، بدءاً بقاليباف قائد الشرطة السابق ذى الشخصية العسكرية الصارمة مروراً بهاشمى رفسنجانى الرئيس السابق رجل الأعمال صاحب مدرسة المواءمات السياسية والاقتصادية فى إيران على مدى سنوات، انتهاء بأحمدى نجاد. وكان اختيار الناخبين لهذا المحافظ عمدة طهران المتغلغل بين الجماهير والذى حقق إنجازات فى نطاق البنية التحتية والمشكلات اليومية لسكان طهران.

المعنى فى هذا الاختيار أن الإيرانيين اختاروا الأقرب لهم ولمتطلباتهم البسيطة اليومية، ليس الأكثر أيديولوجية وليس بالضرورة الأكثر تشدداً سياسياً أو اقتصادياً، مع تأكيد رفض التقليديين من الساسة والاقتصاديين أصحاب الخبرات غير المُنجَزة عل الصعيد المعيشى للمواطن الإيرانى، وينطبق هذا المعيار الأخير بدقة وحصرياً على هاشمى رفسنجانى الذى عبرت نتائج الانتخابات بقوة عن رفض الشارع الإيرانى له.

موقع الرئيس فى النظام الإيرانى

حدود صلاحيات واختصاصات الرئيس فى هرم السلطة بإيران محدودة مقارنة بأجهزة ومؤسسات ومناصب أخرى. بصفة عامة يلعب الرئيس دوراً تنفيذياً بالدرجة الأولى، فهو أقرب إلى رئيس الوزراء فى النظم الجمهورية الرئاسية. والرئيس بمجموعة من المؤسسات التى تعلوه جميعاً فى الصلاحيات ضمن هياكل النظام.

وأهم هذه المؤسسات مجلس الشورى (البرلمان) والمرشد، وسلطاتهما وصلاحياتهما عامة وشاملة، وهناك مؤسسات أخرى لكن صلاحياتها ليست بالشمولية ذاتها، فتتركز

دائرة نفوذها أو اختصاصاتها إما في النطاق الداخلى أو الخارجى. ومن المؤسسات البارزة فى التأثير على السياسات والقرارات الداخلية بصفة خاصة مثل مجلس الخبراء ومجلس صيانة الدستور. أما في النطاق الخارجى فيبرز المجلس الأعلى للأمن القومى ومجمع تشخيص مصلحة النظام. ولهذا التقسيم النسبى دلالته بالنسبة لكيفية اتخاذ القرارات وتخطيط السياسات فى النظام الإيرانى، خصوصاً المتعلقة بالعلاقات الخارجية وما يتصل منها بالأمن الوطنى بشكل أكثر خصوصية.

والدلالة هنا أن القضايا الخارجية المهمة والقرارات المصيرية المتعلقة بها ليست منوطة بالرئيس أو الحكومة وحدهما؛ فبعد قيام وزارة الخارجية بالمتابعة والتخطيط واقتراح السياسات أو القرارات والبدائل المتاحة، ينتقل الملف أو المسألة المطروحة إلى مجلس الأمن القومى الذى يضم ممثلين لعدة أجهزة ومؤسسات أهمها الاستخبارات والحرس الثورى ومؤسسة الإرشاد فضلاً عن رئيس الجمهورية ذاته.

وكما سبقت الإشارة، هذه الآلية ليست مرتبطة بشخص رئيس معين، فهى تسرى منذ عام ١٩٨٩ عندما تم تعديل الدستور وإنشاء مجلس الأمن القومى، وطُبقت على كل من رفسنجانى وخاتمى، ثم أحمدى نجاد من بعدهما. لكن الإشارة لها بهذا التفصيل نظراً لارتباطها الوثيق بالسياسة الخارجية خصوصاً تلك الملفات التى تمس الأمن الإيرانى مثل الملف النووى. حتى لا تؤخذ تصريحات أو مواقف أحمدى نجاد خلال الأشهر الماضية كمؤشر مطلق على السياسة الخارجية الإيرانية، أو أن تُعزى التطورات التى يشهدها الملف النووى إلى تغير شخص رئيس الجمهورية بشكل حصرى[1]

قلق إسرائيلى من انتخاب أحمدى نجاد

بعد فوز أحمدى نجاد بالرئاسة الإيرانية أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن قلقها من إزاء هذا الأمر وقالت إن "نتائج الانتخابات لا تشير الى تحول إيجابى فى سياسة إيران بخصوص قضية التسلح النووى".

(١) سامح راشد، سياسة الخارجية الإيرانية.. نصف عام تحت رئاسة أحمدى نجاد، مجلة مختارات إيرانى،(مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، فبراير ٢٠٠٦.

وتناولت الصحف الإسرائيلية الكبرى بعد يومين من انتخابات الرئاسة الإيرانية بتوسع وتحليل بدا من خلاله أن إسرائيل توقعت فوز الرئيس الإيرانى الأسبق هاشمى رافسنجانى. وفيما جاء تناول نتائج الانتخابات الرئاسية الإيرانية فى إطار مهاجمة الرئيس الفائز ووصفه بالمتشدد المتطرف لفتت هذه الصحف، فى ما يشبه الاستدراك، إلى أن رافسنجانى "متطرف هو الآخر بالنسبة للغرب ولإسرائيل".

ونقلت صحيفة "يديعوت احرونوت" عن مصادر رفيعة فى الحكومة الإسرائيلية قولها إن الشخص المنتخب لا يعنى شيئا وان "كلا المرشحين فى الجولة الثانية من الانتخابات متطرف ولا فرق بينهما من ناحية كراهيتهما لإسرائيل". وقالت هذه المصادر للصحيفة الإسرائيلية إن "هذا جيفة حرام وذاك ليس حلالا"، مستخدمة الشرائع الدينية اليهودية حيال ذبح البهائم.

وخصصت "يديعوت احرونوت" عنوانها الرئيسى فى عددها الصادر يوم الأحد صبيحة إعلان نتائج الانتخابات الإيرانية جاء فيه إن "منفذ أحكام الإعدام انتخب رئيسا". وكتب المراسل العسكرى للصحيفة اليكس فيشمان مقالا تحليليا قال فيه إن انتخاب أحمدى نجاد "دليل على إننا لسنا ضالعين بما يكفى فى ما يحدث فى إيران".

واعتبر فيشمان المقرب من الأجهزة الأمنية فى إسرائيل إن "مجرد المفاجأة (من نتائج الانتخابات) هو خلل مثير للقلق بشكل كبير لأن إيران تشكل التهديد الاستراتيجى الرئيسى على دولة إسرائيل. ولا يجوز وجود وضع يتم فيه انتخاب رئيس هناك ويفاجئون فى إسرائيل والغرب".

وأضاف فيشمان إن "جميع الخبراء فى المؤسسة الاستخباراتية والاكاديمية الإسرائيلية توقعوا أن تنهى الانتخابات عهد الإصلاحيين وأن المحافظين سيستولون على أذرع الحكم. "لكن هؤلاء لم يتنبئوا بحجم التأييد لرجل غير معروف ومحافظ متطرف يسعى إلى العودة بإيران إلى الأيام الأولى للثورة الخومينية ومحو كل ركن لليبرالية فى الدولة". ووصف الكاتب أحمدى نجاد بأنه "يمثل خطأ يعرض إسرائيل على أنها شيطان

صغير يتوجب القضاء عليه وعلى عكس رافسنجانى فانه (أى أحمدى نجاد) لا ينافق" فى التعامل مع الغرب.

واعتبر المراسل العسكرى لـ"يديعوت احرونوت" إن "النظام الجديد فى إيران ستكون مواقفه أكثر تطرفا حيال الصراع الإسرائيلى الفلسطينى"، أى "أن الجهود لتقويض مكانة (رئيس السلطة الفلسطينية) محمود عباس ستتصاعد من أجل محو أى تقارب بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. وسيزداد الدعم الإيرانى لحماس والجهاد الإسلامى ولكل جهة تسعى ضد التوصل إلى اتفاق ممكن مع إسرائيل".

وزعم فيشمان أنه "ستتعمق المحاولات الإيرانية للتوغل فى صفوف مجموعات متطرفة بين عرب إسرائيل وستتواصل الجهود (الإيرانية) للتجسس داخل إسرائيل". واستطرد بأنه "على الرغم من أن استمرار الدعم الإيرانى لحزب الله كان متوقعا إلا أن الخط المتطرف الذى تنتهجه حماس على الحدود الشمالية (لإسرائيل) سيكون الأبرز منذ الآن لأن جهات مثل حرس الثورة ستصبح أقوى".

واعتبر أن "إيران هى دولة خطرة بالنسبة للعالم بسبب الرابط الحاصل بين نظام متطرف وبين جهد متواصل للحصول على سلاح نووى، وهذا الرابط سيتعزز الآن بشكل أكبر" بعد انتخاب أحمدى نجاد. لكن الكاتب شدد على أن "احتمالات الإطاحة بهذا النظام بواسطة نضال شعبى أو بانقلاب ومظاهرات ليست قائمة فى المستقبل المنظور".

وعاد الكاتب ليتساءل "كيف فوتنا على أنفسنا فرصة معرفة التطورات التى تجرى داخل المجتمع الإيرانى" ليصل إلى القول انه "إذا كنا قد أضعنا هذه الفرصة فربما إننا أضعنا فرصًا تتعلق بمواضيع وجودية مثل إلى أى مدى وصل الإيرانيون بخصوص السلاح النووى". وأضاف "ربما أصبحوا يملكون، اليوم، مسارا التفافيا فى الطريق إلى التسلح النووى ليس معروفا فى إسرائيل ولا فى الغرب".

وأعرب فيشمان عن أمله بأن "تهز نتائج الانتخابات الإيرانية الأميركيين الذين منحوا حبلا للأوروبيين بإجراء مفاوضات حول التسلح النووى مع إيران". ورأى الكاتب أن هناك

أمرا واحدا ايجابيا لنتائج الانتخابات الإيرانية وفوز أحمدى نجاد هو أن "الغرب لن يتمكن من مواصلة تمسكه بوهم نظام إصلاحى يتوجب تشجيعه والتعامل معه. فمنذ اليوم ثمة انقسام واضح بين أشرار وأخيار. والنظام الجديد فى إيران لن يتنازل عن التسلح النووى بل انه لن يظهر وكأنه يمكن أن يتنازل عنه".

من جانبها كانت صحيفة "هآرتس" أكثر موضوعية، لكن محلل الشؤون العربية فى الصحيفة تسفى برئيل رأى أن "انقلاب المحافظين قد استكمل". وأشار برئيل فى مقاله إلى أن المفاجأة من نتائج الانتخابات فى إيران "نابعة من عدم إعطاء الاهتمام الكافى للناحية الاقتصادية الاجتماعية فى الدولة". وأضاف أنه فيما "بلغت نسبة البطالة قرابة ٣٠٪ خصوصا فى صفوف خريجى الجامعات وفيما لم يتسرب الغنى الناجم عن مبيعات النفط إلى الشرائح الاجتماعية الضعيفة والإصلاحات التى وعد بها (الرئيس السابق) خاتمى لم تنطلق، فإن سكان أحياء الفقر وملايين القرويين الفقراء فضلوا التصويت هذه المرة ضد الإصلاحيين الذين خيّبوا الآمال أكثر مما أرادوا التصويت لصالح مرشح محافظ".

ولفت برئيل إلى أن السياسة الخارجية الإيرانية وخصوصا الملف النووى لن يطرأ عليها تغير كبير لأن هذه الملفات لن تكون بأيدى الرئيس الجديد أحمدى نجاد بل بأيدى مرشد الجمهورية الإسلامية على أكبر خامنئى مثلما كان الوضع فى فترة الرئيس السابق خاتمى. لكن برئيل اعتبر أن "انتخاب أحمدى نجاد سيوفر على خامنئى نقاشاته مع خاتمى حول قضية العلاقات مع الولايات المتحدة".

واعتبر أن "نتائج انتخاب أحمدى نجاد سيتحملها المواطنون الإيرانيون الذين أعلنوا من خلال مقابلات مع وسائل إعلام أجنبية بأنهم يتحسبون من العودة إلى فترة الخمينى". وخلص برئيل إلى القول أن أحمدى نجاد "يعرف تماما قوة طلاب الجامعات والحركات الإصلاحية التى أدت فى العام ١٩٩٧ إلى صعود خاتمى إلى الحكم".

أما صحيفة "معاريف" فقد عنونت خبرها بما يلى: "المحافظون احتلوا إيران". ونشرت الصحيفة تعليقًا لخبير فى الشؤون الإيرانية فى جامعة تل أبيب، هو د. مئير ليتباك،

تحت عنوان "إيران ستبقى إيران" قال فيه إن انتخاب نجاد لن يغيّر السياسة الإيرانية تغييرًا جوهريًا لأن الذى يقرّر هذه السياسة ليس الرئيس وإنما مرشد الجمهورية على خامنئى. وأضاف أن نجاد هو تلميذ خامنئى وأن موقفهما من إسرائيل هو "موقف عدائى جدًا. فهما يؤمنان بأن لا حق لها فى الوجود".

الزاهد فى قصر الرئاسة

عندما وصل نجاد إلى قصر الرئاسة فى إيران ذهل الناس بالشكل المتواضع له، فهو لا يعتنى بتاتا بموضوع الثياب، ولا المظهر الخارجى، ويطلق لحيته بطريقة خفيفة، لكن بدون تحديدها، ويتصرف بعفوية دون ملاحظة الكاميرات أو الاكتراث للمعجبين أو المراقبين، وبالطبع رفض نجاد أيضا هذه المرة أن يغير مسكنه وبيته إلى بيت آخر يليق بمقام رئيس الجمهورية.

وعندما دخل نجاد إلى مكتب الرئاسة ووجد بعض الأثاث الفاخر والسجاد العجمى أمر بالتبرع بالسجاد لأحد الجوامع فى طهران، وتبديل الأثاث الفاخر بغيره مقبول الحال، وعبثا حاول بعض المسئولين عن البروتوكول ثنيه عن رأيه، ومن الأمور التى أثارت إعجاب ودهشة البعض أنه فوجئ بوجود قاعة فخمة مزركشة فى مبنى الرئاسة، وأن هذه القاعة مخصصة لاستقبال بعض المسئولين الرسميين وعلماء الدين، فقام بحصرها فقط لاستقبال الرؤساء والمسئولين القادمين من الخارج، أما الوزراء والمسئولون المحليون فيمكن لهم رؤية الرئيس فى إحدى القاعات البسيطة، المتواضعة، وعبثا حاولوا هذه المرة أيضا إقناعه بأن مقام الرئيس ونظرة الآخرين، يتطلبان ذلك.

أما المدهش فهو كنسه لبعض الشوارع وزيارته عمال البلدية أصدقاءه ليكنس الشوارع معهم، ولطالما ارتدى بذلة البلدية وأتى بها إلى مقر الرئاسة ليذكر نفسه أنه كان موظف بلدية.

ومن الأمور الغريبة أيضا هو أنه حين تعيينه لأى وزير كان يمضيه على تعهد، ويشترط عليه شروطا عديدة، منها أنه سيبقى فقيرا، كما دخل إلى الوزارة عليه أن

يخرج منها، وأن حساباته فى المصارف ستراقب، ولا يجوز له ولأحد أقاربه الاستفادة من أى مورد فى الدولة، وقد جعلهم يوقعون على هذا التعهد الذى أقاموه مع الإمام المهدى المنتظر.

وقد قام هو بنفسه بالتصريح عن ثروته وهى سيارة بيجو ٥٠٤ موديل ١٩٧٧، وبيت قديم صغير ورثه عن أبيه مبنى منذ ٤٠ سنة فى أحد أفقر أحياء إيران، وحسابان مصرفيان، حساب فارغ تماما وحساب يستخدم لتلقى راتبه من التدريس فى الجامعة فيه ما يعدل الـ٢٥٠ دولار، وهذا كل ما يملكه رئيس إحدى أهم الدول استراتيجيا ونفطيا وعسكريا وسياسيا.

ومما يقال عنه إنه قلص مصاريف الرئاسة، وحتى أنه لا يأخذ راتبا شخصيا بحجة أنه مال الشعب، ولا بد أن يكون أمينا عليه، ولعل هذه التصرفات أثارت جدا إعجاب القيادة الثورية منه وقادة الحرس جميعا، وزاد الولاء له داخل جميع أجهزة السلطة المحكمة القبضة من قبل الحرس.

ومن الأمور التى صدمت العاملين فى مقر الرئاسة عندما رأوا رئيسهم يحمل كل يوم كيسا من "السندويشات" التى أعدتها زوجته، أو بعض الجبن والزيتون فى كيس يتأبطه الرئيس بفرح وسرور. وبالطبع ألغى الأكل الرئاسى الذى كان يؤتى به إلى الرئيس.

ومن الأمور التى واجهتهم مع هذا الرئيس حين السفر أنه تفاجأ بوجود طائرة للرئيس، وأعرب عن دهشته لاحتياج الرئيس إلى طائرة رئاسية كلفت خزينة الدولة ٣٥ مليون يورو كان يمكن أن تصرف على مشاريع مفيدة للشباب، وأبدى انزعاجه من تكلفة الطائرة، من مكتب وغرف للرئيس، فأمر على الفور ببيع الطائرة، أو استخدامها فى مجال الشحن لتفيد خزينة الدولة، وعندما سألوه وكيف ستسافر؟ أجابهم: وكيف يسافر الناس إلى تلك البلدان ؟ أجابوه: بالطائرة العادية فقال: إذن نذهب بالطائرات العادية.

وقام المسئولون بحجز القسم المعروف بالمعاملة المميزة بأكمله للرئيس وطاقمه فى إحدى السفرات، ولكنه حينما عرف أبدى انزعاجه من هذا التميز، وطلب منهم الحجز

فى المقاعد العادية مع الناس. ومن المعروف عنه أنه لا يستخدم صالون الشرف، بل يدخل من المقصورات المخصصة للمسافرين العاديين.

أولى اهتمامه للمناطق الفقيرة والمحرومة، وجعل اجتماعات الرئاسة كل أسبوع فى محافظة، حتى يحتك الوزراء بالمدن كافة. ومن الأمور العجيبة التى قام بها أنه ألغى منصب مدير مكتب الرئاسة، فليس له مدير مكتب، ويستطيع أى وزير الدخول عليه دون مراجعة أحد، لأنه لا يوجد عنده سكرتير، وقد منع نجاد مظاهر استقبال الرئيس فى جميع المحافظات على المستوى الرسمى، كالسجاد الأحمر واللافتات التى ترحب بالرئيس، أو طباعة الصور، وقد منع أن تعلق له أى صورة فى المراكز الرسمية للدولة، فهى ظاهرة غريبة من نوعها، مدعيا أنها تكلف خزينة الدولة ميزانية من المال، ولسنا مضطرين أن نعلق صورة رئيس الجمهورية فى كل المدارس والمكاتب الحكومية، حتى أنه تدخل شخصيا لمنع أى سيرة ذاتية تكتب عنه بدافع المدح والشهرة.

ومن الأمور التى لن يعانى منها جماعة البروتوكول الرئاسى هو عدم وجود سرير فى أى فندق من الفنادق التى سينزل فيها نجاد، لأنه عادة ما ينام على الأرض، وخاصة إذا وجد سرير فخم كما هو الحال فى الفنادق الفخمة.

المبروك الذى تحيطه هالات النور!

وسط الحديث عن الزاهد نجاد، الذى يتمتع بصفات أقرب إلى الأنبياء على حد من نقلوا عنه حياة الزهد فى الدنيا لأقصى الحدود، يتم الحديث أيضا عن نجاد باعتباره وليا من أولياء الله الصالحين، وصاحب كرامات، تم ذلك من خلال شريط فيديو عرضته بعض مواقع الانترنت فى ديسمبر ٢٠٠٥، يروى فيه الرئيس الإيرانى لرجال دين مقربين منه، ونقلا عن شهود أنه كان محاطا بهالة من الضوء خلال إلقائه كلمة من على منبر الأمم المتحدة فى سبتمبر ٢٠٠٥.

وهو ما أدانه حينها آية الله يوسف صانعى، رجل الدين الإيرانى الإصلاحى المعروف وأطلق على هذا التصرف من قبل نجاد "نشر الخرافات لتحقيق أهداف سياسية"، وذلك

فى رسالة مبطنة للرئيس الإيرانى. ونقلت وكالة الإنباء الطلابية الإيرانية، عن آية الله صانعى قوله، إن "الاستخدام المتزايد للخرافات يشكل جزءا من مؤامرة يحيكها ويطبقها بعض الأشخاص بصورة منسقة، علينا أن نفعل كل ما فى وسعنا لتوعية الناس بما يتعلق بالخرافات والمسائل التى لا تتماشى مع الإسلام".

نجاد جذوره دينية صرفة، وفى هذا السياق ما أثار اهتمام الناس داخل إيران حوله بعد فوزه بالرئاسة هو إخلاصه لشخصية دينية صوفية. وفى خطاب له فى ١٤ نوفمبر ٢٠٠٥ أمام كبار رجال الدين تحدث عن اعتقاده الشديد فى ظهور الإمام "الغائب" للشيعة الاثنى عشرية.

ووفقا للمذهب الشيعى فقد اختفى الإمام الثانى عشر أبو القاسم محمد الذى يقول الشيعة إنه ينحدر من نسل النبى محمد فى عام ٩٤١ ميلادية ولكنه سيعاود الظهور فى آخر الزمان ليقود عهدا من العدالة الإسلامية.وقال أحمدى نجاد فى كلمة أمام خطباء الجمعة من مختلف أنحاء البلاد "إن المهمة الرئيسية لثورتنا هى تمهيد الطريق لظهور الإمام المهدى الثانى العشر؛ "لذلك.. يجب أن تكون إيران مجتمعا قويا متطورا ونموذجا إسلاميا."ونقلت عنه صحف ووكالات أنباء محلية قوله "اليوم.. يجب أن نعرف سياساتنا الاقتصادية والثقافية والسياسية استنادا إلى سياسة عودة الإمام المهدى. ينبغى أن نتجنب تقليد سياسات الغرب وأنظمته."ومنذ توليه السلطة فى أغسطس ٢٠٠٥ دأب أحمدى نجاد على الإشارة إلى عودة الإمام الثانى عشر الذى يعرف أيضا بالمهدى فى أغلب خطبه الكبرى.

واحتوى خطاب ألقاه فى سبتمبر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة على مقتطفات مطولة حول المهدى أربكت الدبلوماسيين الغربيين وضايقت نظرائهم من البلدان الإسلامية التى تتبنى المذهب السنى والتى تعتقد فى نسل مختلف للنبى محمد عما يقول به الشيعة. وأثار هذا الافتتان من جانب أحمدى نجاد بشخصية المهدى شيوع روايات غريبة. وقد نفى مساعدون لنجاد شائعة تناقلها العامة تقول بأن الرئيس أمر مجلس

وزراءه بكتابة خطاب إلى الإمام الثانى عشر وإلقاءه فى بئر قرب مدينة قم المقدسة التى يزورها آلاف الحجاج أسبوعيا للصلاة وإلقاء رسائل إلى الإمام.

لكن ما تناقلته الألسن بكثرة بعد فوز نجاد بالرئاسة هو إمكانية أن يكون اعتقاد أحمدى نجاد فى عودة الإمام الثانى عشر ربما يكون مرتبطا بالنفوذ المتنامى المفترض لجمعية سرية كرست نفسها للمهدى وتم حظرها فى أوائل الثمانينات. وهذه الجمعية هى رابطة (الحجتية) التى تأسست فى عام ١٩٥٣ واستخدمها شاه إيران لمحاولة استئصال أتباع البهائية. وتحتكم هذه الجمعية إلى اقتناع راسخ بأن عودة الإمام الثانى عشر ستتحقق سريعا بعد إشاعة الفوضى فى الأرض. ويظهر أحمدى نجاد وهو ثانى رئيس منذ الثورة من غير رجال الدين احترامه الشديد لآية الله محمد تقى مصباح يزدى وهو رجل دين محافظ له علاقات مقربة من المدرسة الدينية التى أسستها رابطة الحجتية فى مدينة قم[1].

الوجه الآخر لنجاد

الصورة الملائكية.. الصوفية التى عرضنا لها توا عن أحمدى نجاد، والتى تم تسويقها على نطاق واسع يقابلها رؤية أخرى مختلفة عنه، تظهره وكأنه حاو فى ساحة عامة.. محترف لعب الثلاث ورقات.. ممثل محترف، استطاع أن يكسب الرئاسة فى إيران بوعود لم يحقق منها شيئا، وأهمها الرخاء الاقتصادى، ففى أعقاب فوزه بالرئاسة فى ٢٠٠٥ كتب البروفسير الإيرانى أحمد صدرى[2] مقالا بعنوان "جمهورية الدكتور أحمدى نجاد الخالية من الموز " قال فيه: "إنه غباء اقتصادى"، هى صيحة رائجة هذه الأيام. إنهم يقولون، لقد وعدهم أحمدى نجاد بالخبز، فانتصر. من يهتم بالحريات عندما يكون

---

(١) أحمدى نجاد: مهمتنا الأساسية تمهيد الطريق لظهور الإمام المهدى، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، ١٩ نوفمبر ٢٠٠٥.

(٢) أحمد صدرى، بروفسور وأستاذ كرسى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا بكلية ليك فورست الأمريكية. ولد بطهران وحاصل على شهادته الجامعية وما بعدها من جامعة طهران وحاصل على الدكتوراة من مدرسة الأبحاث الاجتماعية الجديدة من مدينة نيويورك.

الناس جوعى؟ قد يسر ماركس بذلك ولكن الأعداد تكذب هذا المنطق. فى أكثر الولايات حرمانا عرقية المرشحين، أو مواقفهم من حقوق الأقليات هى التى توقعت الأصوات بأفضل من العوامل الاقتصادية. على العكس، الكثير من ميسورى الحال أعطوا لأحمدى نجاد الروائى الإيرانى الأشهر دولت عبادى ومخرجها الأكثر شهرة كياروستامى مدحوا تواضع وإخلاص أحمد نجاتى لقضيته، حتى برغم أنهم أعطوا أصواتهم لخصومه. هذه الانتخابات، سارت خلف شعار آية الله الخومينى عن الثورة الإسلامية: لم تكن شعارتها عن ثمن البطيخ. القضايا الاقتصادية قضايا هامة فى الانتخابات ولكن فى إيران ولد الكوتشينة الرمزى أكل كل أوراق الأرض الاقتصادية. انتصر احمد نجادى لأنه كان أستاذا فى اللعب بالرمزى. عرض أحمدى نجاد فى سابقة أعماله بيته الصغير فى ضواحى طهران الفقيرة، وتفاخر بفجاجة أسلوبه وحتى بقبحه، كما لو كانت آثار جروح معاناته الطويلة فى خدمة الشعب.

لم تكن خططه الاقتصادية التى حببته للفقراء ولكن مثل تلك الحيل مثل تحريم دخول الموز إلى مكتبه حين كان يشغل منصب عمدة طهران (الموز فاكهة غالية الثمن فى إيران وهى طعام الأغنياء هناك). أحمد نجاد، ابن المؤسسة الأسمى اغترف من احتياطات خزائن النقد الهائلة لاقتصاد اليمين السرى (بما فيها المراسى الغير شرعية للحرس الثورى فى الخليج التى تستخدم كمرافئ لاستيراد البضائع المحظورة، وكذلك العطاءات بالأمر المباشر دون مناقصات لعقود التشييد والبناء الضخمة مثل التى تنالها شركة هاليبرتون) اغترف نجاد من احتياطات تلك الأموال الهائلة ليشق طريقه نحو القمة السياسية فى إيران. وأيضا شن أحمدى نجاد حملته ببرنامج لتعرية وفضح شبكات المال والنفوذ فى إيران ونجح. نجح لأنه استحوذ على أصوات المعارضة باللعب على صورة أنه أحد أفراد مؤسسة الحكم المتواضع والورع _ بالضبط كما لعب خاتمى سابقا على نفس الوتر".

بدأت قصة انتصار أحمدى نجاد بانتخابات مجالس المدينة التى لم تلق نفس الحظ من الدعاية والأضواء عندما تجنب جمهور الناخبين الإصلاحيون صناديق الاقتراع

ليمنحوا بذلك انتصارا سهلا للعمدة الجديد. قفز أحمد نجادى على مكتب عمدة طهران وهبط فى حركة تشبه حركة قرود الشيتا الجائعة. حلب أحمدى نجادى عن طريق الاستدانة الهائلة من حلفائه اليمينيين فى الحرس الثورى كميات ضخمة من الأموال تحت غطاء خدمات للناس، وأغرق بها طهران من أجل اكتساب شعبية. لقد أعطى مكافآت سخية ليس فقط لسائقى سيارات النقل العام ولكن أيضا منح نفس البقشيش للمدرسين. وقام نجاد ببناء مجمعات رياضية كبيرة ليس فقط لصالح المدينة ولكن أيضا لصالح الجامعات والمدارس.

وقام أيضا بتوزيع آنية الطبخ النحاسية على التجمعات الدينية والنقود المعدنية الذهبية على العاملين بالأكشاك. فوق كل ذلك، بنى أحمد نجاد كتائبه الباعثة على الصدمة: ميليشيا ""التعبئة العامة" أو ميليشيا الباسيج. الباسيج، الباقية بعد ثمان سنوات من الحرب مع العراق، ظلوا محافظين عليها لإخماد انتفاضة حضرية افتراضية ضد الجمهورية الإسلامية. الباسيج، فى ظل رئاسة أحمدى نجاد، والتى يتحدثون عنها كأفضل قوات منظمة فى العالم لراسبى المدارس الثانوية أصبحت لديها زيا جديدا وسيارات لامعة. فى أيام الانتخابات تم استعراض الباسيج بشكل كفء وحاسم تحت أسماء كودية مثل "نصر ١ أو ٢ أو ٣" و "الياقوتة الزرقاء" وقد خرجوا إلى صناديق الاقتراع. السيد كروبى حاد الصوت اعترض صارخا على إساءة استغلال المال الحكومى هذا بلا طائل طبعا.

قبل الانتخابات بأيام قلائل، مضت كل الأنظمة إلى الدكتور أحمدى نجاد ما عدا نظاما واحدا: نظام بركات القائد الأعلى التى كانت ليست على هذه الدرجة من السرية، والتى كانت تعنى كل أنواع المزايا الإضافية. القائد الأعلى وقد أثارت انتباهه الأعداد الملتفة حول أحمدى نجاد، والذى كان فعالا فى منع انتصار آخر طويل المدى للإصلاحيين، تحول أخيرا القائد الأعلى إلى الرهان على أحمدى نجاد من وسط مرشحى اليمين الآخرين. اتبع أحمدى نجاد قالب موظف الخدمة العامة فى الجمهورية

الإسلامية الإيرانية النمطى: "المداح" التقى. طبعا يحتاج المرء أن يكون مداحا فى الحياة الواقعية حتى يتنقل المرء فى مناصب بيروقراطية الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ولكنه المرء يجب أن يكون قادرا على لعب دور ما أثناء العمل.

أثناء فترة توليه منصب عمدة طهران عين أحمدى نجاد فعلا ستة مداحين حقيقيين من اثنين وعشرين رئيسا لأحياء العاصمة طهران الكبرى. ربما لا يكون أحمدى نجاد مداحا حقيقيا ولكنه ظهر كممثل ردىء يؤدى دور المداح. بابتسامته المصطنعة وجسده الهزيل تشبه بشكل محرج بالرئيس ريجان على شاشة التلفزيون. مع وضع نظراته فى الاعتبار، من الصعب أن نقول أن الكاميرا تحبه، ولكن من المؤكد أنه تعلم كيف يحب الكاميرا.

استمر الحظ مبتسما لأحمد نجاد. بينما تجرى الانتخابات، أخذت الأحجار تلقى فى طريق حملات المنافسين وبرهنوا على أنهم منقسمون، وغير مستعدون وغير قادرون على البناء فوق الخراب الذى أدت إليه ثمانى سنوات من قيادة خاتمى العاجزة. الآن وقد حقق نصرا ربما تخفت تلك الابتسامة. مثل كل زعيم غوغائى فى السلطة عليه أن يحقق الوعود الكريمة التى قطعها على نفسه أثناء الحملة الانتخابية. صورة المحسن، الذى يعمل بلا كلل، سوف تتضاءل عندما يثبت النموذج المعطاء الذى مارسه أثناء عمله كعمدة لمدينة طهران أنه عامل تضخمى إذا ما مارسه على مقياس واسع. حتى لو استمر تدفق البترودولار الجديد (وهى إشارة أخرى من ملكة الحظ التى رافقته)، سوف يثبت أن مثل تلك التحديات كإنهاء البطالة هى تحديات مستحيلة أمامه. على الجبهة الثقافية، عليه أن يختار بين اختيارات كلها صعبة. فى هذه الأيام يتبختر الباسيج فى مشيتهم فى ميادين العاصمة. إنهم يطالبون الناس بإظهار قدر أكبر من احترام الأخلاقيات العامة، أى حرفيا إجبارهم على ارتداء زى معين وخسارة الطبقة المتوسطة، أو استرضائهم على حساب غضب قواته الموالية من الباسيج.

ولكن الأمر ليس موحشا كله أمام الدكتور أحمدى نجاد، الذى يمثل الرأس المسنون لوتد المحافظين الجدد الذى ينمو الآن فى إيران. يستطيع أن يبنى حساباته على أقرانه

الأمريكان من أجل دعمهم الغير محسوب. إنه شجب الرئيس بوش للانتخابات الإيرانية الذى دعم تضخم الأصوات المحافظة، وهزيمة كروبى وإرسال أحمدى نجاد إلى الجولة الحاسمة. يستطيع المحافظين الجدد فى أمريكا إلزام أقرانهم المحافظين الجدد فى إيران بجميل عظيم آخر. يستطيع المحافظون الجدد فى أمريكا على سبيل صنع الجميل أيضا استخدام "إرهابيوهم" قوات مجاهدى خلق المتمركزة فى العراق (وجيران آخرين إلى الشمال موالين أيضا) أو الاستقرار على مقاطعة محدودة، أو غزو أو قصف محدود. فى أعقاب مثل هذه التصرفات، سوف يسحق الإصلاحيون سحقا بوصفهم طابورا خامسا للغزاة الأجانب، ولن يتذكر أحد من المصطفين فى طوابير الطعام الطويلة أن أناس بعينهم ليس من المفترض أن يأكلوا الموز.

الغرب يقيم حفل استقبال لنجاد !

الحفل الذى أقامه الغرب لاستقبال نجاد يشبه إلي حد بعيد حفلات الاستقبال التى يقيمها المساجين لكل مسجون جديد حيث يتناوبون على شتمه وربما ضربه.. وعلى نفس السياق شن الغرب حملة إعلامية واسعة على نجاد بهدف إضعاف ثقته بنفسه.

عقب انتخاب محمود أحمدى نجاد مباشرة كرئيس لإيران فى ٢٥ يونيو ٢٠٠٥، نُشرت صور له تظهره كمحتجز رهائن. أظهرت صورة أسوشيتد بريس رجلاً يشبه كثيراً أحمدى نجاد الشاب مُمسكاً برجل معصوب العينين، على ما يبدو بعد خمسة أيام من الاستيلاء على السفارة الأمريكية بطهران فى الرابع من نوفمبر عام ١٩٧٩.

وأكد خمسة رهائن أمريكيون سابقون أن أحمدى نجاد كان واحداً من ضمن من قاموا باحتجازهم. قال ويليام دوترى، ضابط مخابرات سابق، أنه رأى أحمدى نجاد ٨ أو ١٠ مرات فى بداية احتجازه: "عرفته فوراً.. أتذكر كثيراً كراهيته للأمريكيين. إنها تنبثق من كل مسام جسده"

وتَذكر مراسل البى بى سى، جون سيمبسون، رؤية أحمدى نجاد داخل أرض السفارة. وأكد أبو الحسن بنى صدر، وهو رئيس سابق لإيران عاش طويلاً فى المنفى، أن أحمدى نجاد "لم يكن من بين صانعى القرار وإنما كان من بين أولئك الموجودون داخل السفارة".

غير أن شخصيات بارزة فى عملية الاستيلاء على السفارة الأميركية فى إيران عام ١٩٧٩ نفت مزاعم بعض الرهائن الأميركيين السابقين الذين قالوا أن الرئيس محمود أحمدى نجاد، شارك فى عملية احتجاز الرهائن التى استمرت ٤٤٤ يوما، ودفعت واشنطن لقطع علاقاتها مع طهران. كما نفى مكتب أحمدى نجاد المزاعم.

ونفى ميسان روحانى، مساعد الرئيس الإيرانى الجديد، فى معرض الرد على سؤال وجه اليه، خلال لقاء أجرته معه وكالة أسوشييتد بريس، أن يكون أحمدى نجاد، قد شارك فى عملية الاستيلاء على السفارة الأميركية، أو احتجاز الرهائن، وأنه توقف عن معارضة الاستيلاء على السفارة الأميركية، بعد أن عبر قائد الثورة، آية الله الخمينى، عن تأييده للعملية، لكنه لم يشارك فى الاستيلاء على السفارة أو احتجاز الرهائن.

وقال عباس عبدى، الذى ساعد فى تنظيم الهجوم على السفارة واحتجاز طاقمها "أحمدى نجاد لم يكن ضمن الذين احتلوا السفارة الأميركية بعد الثورة". وأضاف عبدى، وهو طالب ثورى سابق، تحول إلى إصلاحى وسجن فى عام ٢٠٠٢ لبيعه معلومات لأجانب، منهم مؤسسة جالوب الأميركية لقياس الرأى العام، أن الرهائن الأميركيين السابقين، لا يتمتعون بذاكرة قوية. كما رفض محسن ميردامادى، وهو زعيم آخر لعملية الاحتجاز فى طهران، المزاعم. وقال ميردامادى، وهو عضو سابق فى البرلمان "أنفى مثل هذه التقارير. أحمدى نجاد لم يكن عضوا فى جماعة الطلاب، التى سيطرت على السفارة".

ومثل أغلب محتجزى الرهائن السابقين، أصبح ميردامادى من المؤيدين البارزين لإصلاح النظام السياسى فى الجمهورية الإسلامية. كما أكد بيجان أديبى، وهو وأحد من الذين شاركوا فى الاستيلاء على السفارة واحتجاز الرهائن الاميركيين، أنه لم يكن هناك شخص بهذا الاسم وسط مجموعة الطلاب، التى استولت على السفارة الأميركية فى طهران.

وكان طلاب إيرانيون متشددون، قد استولوا على السفارة الأميركية فى طهران فى نوفمبر (تشرين الثانى) عام ١٩٧٩ واحتجزوا ٥٢ أميركيا رهائن لمدة ٤٤٤ يوما، احتجاجا

على رفض واشنطن تسليم الشاه الراحل محمد رضا بهلوى، الذى فر من إيران فى وقت سابق من نفس العام، اثر إطاحة الثورة الإسلامية نظام حكمه.

وكانت وكالة "اسوشييتد برس" قد نقلت عن خمسة من الرهائن الأميركيين السابقين فى طهران، أن الوجه الملتحى لأحمدى نجاد، يعتبر بمثابة تذكير لهم بمحنتهم. وقال تشك سكوت، وهو عقيد متقاعد فى الجيش الأميركى، إنه متأكد من أن أحمدى نجاد، كان من بين المجموعة. وقال الرهائن السابقون زملاء سكوت، ديفيد رودر وويليام دوهرتى ودون شيرار، أيضا إنهم لا يشكون مطلقا فى أن أحمدى نجاد، ٤٩ سنة، كان واحدا من أفراد المجموعة.

فيما قال الرهينة السابق كيفين هيرمينينج، انه توصل إلى نفس النتيجة بعد أن ألقى نظرة على صور الرئيس الايرانى الجديد. إلا أن الرهينة السابق، توماس شيفر، وهو عقيد متقاعد بالجيش الأميركى، قال إنه لم يتأكد من الاسم أو الملامح من أن أحمدى نجاد، كان ضمن المجموعة. كما أعرب الرهينة السابق، بول لويس، عن اعتقاده فى ان وجه أحمدى نجاد، ليس غريبا، لكنه قال إنه ليس متأكدا تماما. أما الرهينة وحارس الأمن السابق فى السفارة الأميركية فى طهران آلان جولاسونسكى، فيقول إنه لا يتذكر ما إذا كان أحمدى نجاد، واحدا من الذين استجوبوه، لأنه كان معصوب العينين خلال الاستجواب، فيما يقول كل من سكوت ورودر إن أحمدى نجاد، لم يكن فحسب ضمن المجموعة التى احتلت السفارة الايرانية، واحتجزت الرهائن، بل كان حاضرا خلال استجوابهما.

ويقول الرهينة السابق دوهرتى، الذى كان يعمل فى وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سى آى ايه) فى طهران، إنه على قناعة تامة بأن الرئيس الايرانى المنتخب، كان واحدا من قياديى المجموعة، الذين صاحبوا مندوبا للفاتيكان خلال زيارة فى الأيام الأولى لأزمة الرهائن. ويقول رودر انه يتذكر قسوة وصرامة أحمدى نجاد، مؤكدا انه من المتشددين. وقال إن أحمدى نجاد حضر استجوابا تلقى فيه (رودر) تهديدات بخطف ابنه فى الولايات المتحدة، وإرسال أصابع قدم ويد ابنه الى زوجته.

وأضاف أن أحمدى نجاد كان يبدو وكأنه يراقب كيفية سير أساليب الاستجواب. من جهته، أوضح سكوت أن أحمدى نجاد كان مسئول أمن، فيما يبدو وسط مجموعة الخاطفين، كما يتذكر أيضا أنه كان فى الخلفية معظم الوقت، لكنه حضر بعض جلسات الاستجواب للرهائن. كما يتذكر أيضاأانه كان حارسا فى سجن إيفين شمالى طهران، حيث كان يحتجز سكوت صيف عام ١٩٨٠، كان يسمح له وشيرار بالمشى خارج الزنزانة فى ممر لا يتعدى طوله ٢٠ قدما. وقال إن الرجل، الذى يعتقد سكوت الآن إنه أحمدى نجاد، لمحه وشيرار يوما يمشيان فى الممر وتوجه الى الحارس مباشرة، وقال له: «هؤلاء كلاب وخنازير وحيوانات. إنهم لا يستحقون الخروج من زنزانتهم". وكان الحديث بالفارسية التى يتحدثها ويفهمها سكوت.

فى الثانى من يوليو ٢٠٠٥ دخلت النمسا على خط الهجوم على نجاد، ومحاولة تصدير صورة ذهنية عنه مؤداها أنه "قاتل وإرهابى"، تكملة لما بدأته الآلة الإعلامية الأمريكية من خلال محاولة إيجاد رابط بين نجاد وعملية احتجاز الرهائن فى السفارة الأمريكية فى طهران عام ١٩٧٩، فأعلنت وزارة الداخلية النمساوية أن النمسا تملك وثائق تتهم الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد بالتورط فى اغتيال زعيم كردى فى فيينا عام ١٩٨٩.

وقال المتحدث باسم وزارة الداخلية النمساوية رودولف جوليا لوكالة الصحافة الفرنسية وقتها أنه "تم تسليم ملف يتعلق بأحمدى نجاد فى أواخر مايو ٢٠٠٥ إلى قسم مكافحة الإرهاب الذى أحاله بدوره إلى النيابة العامة" و"لم نتلق حتى اليوم تعليمات بفتح تحقيق". وأوضح جوليا أن هذه الوثائق جمعها المتحدث باسم حزب الخضر (أنصار البيئة) النمساوى للشؤون الأمنية النائب بيتر بيلز الذى طلب فتح تحقيق حول أحمدى نجاد.

ونقلت صحيفة "ستاندارد" النمساوية عن بيلز قوله إن "هناك شبهات قوية جدا مفادها أن أحمدى نجاد متورط فى اغتيال المعارض الكردى عبد الرحمن قاسملو فى فيينا عام ١٩٨٩"، مشيراً إلى أن الوثائق المتوفرة تتمتع بـ "مصداقية كبيرة".

واغتيل قاسملو الذى كان أمينا عاما للحزب الديمقراطى الكردستانى فى إيران، وهو حزب معارض محظور فى إيران، مع اثنين من معاونيه بيد كوماندوز فى ١٩٨٩ فى فيينا، ولم يعثر آنذاك على القتلة. وقال بيلز إنه استند إلى شهادة صحفى إيرانى التقاه فى ٢٠ مايو ٢٠٠٥ فى فرساى (فرنسا) وأكد حصوله على اعتراف مفصل من شخص يفترض انه كان عضوا فى الكوماندوز، وهو الجنرال فى حراس الثورة ناصر طاغيبور الذى توفى منذ ثلاث سنوات.

وزعم هذا المصدر أن الرئيس الإيرانى السابق أكبر هاشمى رفسنجانى هو الذى أمر بعملية الاغتيال. ويقول بيلز إن هذا المصدر أعطى "تفاصيل حول مسرح الجريمة لا يمكن أن يعرفها سوى أشخاص كانوا موجودين هناك". وكانت الصحيفة التشيكية "برافو" نشرت الأول من يوليو ٢٠٠٥ شهادة المسئول فى المعارضة الكردية الإيرانية المنفى فى العراق يزدان باناه يتهم فيها أحمدى نجاد بأنه زود "الكوماندوز" فى فيينا بالأسلحة التى استخدمت فى عملية الاغتيال.

واكتفت طهران من خلال تصريحات العديد من كبار المسئولين فيها حول الاتهامات النمساوية بتصريح تكرر كثيرا فى إشارة إلى استهانتهم بالتهمة قالوا فيه: "هذا الأمر لا يستحق حتى التعليق عليه. إنه مثل الاتهامات الأخرى وستستجد المزيد من الاتهامات".

الهجوم المعاكس لنجاد

أما حفلة الاستقبال التى أقامه الغرب لاستقبال نجاد بعد فوزه بالرئاسة، لم يسكت نجاد فسرعان ما بادر بشن هجوم معاكس على الغرب من خلال سلسة من التصريحات الاستفزازية التى حيرت الخبراء والمراقبين حول دوافعه فى التصريح بها، وهل هو يقصد مغازيها أم أنها مجرد فرقعات يطلقها الرئيس الإيرانى فى الهواء؟

فجر أحمدى نجاد قنبلة مدوية يوم الخميس الموافق ٢٧ أكتوبر٢٠٠٥ بتصريحه الشهير الذى قال فيه إنه ينبغى أن تلغى إسرائيل من خارطة العالم مؤكداً فى ذات الوقت على الحق الفلسطينى فى كامل تراب فلسطين، كما هاجم الدول الإسلامية التى تعترف

بالدولة العبرية، وهو ما آثار وقتها احتجاجاً أميركيا وأوروبيا وإسرائيليا. وكانت هذه هى المرة الأولى منذ أعوام يدعو فيها مسئول إيرانى رفيع المستوى علنا إلى إزالة إسرائيل، حتى لو اندرج هذا الشعار فى إطار الخطاب الدعائى للنظام.

وقال أحمدى نجاد، فى خطاب ألقاه فى مؤتمر تحت عنوان "العالم من دون الصهيونية": "كما قال الإمام (الخمينى)، إسرائيل يجب شطبها عن الخريطة". وأضاف أمام جمع غفير من الطلاب الذين حضروا المؤتمر بأن "الأمة الإسلامية لن تسمح لعدوها التاريخى (إسرائيل) بأن يعيش فى قلبها". وحين ردد الطلاب "الموت لإسرائيل" لدى ظهور أحمدى نجاد على المنصة، قال لهم الرئيس الإيرانى إن عليهم تكرار هذا الشعار بصوت أعلى.

ودعا نجاد إلى وحدة الفلسطينيين لبلوغ "مرحلة تدمير النظام الصهيونى" ودافع أحمدى عن الكفاح المسلح الفلسطينى، منددا بالقادة الإقليميين الذين اعترفوا أو سيعترفون بإسرائيل. وأضاف بأن «العمليات المسلحة فى الأراضى المحتلة تشكل جزءا من حرب ستحدد مصيرها، فنهاية حرب عمرها مئات الأعوام ستتقرر على الأرض الفلسطينية".

وسرعان ما نددت واشنطن بهذه التصريحات التى أدلى بها أحمدى نجاد فى مرحلة يطغى فيها التوتر على العلاقات بين إيران والغرب. واعتبر البيت الأبيض إنها تؤكد مخاوف واشنطن إزاء النظام الإيرانى وطموحاته النووية. وقال المتحدث باسم البيت الأبيض للصحافيين إن تصريحات الرئيس الإيرانى "لا تفعل سوى تأكيد ما كنا نقوله بشأن النظام فى إيران. إنها تؤكد مخاوفنا بشأن نشاطات إيران النووية". وفى باريس قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية:"فى حال أدلى فعلا بهذه التصريحات فإننا ندينها بشدة".

وفى ألمانيا قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الألمانية، وولتر ليندر، إنه «فى حال دلى (أحمدى نجاد) فعلا بهذه التصريحات، فنحن نعتبرها غير مقبولة بتاتا ويجب التنديد بها بشدة".

أما وزير الخارجية الإسرائيلى وقتها، سيلفان شالوم، فقال إن بلاده تعتبر إيران "خطرا أكيدا وراهنا"، ردا على تصريحات أحمدى نجاد، وأضاف «نعتقد أن إيران تحاول كسب الوقت لتتمكن من تطوير قنبلة نووية"، مؤكدا أن طهران» تشكل خطرا أكيدا وراهنا.

ويبقى السؤال.. هل تصريح نجاد بشطب إيران من الخريطة مدروسا أم ارتجاليا؟ اختلف المحللين فى الإجابة على هذا السؤال حيث ذهب بعض المحللين بما فيهم الدكتور على نورى زادة رئيس مركز الدراسات الإيرانية فى لندن أن تصريح أحمدى نجاد الخاص بشطب إسرائيل من الخريطة كان عبارة عن تصريحاً ارتجالياً غير مدروساً بسبب تأثر نجاد بأجواء المؤتمر المنعقد لمناهضة الصهيونية.

بينما واقع الحال بحسب محللين آخرين يؤكد عكس ذلك تماماً، حيث جاء هذا التصريح بعد أسبوع من استعراض الجيش الإيرانى لستة صواريخ من طراز شهاب ثلاثة منها قادرة على دكّ قلب إسرائيل من ناحية، وورد هذا التصريح قبل يوم واحد فقط من يوم القدس وهو آخر جمعة من كل شهر رمضان وقد أعلن ذلك الخمينى من قبل.

وبمجرّد اختيار نجاد لهذا اليوم فإن ذلك يعنى بأنه كان واثقاً من أن فى اليوم التالى بعد تصريحه وهو يوم الجمعة أى يوم القدس، ستخرج أعداد غفيرة من الجماهير الإيرانيّة المؤيّدة للحقّ الفلسطينى والمندّدة بالاحتلال الإسرائيلى لأرض وشعب فلسطين وأنّ هذه الجماهير ستهتف حتماً شعار الموت لإسرائيل، وهذا ما حصل فعلاً فاستغلّ أحمدى نجاد هذه الفرصة ليعلن أنّ ما قاله ضدّ إسرائيل يعبّر عن موقف الشارع الإيرانى ولا يعبر بالضرورة عن موقفه الشخصى فقط.

لم ينس نجاد مشاركة النمسا فى حفل الاستقبال الذى أقامته أمريكيا لتشويه صورته بعد اعتلائه سدة الرئاسة فى إيران، ففى التاسع من ديسمبر ٢٠٠٥ أثار الرئيس الإيرانى ضجة جديدة فى موضوع إسرائيل، عندما اقترح على أوروبا المتعاطفة معها، أن تمنح اليهود ولايات فى بلدانها للتخلص من عقدة الذنب إزاء المجازر ضدهم. وقال ذلك

فى مؤتمر صحفى عقده على هامش قمة "مكة الاستثنائية" التى انعقدت فى هذا التوقيت، وكرره فى مقابلة تلفزيونية مع قناة "العالم" الإيرانية.

وقال أحمدى نجاد "إن على ألمانيا والنمسا أن تقيما دولة إسرائيل على أراضيهما إذا كانتا تشعران بالذنب بسبب المجازر ضد اليهود خلال الحرب العالمية الثانية". وأضاف الرئيس الإيرانى قائلا: "تعتقدون أن اليهود اضطهدوا، لكن لماذا يتوجب على الفلسطينيين أن يدفعوا الثمن؟ لقد اضطهدتموهم، حسنا أعطوا قطعة من الأرض الأوروبية للنظام الصهيونى ليقيم فيها الحكومة التى يريد وسندعمها". وأضاف «فلتعط ألمانيا والنمسا مقاطعتين أو ثلاث مقاطعات الى النظام الصهيونى، عندها ستحل المشكلة من جذورها».

وقد اختار نجاد أن يبدأ مؤتمره الصحفى بحديث موجه للصحفيين قائلا "سعيد بأن ألتقى بكم فأنتم الذين تقومون بتنظيم العلاقات بين البلدان والشعوب"، معربا عن تعازيه للصحافيين فى وفاة بعض من زملائهم فى إيران فى حادثة اصطدام طائرة بأحد الأبراج فى ٧ ديسمبر ٢٠٠٥.

وقال: "إن البشرية تواجه تحديات وقضايا مهمة وذلك لعمق الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة إلى جانب التوترات الإقليم والدولية.. إن السباق بين القوى التوسعية والاستكبارية يذهب بالعالم نحو السقوط والانحطاط، ونحن نأمل فى أن يكون العالم الإسلامى درعا يحفظ كل الشعوب الإسلامية وأن يكون عائقا أمام التوسعية وازدياد أسلحة الدمار الشامل".

واستطرد قائلا "نشاهد اليوم الشبان والمنظمات يتم استهدافهم، فماذا يجب أن نفعل. فالمساعى السلمية منذ خمسين عاما لم تصل إلى نتائج ملموسة، والمحتلون الصهاينة فى القدس ليست لهم جذور فى هذه الأرض، وهم يقومون بالاعتداءات على الشعب الفلسطينى ويدمرون الأرض ويشردون السكان الأصليين. وأصبح هناك ملايين المشردين".

وأضاف نجاد "إن العالم متعطش للسلام والاستقرار الذى يكون أساسه العدالة"، مشيرا إلى أن الإسلام ينادى بالعدالة بصفته دينا كاملا وملجأ لتحرر البشرية. وأضاف «ومن أجل القيام بهذه المسؤولية نحتاج الى الوحدة والتعاضد، وإن التجربة أكدت أن وحدة البلدان الإسلامية ستكون فى خدمة تعزيز السلام والاستقرار والأمن الدائم لكل الشعوب".

وتابع القول "إن البلدان الإسلامية المتحدة بإمكانها أن تحصل على حقوقها وتحفظ الكرامة الإنسانية والأمن والسلام العالمى والقيام بدور مؤثر فى ذلك"، مبينا أن هذه الأمة تحتاج إلى التعاضد فى ما بينها". وحول مفاوضات إيران مع وكالة الطاقة الذرية أكد أن بلاده من أوائل البلدان التى وقعت على اتفاقية وكالة الطاقة الذرية.

تصريحات نجاد بشأن نقل إسرائيل إلى النمسا أثارت استياء فيينا، وندد المستشار النمساوى ولفجانج شوسل والبيت الأبيض، باقتراح نجاد، ووصفاه بأنه "سرطان". وقال المستشار النمساوى للصحافيين تعليقا على تصريحات نجاد: "إنه خطأ شائن أريد التنديد به بأشد العبارات". واعتبر المستشار النمساوى أن نقل اليهود من إسرائيل إلى مكان آخر "ليس حلا" لمشكلة الشرق الأوسط. وأضاف أن الاستشهاد العلنى بآراء مؤرخين يشككون فى الإبادة الجماعية التى تعرض لها اليهود، على غرار ما يقوم به الرئيس الإيرانى، "يستدعى إجراء تحقيق جرمى فى النمسا".

ودخل على خط استغلال تصريحات نجاد البيت الأبيض، الذى علق المتحدث باسمه على هذه التصريحات بالقول: "إن تصريحات الرئيس الإيرانى تبرز ما قلناه فى الماضى وقلقنا من النظام الإيرانى.. إنها تظهر إلى أى مدى ينبغى منع هذا النظام من امتلاك القدرة على تطوير سلاح نووى".

أحمدى نجاد كلام ضلال أم منطق ورشاد؟

سؤال طرحه الدكتور فايز صلاح أبو شمالة، وهو كاتب فلسطينى مقيم بقطاع غزة على تصريحات أحمدى نجاد الخاصة بنقل إسرائيل إلى النمسا وألمانيا، وفى محاولة

الإجابة عليه قال: لم يأت الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد بجديد فى تصريحاته الخاصة بنقل إسرائيل لأوربا، فقد وضع الرجل إصبعه على الجرح العربى الفلسطينى الذى ما زال ينزف، وتهرب عن معالجته الصديق والقريب، وتركوه تحت رحمة سكين المعتدى.

لقد تفوه الرئيس الإيرانى بما ينطق به واقع الحال، وعبر عن أحلام الملايين من العرب الفلسطينيين الذين يعيشون حتى يومنا هذا مأساة اللجوء عن بيوتهم وأرضهم فى فلسطين، إن الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد لم يؤلف موقفاً ينسجم مع تفكيره هو، وأيديولوجيته هو، ولم يتخيل حدثا من عالم آخر يتمنى أن يعيش به هو، ولم يبتدع أسلوباً جديداً خاصاً به هو فى حل الصراع الذى بدأ ولم يتوقف نتيجة لقيام دولة إسرائيل على أرض فلسطين، وتشريد سكانها حتى لحظة تصريح الرئيس الإيرانى، إن أقوال الرجل ليست إلا انعكاساً لواقع قائم لا يقفز عنه إلا كل جاهل فى السياسة وغبى، أو من غسلت أجهزة المخابرات الإسرائيلية والأمريكية ذهنه، وغمست فى رأسه فكرة الواقعية، واستحالة تغيير ما هو قائم على الأرض.

الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد تأخر عشرات السنين فى تصريحه الذى يلخص فيه أبسط طريقة حضارية لحل الصراع على أرض فلسطين؛ الحل الذى يتمثل فى نقل اليهود إلى الدول الأوروبية التى تسببت بالكارثة لليهود، وحاولت التكفير عن ذلك بإقامة دولة لليهود على حساب الشعب العربى الفلسطينى، وهذا منطق سليم، وحل للصراع ينسجم مع الدعوة إلى السلام العالمى، والأمن لجميع الشعوب بما فى ذلك اليهود، بل قد يبدو كلام ا لرجل كمبادرة للحل فيها من العدالة، والسلامة، والمستقبل الآمن لليهود أكثر من مبادرة الملك عبد الله، ومقررات مؤتمر الرباط، بل ويلامس المقترح حالة القلق التى يعيشها اليهود فى فلسطين، وتخوفهم من تطور قدرات عسكرية لأى دولة أو تنظيم عسكرى قد تلحق بهم الويل والكوارث، لاسيما أن الدم والجرح الذى جاء به اليهود إلى الشرق قد بدأ يكبر، وأن الكراهية والأحقاد التى حرث أرضها اليهود، وزرعوا شوكها قد بدأت تثمر، وهو ما ينبئ بنهاية مأساوية، وكارثة، وتوالى انعدام الأمن والاستقرار لدولة إسرائيل، بل وضياع مستقبل الدولة العبرية نهائياً على أرض فلسطين.

لقد سبق أحمدى نجاد، وآمن بهذا المنطق مئات آلاف الشهداء، والجرحى والأسرى، وعشرات آلاف الكتاب العرب والمفكرين، وآلاف القادة الميدانيين، ومئات القادة السياسيين والزعماء، وجميعهم قضوا نحبهم، وقدموا حياتهم فى سبيل انتصار هذه الحقيقة التى تفوه بها الرئيس الإيرانى، ونطق بكلماتها، لتأخذ هذا الدوى، والصدى الإعلامى، والبعد الدولى نظراً لانطفاء نار الحق العربى، وانكفاء قادتهم على ذاتهم، وعلى القطرية المقيتة، وتغليبهم السلامة الذاتية على سلامة وأمن المجتمع بشكل عام، بعد أن عقدت القوة الإسرائيلية ألسنة قادة عرب هذا الزمان، وحال المال اليهودى بينهم وبين البوح بما يجيش فى صدر الأمة من أحلام وتطلعات، فراحوا يخشون الهمس بها فى مخادعهم، أو تخيلها فى غرف نومهم، وهذا هو الفرق بين الرئيس الإيرانى الذى فكر بصوت مرتفع، ونطق بجرأة الحق، وبين الرؤساء والملوك العرب، أحمدى نجاد ينطق بما آمن به، وأقتنع، وصدق أنه الحقيقة التى ما تزال قائمة، وجميع زعماء وقادة أمة العرب ترتعب عن ذكر من نطق بها، وتتنكر له!

ما قد يبدو كارثة أكثر من كارثة طرد الفلسطينيين من وطنهم سنة ١٩٤٨، هو أن يظهر على الملأ قائد فلسطينى - بإيعاز من إسرائيل - أو زعيم عربى محلى ليقول، يا زعماء المسلمين، يا أهل الأرض، دعوا شأن فلسطين للفلسطينيين، ولا دخل لكم بقضية فلسطين التى تخص الفلسطينيين وحدهم، ولطالما خرج علينا منتسب إلى فلسطين بمثل هذا القول، لمواجهة مثل هذه التصريحات التى خرجت عن النص المألوف فى هذه المرحلة، إن ترديد مثل هذه المقولة أغرقتنا نحن الفلسطينيين فى بحر من الدم والعذاب، وأوصلنا إلى الحلول السياسية الهزيلة التى مزقت ما ظل من فلسطين، وتركته بين الأنياب الإسرائيلية.

دولة إسرائيل لم تصمت، ولم تقف مكتوفة الأيدى أمام هذا الرجل الذى ظهر من خلف ظهر الإسرائيليين، وتسلق على زمانهم الممتد من واشنطن حتى تل أبيب، مروراً بلندن، ولاسيما بعد أن ظنوا أن المنطقة العربية قد دنلت لهم، وأن الشرق الأوسط بات

يتبع مزرعة مليكهم شارون فى "ريشون ليتسون"، وأن الدنيا قد صعرت خدها لليهود، إسرائيل لم تصمت، وهى تسعى إلى تطبيق الإرهاب الفكرى والعسكرى الذى مارسته على بعض العرب ضد أحمدى نجاد، بل ستعمد إلى تصدير الخوف الذى عرشت داليته على بيوت العرب ليتسلق بيوت الإيرانيين.

لقد انشغلت البرامج الإعلامية الإسرائيلية بتصريحات أحمدى نجاد، وأخذتها على محمل الجد، ونقلت تصريحاته مباشرة الإذاعة العبرية، وعلق أحد المحللين الإسرائيليين فى الإذاعة العبرية صباح ٩ ديسمبر ٢٠٠٥ قائلاً: لا نعرف ماذا يدور فى العقل الصغير لهذا الرجل، عديم الخبرة السياسية، سننتظر إلى أن ينصحه، ويوجهه إلى الرشاد ذوو التجربة السياسية فى إيران، وإلا ستكون العواقب وخيمة مع هذا التفكير.

الهولوكست.. خرافة

لم يعط نجاد أوروبا وأمريكا وإسرائيل فرصة للالتقاط الأنفاس بعد الهجوم المضاد الكاسح الذى شنه عليهم بعد حفلة الاستقبال التى أقاموها له كما أشرنا آنفا، فبعد أقل من ٧ أيام على تصريحاته التى دعى فيها لنقل إسرائيل لأوربا، فجر قنبلة جديدة وجدلا دوليا آخر، بعد أن وصف فى خطاب بثه التلفزيون الحكومى مباشرة فى ١٤ ديسمبر ٢٠٠٥ محرقة اليهود بأنها "خرافة" وعلى الفور وصف البيت الأبيض تصريحاته بأنها مشينة، بينما أدانها الاتحاد الأوروبى، وقالت إسرائيل إنها تملك وسائل الرد العسكرى على التهديد الإيرانى.

وفى تصريحاته الجديدة اقترح الرئيس الايرانى مجدداً، إقامة دولة إسرائيلية فى أوروبا أو الولايات المتحدة أو كندا أو حتى الاسكا، وخارج الشرق الأوسط. وبدت العلاقة واضحة بين تصريحات أحمدى نجاد المناهضة لاسرائيل وتمسك طهران بحقها فى الحفاظ على نشاطها النووى وقت هذه التصريحات، إذ قال أحمدى نجاد "لن نتراجع قيد أنملة عن حقوقنا الشرعية فى المجال النووى". وبينما كثرت ردود الأفعال الغربية المدينة لتصريحات نجاد، كررت إسرائيل والولايات المتحدة اعتراضهما على النشاط النووى الايرانى.

وقال أحمدى نجاد لتجمع كبير فى مدينة زاهدان فى محافظة سيستان بالوشستان (جنوب شرق إيران) إن "الدول الغربية اخترعت خرافة مجزرة اليهود ووضعتها فوق الله والديانات والانبياء". وأضاف: "إذا شكك أحدهم فى بلادهم بالله، لا يفعلون شيئاً له، لكن إذا انتقدت خرافة مجزرة اليهود تبدأ أبواق الصهاينة والحكومات التى تعمل لحسابهم بالزعيق".

واقترح على الدول الغربية "أعطوهم قطعة أرض فى أوروبا أو الولايات المتحدة أو كندا أو الاسكا ليقيموا (اليهود) دولتهم". وأضاف: "كونوا على ثقة بأنكم إذا فعلتم ذلك، فإن الشعب الإيرانى لن يحتج عليكم بعد الآن وسيدعم قراركم".

وقال الرئيس الإيرانى موجهاً كلامه إلى الدول الغربية: "إذا كان ما تقولونه صحيحاً من أنكم قتلتم وأحرقتم ستة ملايين يهودى، خلال الحرب العالمية الثانية، وإذا كنتم ارتكبتم هذه المجزرة فلماذا يكون على الفلسطينيين أن يدفعوا هم الثمن"، مضيفاً: "لماذا جئتم تحت ذريعة هذه المجزرة إلى قلب فلسطين والعالم الإسلامى؟".

وسرعان ما جاء تعليق إسرائيل على هذا الخطاب على لسان الناطق باسم رئيس الوزراء ارييل شارون حينذاك، الذى أكد أن إسرائيل تملك الوسائل العسكرية للدفاع عن نفسها فى وجه تهديد إيرانى. وقال الناطق لوكالة الصحافة الفرنسية: "إسرائيل تملك الوسائل الكفيلة بإفشال نظام إيران المتطرف. لن يكون هناك (حل نهائى) جديد"، فى إشارة إلى المحرقة فى ألمانيا. وأضف: "نأمل فى أن يدرك العالم من خلال هذه التصريحات طبيعة هذا النظام، خصوصاً أن البرنامج النووى الايرانى ودعم هذا البلد للإرهاب الدولى لا يشكل خطراً على إسرائيل وحدها، بل على الحضارة الغربية برمتها".

الهجوم على نجاد عاد بقوة فى العام ٢٠٠٧، وتجلى هذا عندما غادر الرئيس الإيرانى مطار طهران الدولى فى ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٧ لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نيويورك، كان فى وداعه عدد من المسئولين الإيرانيين، وفى يده القرآن الكريم الذى صوره الصحافيون الإيرانيون وهو يقرأ منه قبل صعوده الطائرة، ومعه

توصيات من كبار المسئولين الإيرانيين على رأسهم المرشد الأعلى آية الله على خامنئى لان يستغل وجوده فى نيويورك من أجل أن يخفف الضغوط الهائلة على طهران بسبب برنامجها النووى والتى تجلت فى تصريحات وزير الخارجية الفرنسى برنار كوشنير التى قال فيها إن العالم يجب أن يكون مستعدا للحرب ضد إيران.

لكن بالرغم من هذا، وبالرغم من محاولات أحمدى نجاد غير الناجحة لزيارة موقع مركز التجارة العالمى إلا أن حملته لتحسين صورته فى الخارج تعرضت لهزة كبيرة، إذ إنه فى أول ظهور له فى جامعة "كولومبيا" الأميركية بنيويورك لإلقاء كلمة، اضطر إلى الوقوف لمدة لا تقل عن ١٠ دقائق ليسمع انتقادات موجهه له، هى الأعنف التى توجه له منذ توليه منصبه، على يد رئيس جامعة كولومبيا لى بولينجر الذى وصف الرئيس الإيرانى بأنه "ديكتاتور عنيف وحقير". وعندما جاء الدور على أحمدى نجاد لإعطاء كلمته كان متوترا وعصبيا، وقوبلت كلمته بصفير استهجان عندما تحدث متسائلا حول حقيقة الهولوكوست، وبتصفيق عندما تحدث حول معاناة الفلسطينيين.

ولم يبتسم الرئيس الإيرانى خلال كلمته إلا عندما بدأ الحديث حول الثقافة الإيرانية. وبعد انتهاء الكلمة، اشتكى الرئيس الإيرانى مما أسماه "المعاملة غير الودية" التى تعرض لها من بولينجر. ولم تركز وسائل الإعلام الرسمية الإيرانية على الانتقادات غير المسبوقة التى تعرض لها أحمدى نجاد فى نيويورك، وركزت عوضا عن ذلك على استقباله وفدا من الحاخامات اليهود فى مقر إقامته.

فى حين نالت زيارة وكلمة أحمدى نجاد فى جامعة كولومبيا تغطية واسعة فى الصحف الأميركية، لكن لم ينج أحد من اللوم، لا هو ولا رئيس الجامعة ولا منتقدو الجامعة. إذ كما تعرض الرئيس الإيرانى لانتقادات، تعرض للنقد أيضا رئيس جامعة كولومبيا بولينجر، واتهمه البعض بالرضوخ للانتقادات وتوجيه ملاحظات قاسية جدا بحق الرئيس الإيرانى جعلت كلمة نجاد "دفاعية بالكامل" وأجبرته على عدم الرد على أى من الأسئلة التى وجهها له رئيس الجامعة، كما تعرض للانتقاد نواب بالكونجرس هددوا

بوقف مساعدتهم المالية لجامعة كولومبيا بسبب استقبالها أحمدى نجاد، مما دفع العاملين بالجامعة والطلاب إلى اتهام هؤلاء بتهديد الحرية الأكاديمية ومحاولة الحجر عليها، خلافا على ما ينص عليه الدستور الأميركى.

وكان أحمدى نجاد يريد اغتنام فرصة وجوده فى جامعة كولومبيا من أجل الرد على الاتهامات التى توجه له بشأن نفيه المحرقة النازية، ودعوته لمحو إسرائيل من على الخريطة ومساعى إيران لتطوير برنامج نووى، لكن رئيس جامعة كولومبيا بدأ الحديث موجها كلامه إلى أحمدى نجاد بسؤاله عن تراجع الحريات فى إيران وعن تصريحاته حول إسرائيل. وشكلت التظاهرات التى شارك فيها مئات المتظاهرين خارج الحرم الجامعى للتعبير عن غضبهم لمنح الرئيس الايرانى "منصة للكلام، ولافتات كتب عليها "أوقفوا أحمدى نجاد، هتلر إيران" والإعلانات المضادة فى الصحف، شكلت عامل ضغط على رئيس جامعة كولومبيا، الذى وجه أسئلة محرجة وحساسة للرئيس الإيرانى وبلهجة حادة.

وبدأ رئيس الجامعة كلمته بقوله "أنا مجرد أستاذ جامعى، ورئيس جامعة وأشعر اليوم بحمل العالم المتحضر الذى يريد أن يعبر عن وقوفه ضد كل ما تقف أنت معه". وقال بولينجر متوجها إلى أحمدى نجاد "سيدى الرئيس، إنك تبدى كل مظاهر الديكتاتور العنيف والحقير". وسأله "لماذا تخشى إلى هذا الحد أن يعبر المواطنون الإيرانيون عن آرائهم؟" متحديا إياه أن يبرر تصريحاته بشأن المحرقة، كما انتقده بسبب "قمع المثقفين والمثليين جنسيا".

وتابع "بصراحة سيدى الرئيس، أشك فى أن تكون تتمتع بالشجاعة الفكرية الكافية للرد على هذه الأسئلة". مضيفا "حين تحضر إلى مكان كهذا، إنك بكل بساطة تجعل من نفسك مهزلة. أما أن تكون استفزازيا وقحا أو عديم التهذيب إلى حد مذهل". وحين نهض نجاد أخيرا متوجها إلى المنصة اتهم بولينجر بتوجيه "سيل من الشتائم" إليه، غير أنه تجنب إلى حد بعيد تقديم أى أجوبة مباشرة على المسائل التى طرحها رئيس الجامعة.

وبعد أن بدا أحمدى نجاد متوترا ومرتبكا بعض الشىء فى بداية مداخلته، استعاد هدوءه مع انتقاله الى عرض حججه بشأن رغبة إيران "المشروعة" فى مواصلة برنامجها النووى واتهاماته للولايات المتحدة بوضع عراقيل أمامها.

وقال: "إننا لا نؤمن بالأسلحة النووية" معتبرا أن هذه الأسلحة "تتعارض مع الطبيعة البشرية فى جوهرها". وأضاف «أعتقد أن السياسيين الذين يسعون لامتلاك قنابل نووية أو يقومون باختبارها أو صنعها، إنما هم رجعيون ومتخلفون سياسيا». وتابع أحمدى نجاد كلامه باسما أو حتى ضاحكا أحيانا حين تكلم عن الثقافة الإيرانية وعرض رؤيته للعالم. غير أن الطلاب قابلوه بموجة عارمة من الصيحات المستنكرة حين أكد على خلو إيران من مثليى الجنس. وقال تحت صخب الصفير والهتاف "ليس لدينا مثليو جنس فى إيران كما فى بلدكم. لا نعرف هذه الظاهرة، لست أدرى من الذى قال لكم هذا". وحين سئل عن مواقفه بشأن المحرقة قال "لست أقول إنها لم تحصل إطلاقا.. بل أقول إن فى وسعنا إجراء المزيد من الأبحاث".

وتباينت وجهات النظر حول كلمة رئيس جامعة كولومبيا، ففيما رأى البعض إنها دليل شجاعة، انتقد آخرون الكلمة بسبب حدتها، وقالوا إنها أجبرت أحمدى نجاد على تجاهلها، وعدم محاولة الإجابة على أى من الأسئلة التى وردت فيها، موضحين أنه كان من الأفضل لو كانت كلمة رئيس جامعة كولومبيا "تكتيكية"، تدفع أحمدى نجاد للكلام وتوضيح وجهة نظره بدلا من أن تدفعه للتخندق فى خط الدفاع عن نفسه.

وأثار حضور أحمدى نجاد إلى الولايات المتحدة، ولاسيما زيارته إلى جامعة كولومبيا وطلبه زيارة موقع برجى مركز التجارة العالمى الذى دمرته اعتداءات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ردود فعل عنيفة فى الأوساط السياسية والإعلامية فى أميركا وإسرائيل. فقد انتقد الرئيس الإسرائيلى شيمون بيريز استقباله فى جامعة كولومبيا، ووصف الخطوة بالخطأ. وقال بيريس للإذاعة الإسرائيلية العامة "أنا آسف، ولكننى اعتقد أن جامعة كولومبيا ارتكبت خطأ"، مستنكرا الأداء "التعيس" للرئيس الإيرانى.

وغطت الصحافة الأميركية زيارة أحمدى نجاد بطرق مختلفة، فصحيفة «واشنطن بوست» ركزت على حجم الانتقادات لجامعة كولومبيا بسبب موقفها، وعلى ما دار فى المحاضرة، وانتقادات هيلارى كلينتون لرئيس الجامعة بسبب إصراره على استضافة أحمدى نجاد. أما صحيفة "نيويورك تايمز" فأخذت منحى آخر بالتركيز على كيف يرى الإيرانيون القضية. وقالت إن الغرب يجد مشكلة فى التعامل مع أحمدى نجاد بسبب تصريحاته المثيرة للجدل حول إزالة إسرائيل من على الخريطة ونفى الهولوكوست، لكن فى الوقت ذاته يشعر الكثير من الإيرانيين أن الغرب هو من يعطى اهتماما كبيرا لأحمدى نجاد، موضحة أن الأهمية التى يعطيها الغرب لأحمدى نجاد تزيد التوترات بين طهران والغرب. وأضافت نيويورك تايمز: "المحللون السياسيون فى إيران مذهلون من درجة تركيز الغرب على رئيسهم. ويقولون إن هذا يعكس سوء فهم لطريقة عمل النظام الإيرانى. فعلى عكس الولايات المتحدة، فإن رئيس الجمهورية ليس هو رأس الدولة ولا القائد الأعلى للقوات المسلحة، رأس الدولة وقائد القوات المسلحة هو المرشد الأعلى آية الله على خامنئى، فمكانته سياسية ودينية أيضا. حاليا سلطات أحمدى نجاد تأتى من مصدرين هما: دعم المرشد الأعلى، والإدانات الدولية التى يحصدها من العالم كلما تكلم".

من ناحيتها، نقلت وسائل الإعلام الإيرانية الرسمية بعضا من الجدل حول زيارة أحمدى نجاد إلى جامعة "كولومبيا"، غير إنها ركزت على استقباله عددا من الحاخامات اليهود. وذكرت وكالة الإنباء الرسمية الإيرانية "أرنا" إن أحمدى نجاد استقبل فى محل إقامته فى نيويورك عددا من الحاخامات اليهود الأميركيين، وأنهم كانوا يحملون لافتات مكتوبا عليها "أنا يهودى ولست صهيونيا". وبحسب "أرنا" فقد وصف كبير الحاخامات هذا الاجتماع بأنه فرصة استثنائية لهذه المجموعة من الحاخامات.

واعتبر الحاخام الأعظم لليهود أن أحمدى نجاد "يميز بين اليهود والصهاينة". ولم يشر التلفزيون الإيرانى إلى الانتقادات القاسية التى وجهها رئيس الجامعة فى كلمته

الافتتاحية الى أحمدى نجاد، وعمد التلفزيون إلى اقتطاع مشاهد الاستهزاء الذى صدر عن بعض الحضور، وكذلك ما قاله أحمدى نجاد من أنه ليس فى إيران مثليون. من جهة أخرى، احتج ستة رؤساء جامعات إيرانية على "المعاملة غير اللائقة وغير المعقولة لرئيس جامعة كولومبيا" وذلك فى رسالة وجهت إليه وأوردتها وكالة الإنباء الإيرانية الرسمية. وقالت الرسالة "من المؤسف أن يكون مالكو وصانعو القرار فى وسائل الإعلام الأميركية قد حددوا مضمون خطاب رئيس جامعة".

واعتبر المحللون الإيرانيون فى غالبيتهم أن وسائل الإعلام الأميركية تأتمر بأمر لوبى صهيونى". وأعرب وزير الثقافة السابق الإصلاحى عطاء الله مهاجرانى من جهته عن الأسف لان "يكون الجو فى القاعة شبيها بمأتم"، لافتا إلى أن بدلة أحمدى نجاد الرمادية أسهمت فى ذلك. وأضاف "كان حريا به ارتداء سترته البيضاء كالعادة"، بحسب ما ذكرت وكالة فارس، مؤكدا فى الوقت نفسه أن خطاب الرئيس "وضع بلادنا فى موقف الاستقامة والبراءة".

مكاسب نجاد من الهجوم عليه فى جامعة كولومبيا الأمريكية

كتب المحلل السياسى المصرى الدكتور حسن نافعة معلقا على ما تعرض له نجاد فى جامعة كولومبيا قائلاً: تابعت الجدل الذى أثارته الدعوة التى وجهتها جامعة كولومبيا الأمريكية للرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد لحوار مفتوح مع أعضاء هيئة التدريس والطلاب فى إطار "منتدى زعماء العالم" الذى تنظمه منذ العام ٢٠٠٣. ورغم تعرض الجامعة لانتقادات حادة وصلت إلى حد توجيه اتهامات قاسية وتعرضها لضغوط هائلة لإلغاء اللقاء، إلا أنها صمدت وصممت على المضى قدما فيما سعت له، وتم اللقاء بالفعل مساء يوم الاثنين الماضى (٢٤ سبتمبر ٢٠٠٧).

وعلى الرغم من قيام بعض الفضائيات بنقل وقائع هذه اللقاء على الهواء مباشرة، إلا أننى حرصت، حين خطر لى أن أعلق على بعض ما جاء فيه، على عدم الاكتفاء بما اختزنته الذاكرة من انطباعات والرجوع إلى النص المنشور على الموقع الإلكترونى لجامعة

كولومبيا. وهناك أسباب كثيرة دفعتنى للاهتمام بهذا الحدث، بعضها ذاتى والأخر موضوعى. أما الأسباب الذاتية فتعود إلى شخصية الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد المثيرة للجدل والفضول، خاصة منذ توليه السلطة عام ٢٠٠٥, فقد لفت انتباهى تمكن هذا الرجل البسيط المظهر، والذى كان حتى ذلك الوقت شخصية مجهولة لكثيرين، من إلحاق هزيمة ساحقة بأحد دهاة الساسة الإيرانيين المخضرمين، هو السيد رافسنجانى، والفوز بمقعد الرئاسة خلفا لرجل حظى باحترام كبير لدى جمهور المثقفين، هو السيد محمد خاتمى. وكان من الطبيعى أن يدفعنى فضولى لبذل مزيد من الجهد لفهم شخصية سرعان ما تبين أنها شديدة التعقيد، رغم بساطتها الظاهرة، وتبدو مندفعة وغير متبصرة لعواقب الأمور.

ولأن تصريحاته عن الهولوكوست بالذات بدت لى غير مفيدة وغير مسؤولة، فلم أتردد منذ البداية فى توجيه انتقادات مباشرة له عبر العديد من وسائل الإعلام، بما فيها قناة "العالم" الإيرانية الناطقة بالعربية، عبرت فيها عن قناعتى بأنها تقدم لأعداء إيران خدمة مجانية وتتيح لهم فرصة ذهبية لابتزازها ومحاصرتها دون ما ضرورة أو مبرر، ولم أستبعد أن يكون هناك من يسعى لصناعة "صدام" جديد يساعد على توفير المبررات اللازمة لضرب إيران وتصفية نظامها.

غير أن تبرمى من بعض سياسات ومواقف أحمدى نجاد لم يحل دون محاولة التماس الأعذار له أحيانا نظرا لغطرسة وتطرف إدارة أمريكية تتحمل فى تقديرى جانبا من المسئولية فى إفشال مشروع خاتمى الإصلاحى وبالتالى تمهيد الطريق أمام عودة التيار المحافظ للسيطرة على زمام الأمور فى إيران. فعندما راح بوش يتصرف كأنه نبى يوحى إليه، ويدعى سياساته تمهد لعودة "المسيح"، لم يكن من المستغرب، طبقا لنظرية التحدى والاستجابة، أن يستثير هذا التحدى الأمريكى استجابة إيرانية تدفع إلى هرم السلطة بزعيم يمارس سياسات يعتقد هو الآخر أنها تعجل بعودة "المهدى المنتظر".

وفى السياق الذى فرضه اندلاع وتصاعد "حرب دينية باردة" من هذا النوع بين بوش وأحمدى نجاد، بدت لى دعوة جامعة كولومبيا لهذا الأخير وكأنها تتيح فرصة ثمينة

لإحداث ثغرة فى جدار حلقة جهنمية خبيثة من التطرف والتطرف المضاد، وكشف خطورة التمترس خلف رؤى وقناعات أيديولوجية مطلقة تقسم العالم إلى فسطاطين أحدهما يمثل الخير كله والاخر يمثل الشر كله. من هنا اهتمامى الكبير بلقاء كولومبيا وحرصى على متابعة تفاصيله. غير أننى اكتشفت فيما بعد أن رؤيتى لم تكن هى ما يدور فى ذهن المنظمين للحدث الهام وأنهم حاولوا أن يحققوا من ورائه أهداف وغايات أخرى سنشير إليها لاحقا. فلو أن جامعة كولومبيا كانت قد أتاحت لأحمدى نجاد أن يرى من خلالها وجها آخر للمجتمع الأمريكى يختلف عما تمثله إدارة بوش توظيف اللقاء لتخفيف حدة الاحتقان القائمة فى النظام الدولى. غير أن جامعة كولومبيا لم تنجح فى أداء هذه المهمة.

أما السبب فيعود، فى تقديرى، إلى قيام رئيسها البروفيسور لى بولينجر بارتكاب ثلاثة أخطاء كبرى:

الخطأ الأول: يتعلق بنواحى تبدو شكلية وبروتوكولية لكنها بالغة الأهمية. فقد كان المنطق يقضى بأن يتولى رئيس الجامعة افتتاح اللقاء مع نجاد بكلمة قصيرة يقدم فيها ضيفه ويشرح أسباب دعوته إلى الحرم الجامعى، والهدف من تنظيم هذا اللقاء، والنتائج التى يمكن أن تتحقق أو تتوقعها الجامعة منه، ثم يترك المجال بعد ذلك للضيف ليقول ما عنده قبل أن يفتح الباب للأسئلة والمناقشة والتعليقات. غير أن رئيس الجامعة فضل أن يبدأ هو بغلقاء خطاب طويل، بدا أقرب ما يكون إلى الاستجواب، محولا بذلك اللقاء إلى ما يشبه محاكمة سمح فيها رئيس الجهة المضيفة لنفسه تقمص شخصية المدعى العام ووضع رئيس الدولة الضيف فى قفص الاتهام، ولم يكن بوسع نهج كهذا أن يقدم صورة مشرقة لجامعة بحجم ومكانة كولومبيا، وجاء بنتائج معاكسة، كما سنشير لذلك فيما بعد، ومنح الرئيس أحمدى نجاد الفرصة للظهور بمظهر فريسة تم استدراجها إلى مصيدة، وإلى برىء وجد نفسه فى موقف المضطر للدفاع عن نفسه فى مواجهة اتهامات كاذبة وملفقة.

الخطأ الثانى: يتعلق بمضمون الخطاب الذى ألقاه رئيس الجامعة والذى احتوى على:

١ - تجريح وإهانات موجهة لشخص رئيس الدولة الإيرانية باستخدام ألفاظ نابية لا يصح أن ترد على لسان رئيس جامعة. إذ قال لى بولينجر عن أحمدى نجاد أنه "يتصرف كدكتاتور قاس وتافه"، وأن إنكاره للهولوكست يشير إلى أنه "إما أن يكون مستفزا على نحو صارخ أو جاهل بطريقة مدهشة"، ووصف أقواله حول هذه المسألة تحديدا بأنها "مجرد هراء او هذيان".

٢ - إفصاح عن مواقف سياسية بدت مطابقة للمواقف الرسمية للإدارة، وأحيانا أكثر منها غلوا وتطرفا، بدا معها رئيس الجامعة وكأنه المتحدث الرسمى باسم الحكومة الأمريكية أو تحول إلى بوق لها. وفى هذا السياق راح بولينجر يكيل الاتهامات للحكومة الإيرانية ويحملها مسئولية الأزمة الراهنة "بسبب اضطهادها للمرأة والبهائيين والمثليين جنسيا وإصرارها على تخصيب اليورانيوم وإنكارها للهولوكست وقيامها بتقديم ملاذ أمن لمنظمات تقتل القوات الأمريكية فى العراق وأفغانستان وتقديم الدعم للمنظمات الإرهابية التى تعرقل انتشار الديمقراطية فى الشرق الأوسط".

٣ - موقف منحاز بشكل مطلق لإسرائيل والحركة الصهيونية دفع برئيس الجامعة لتبنى نهجا اعتذاريا جعله يبدو كما لو كان نادما على استضافته للرئيس الإيرانى. فبعد أن قدم اعتذارا صريحا للمتألمين من استضافة أحمدى نجاد راح يوجه حديثه للرئيس الإيرانى قائلا: "يجب أن تعلم أن جامعة كولومبيا تعد أحد أكبر المراكز العالمية للدراسات اليهودية، وترتبط بشراكة مع معهد ييفو لدراسة الهولوكوست، وتقدم منذ الثلاثينات ملاذا للناجين منه، كما يجب أن فى إسرائيل ٨٠٠ خريج من كولومبيا وحدها وبالتالى فمن يطالب بتدمير هذه الدولة يبدو كمن يطالب بتدميرنا أيضا".

الخطأ الثالث: يتعلق بالنواحى التنظيمية، حيث لم يسمح للحضور بالمشاركة فى الحوار إلا من خلال أسئلة مكتوبة بدت وكأنها تصب فى نفس الاتجاه، مما جعل الجامعة كلها تبدو وكأنها كتلة فكرية موحدة لا تعرف التنوع أو اختلاف الآراء والاجتهادات.

٢ - أنه يدرك قيمة العلم ويقدره لأنه هو نفسه أكاديمى وما زال يقوم بتدريس مقرر اسبوعى لطلبة الدراسات العليا، لكنه يدرك فى الوقت نفسه أن نتائج العلم يساء استخدامها أحيانا، وأن إيران مصممة أن لا تمكن أحدا من حرمانها من ثمار العلم.

٣ - أن البرنامج النووى لإيران سلمى، ويجرى فى إطار من الالتزام الصارم بقواعد القانون الدولى وتحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة النووية، وأن موقف المناهضين له والمشككين فيه مبنى على اعتبارات سياسية وليس قانونية.

٤ - أنه لا ينكر المحرقة أو "الهولوكست" لكنه ضد إغلاق باب الاجتهاد أو الزج بمن يتحدون النظريات والمسلمات السائدة فى السجون.

٥ - أن إيران لا تساعد الإرهاب بل ضحية له، وأن الولايات تقدم الدعم السياسى والمادى لمنظمة إرهابية قتلت فى العام الماضى وحده ٤٠٠٠ إيرانى بينهم اطفال ونساء وشيوخ، وتمنع عن إيران قطع غيار الطيران المدنى.

٦ - أنه لا يطالب بمحو إسرائيل من الوجود وإنما بتمكين الشعب الفلسطينى من ممارسة حقه فى تقرير مصيره، وبالتالى فإن موضوع الاعتراف بإسرائيل من عدمه لن يكون واردا بالنسبة لإيران قبل معرفة نتيجة هذا الاستفتاء.

نجاد فى عرين الأسد

الزيارة الثانية لنجاد للأمم المتحدة فى نيويورك فى ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٧، وشن الرئيس الإيرانى فيها هجوما عنيفا على الولايات المتحدة من دون تسميتها، متهما إياها بانتهاك حقوق الإنسان، كما أكد أن ملف بلاده النووى أصبح "مغلقا" وأنه عاد حسب قوله إلى إشراف الوكالة الذرية معتبرا أن الوكالة نجحت فى استعادة دورها الناجح بدعم حقوق الدول الأعضاء فى حيازة الطاقة النووية السلمية. وقال نجاد فى كلمة بلاده أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة "لحسن الحظ حاولت الوكالة الذرية مؤخرا استعادة دورها الشرعى كمؤيد لحقوق أعضائها فى نفس الوقت الذى تشرف فيه على انشطتهم النووية وننظر لذلك كمقاربة صحيحة تبنتها الوكالة".

وقد حاول أحمدى نجاد الظهور، سواء فى خطابه أم لدى دخوله إلى قاعة الجمعية العامة، بمظهر النجم السياسى والقيادى، والقادر على مواجهة الغرب بجميع السبل، حتى انه حرص على مصافحة المتواجدين فى الصف الأول فردا فردا وبابتسامة لافتة.. قبل أن يعتلى المنصة داعيا العالم 'للعودة إلى القيم الإلهية"، ومعتبرا أن العولمة بمفهومها الأميركى (والغربى عموما) لم تحقق آمال شعوب العالم، ومدافعا عن تجربة إيران وحلفائها والذين اعتبرهم الرئيس الأميركى جورج بوش قبلها بساعات بمنزلة أنظمة قمعية وعنيفة تستبد بشعوبها وتدعم التطرف والإرهاب وهى حيل القوى المتغطرسة" وقد جمع أحمدى نجاد بين لغة التحدى وأسلوب الدعوة إلى الحوار، سواء بشأن النووى أو غيره، معلنا أن الجمهورية الإسلامية "كانت دوما وستظل مستعدة لمحادثات بناءة مع كل الأطراف "المعنية بالملف النووى"، منددا بما وصفه "بالحيل السياسية غير الشرعية للقوى المتغطرسة" فى إشارة للولايات المتحدة وحلفائها الغربيين.

وفيما اعتبره المراقبون نبرة متحدية لعقوبات مجلس الأمن بحق إيران، أعلن نجاد أن بلاده "مستعدة لأن تعرض على الأعضاء الآخرين تجربتها على شكل برامج تعليمية بناء على التزاماتها بموجب ميثاق الوكالة الدولية وتحت إشرافها".

وخلال خطاب الأربعين دقيقة تحدث الرئيس الإيرانى عن التجاوزات الأميركية فى "الحرب على الإرهاب" فى تلميحات واضحة إلى أساليب وكالة الاستخبارات 'سى آى ايه' ومعسكرات اعتقال مثل جوانتانامو، وقال نجاد بدون إن يذكر الولايات المتحدة بالاسم: "للأسف إن حقوق الإنسان تنتهك يوميا من قبل بعض القوى العظمى، خصوصا تلك التى تدعى بأنها محاميها الوحيد".

وهاجم أيضا إسرائيل معتبرا أن "فلسطين التى قدمت تعويضا عن الخسارة خلال الحرب فى أوروبا، ترزح تحت احتلال نظام صهيونى غير شرعى". وندد نجاد أيضا باحتلال العراق الذى شن "تحت ذريعة الإطاحة بدكتاتور وبسبب وجود أسلحة دمار شامل". وأضاف "مع ذلك، فقد أطيح بالدكتاتور الذى كان مدعوما من المحتلين أنفسهم ولم يعثر على أى سلاح دمار شامل ولكن الاحتلال استمر تحت ذرائع أخرى.

رفض الرئيس الإيرانى الرد على أسئلة صحفى إسرائيلى وزوجة جندى إسرائيلى أسير فى لبنان وذلك خلال مؤتمر صحفى فى مقر الأمم المتحدة. وبعد سماعه السؤال من صحافى يعمل فى المحطة العاشرة بالتلفزيون الإسرائيلى (خاصة)، قال نجاد محولا نظره "السؤال التالى! ".

وبعد أن قدم الصحفى نفسه سأل نجاد ما إذا كان لا يخشى ان تتعرض بلاده بدورها لهجوم بعد الغارة الإسرائيلية على سوريا التى استهدفت حسب ما ذكرت الصحف الأجنبية منشأة نووية بمساعدة كوريا الشمالية. وقد تجاهل الرئيس الإيرانى السؤال. بعدها وقفت زوجة جندى اسرائيلى أسره حزب الله فى يوليو ٢٠٠٦ لتوجه سؤالا إلى الرئيس الإيرانى وقالت: "اسمى كارنيت، زوجة اهيود جولدوار الذى خطفه حزب الله قبل أكثر من عام. نظرا إلى كونكم المسئولين عن هذا الأمر بسبب الدعم الذى تقدمونه لحزب الله، لماذا لا تسمحون للصليب الأحمر بزيارته؟ هنا أيضا، تجاهلها الرئيس الإيرانى.

ونأى الرئيس بوش بنفسه عن خصمه الرئيس نجاد، ولم يظهر تجاهه أى لياقة للاستماع إلى خطابه فى الأمم المتحدة الثلاثاء وذلك لأن عنده كما أعلن رسميا، أشياء أفضل يقوم بها. وكان الرئيس الإيرانى استمع قبلها بساعات إلى خطاب نظيره الأميركى الذى أشار بشكل مقتضب إلى الحالة الإيرانية.

غطى وجود الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد على ما عداه من أحداث وتفاعلات فى الولايات المتحدة، حيث جسدت زيارة نجاد لأمريكا بعمق وبلاغة الفجوة والتناقض الإنسانى وليس فقط السياسى، ليس بين حكومتى طهران وواشنطن، وإنما بين كل ما هو "إيرانى" و"أمريكى".

رغم أن نجاد دخل الأراضى الأمريكية بصفتها دولة المقر لمنظمة الأمم المتحدة، ولم تكن زيارة رسمية للدولة الأمريكية ذاتها، إلا أنه باشر هناك نشاطاً سياسياً وتواصل مع الأوساط الأمريكية، ما كان يوحى مبدئياً برغبة أو استعداد أمريكى للاستماع إلى الرجل

وقد حاول أحمدى نجاد الظهور، سواء فى خطابه أم لدى دخوله إلى قاعة الجمعية العامة، بمظهر النجم السياسى والقيادى، والقادر على مواجهة الغرب بجميع السبل، حتى انه حرص على مصافحة المتواجدين فى الصف الأول فردا فردا وبابتسامة لافتة.. قبل أن يعتلى المنصة داعيا العالم 'للعودة إلى القيم الإلهية"، ومعتبرا أن العولمة بمفهومها الأميركى (والغربى عموما) لم تحقق آمال شعوب العالم، ومدافعا عن تجربة إيران وحلفائها والذين اعتبرهم الرئيس الأميركى جورج بوش قبلها بساعات بمنزلة أنظمة قمعية وعنيفة تستبد بشعوبها وتدعم التطرف والإرهاب وهى حيل القوى المتغطرسة" وقد جمع أحمدى نجاد بين لغة التحدى وأسلوب الدعوة إلى الحوار، سواء بشأن النووى أو غيره، معلنا أن الجمهورية الإسلامية "كانت دوما وستظل مستعدة لمحادثات بناءة مع كل الأطراف "المعنية بالملف النووى"، منددا بما وصفه "بالحيل السياسية غير الشرعية للقوى المتغطرسة" فى إشارة للولايات المتحدة وحلفائها الغربيين.

وفيما اعتبره المراقبون نبرة متحدية لعقوبات مجلس الأمن بحق إيران، أعلن نجاد أن بلاده "مستعدة لأن تعرض على الأعضاء الآخرين تجربتها على شكل برامج تعليمية بناء على التزاماتها بموجب ميثاق الوكالة الدولية وتحت إشرافها".

وخلال خطاب الأربعين دقيقة تحدث الرئيس الإيرانى عن التجاوزات الأميركية فى "الحرب على الإرهاب" فى تلميحات واضحة إلى أساليب وكالة الاستخبارات 'سى آى ايه' ومعسكرات اعتقال مثل جوانتانامو، وقال نجاد بدون إن يذكر الولايات المتحدة بالاسم: "للأسف إن حقوق الإنسان تنتهك يوميا من قبل بعض القوى العظمى، خصوصا تلك التى تدعى بأنها محاميها الوحيد".

وهاجم أيضا إسرائيل معتبرا أن "فلسطين التى قدمت تعويضا عن الخسارة خلال الحرب فى أوروبا، ترزح تحت احتلال نظام صهيونى غير شرعى". وندد نجاد أيضا باحتلال العراق الذى شن "تحت ذريعة الإطاحة بدكتاتور وبسبب وجود أسلحة دمار شامل". وأضاف "مع ذلك، فقد أطيح بالدكتاتور الذى كان مدعوما من المحتلين أنفسهم ولم يعثر على أى سلاح دمار شامل ولكن الاحتلال استمر تحت ذرائع أخرى.

رفض الرئيس الإيرانى الرد على أسئلة صحفى إسرائيلى وزوجة جندى إسرائيلى أسير فى لبنان وذلك خلال مؤتمر صحفى فى مقر الأمم المتحدة. وبعد سماعه السؤال من صحافى يعمل فى المحطة العاشرة بالتلفزيون الإسرائيلى (خاصة)، قال نجاد محولا نظره "السؤال التالى! ".

وبعد أن قدم الصحفى نفسه سأل نجاد ما إذا كان لا يخشى ان تتعرض بلاده بدورها لهجوم بعد الغارة الإسرائيلية على سوريا التى استهدفت حسب ما ذكرت الصحف الأجنبية منشأة نووية بمساعدة كوريا الشمالية. وقد تجاهل الرئيس الإيرانى السؤال. بعدها وقفت زوجة جندى اسرائيلى أسره حزب الله فى يوليو ٢٠٠٦ لتوجه سؤالا إلى الرئيس الإيرانى وقالت: "اسمى كارنيت، زوجة اهيود جولدوار الذى خطفه حزب الله قبل أكثر من عام. نظرا إلى كونكم المسئولين عن هذا الأمر بسبب الدعم الذى تقدمونه لحزب الله، لماذا لا تسمحون للصليب الأحمر بزيارته؟ هنا أيضا، تجاهلها الرئيس الإيرانى.

ونأى الرئيس بوش بنفسه عن خصمه الرئيس نجاد، ولم يظهر تجاهه أى لياقة للاستماع إلى خطابه فى الأمم المتحدة الثلاثاء وذلك لأن عنده كما أعلن رسميا، أشياء أفضل يقوم بها. وكان الرئيس الإيرانى استمع قبلها بساعات إلى خطاب نظيره الأميركى الذى أشار بشكل مقتضب إلى الحالة الإيرانية.

غطى وجود الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد على ما عداه من أحداث وتفاعلات فى الولايات المتحدة، حيث جسدت زيارة نجاد لأمريكا بعمق وبلاغة الفجوة والتناقض الإنسانى وليس فقط السياسى، ليس بين حكومتى طهران وواشنطن، وإنما بين كل ما هو "إيرانى" و"أمريكى".

رغم أن نجاد دخل الأراضى الأمريكية بصفتها دولة المقر لمنظمة الأمم المتحدة، ولم تكن زيارة رسمية للدولة الأمريكية ذاتها، إلا أنه باشر هناك نشاطاً سياسياً وتواصل مع الأوساط الأمريكية، ما كان يوحى مبدئياً برغبة أو استعداد أمريكى للاستماع إلى الرجل

واستكشاف ما فى باطنه، فضلاً عن أن مجرد سماح واشنطن له بالدخول إلى الأراضى الأمريكية له ما له من معان ودلالات، إلا أن ردود الفعل المبرمجة مسبقاً والأجواء المعادية التى قوبل بها، قوضت كثيراً من التفاؤل الذى ساد التوقعات والاستنتاجات التى سبقت الزيارة، هذا رغم ما حاوله نجاد من تخفيف درجة العداء ضده والانطباع شديد السلبية عنه.

غلبت على نجاد لغة العقل والمنطق مع الحذر الشديد فى التعرض للنقاط المثيرة والمستفزة للأمريكيين، ورغم أنها ليست المرة الأولى التى يتبنى فيها نجاد عملية التهدئة النسبية هذه، إلا أن لغته هذه المرة اختلفت بشكل ملحوظ مقارنة بخطابه العام الماضى أمام الأمم المتحدة أيضاً. فقد كان فى العام الماضى ثورياً وعاطفياً وعزف على وتر الشعارات الحماسية ضد "إسرائيل" والغرب، من دون التعرض إلى الملفات الخلافية المعلقة مع واشنطن أو مع العالم بتحليل واقعى أو بموقف واضح وعملى. الحال هذا العام اختلف بميل نجاد إلى هذا المنحى العملانى العقلانى، وإن لم يتخل بالطبع عن المواقف الإيرانية المبدئية خصوصاً بشأن الملف النووى.

ومقابل هذا التحول النسبى فى إدارة نجاد لتواجده على الأراضى الأمريكية، لوحظ أن رد الفعل الأمريكى الرسمى تجاه وجود نجاد فى الأراضى الأمريكية، اتسم بقدر من التغاضى، فرغم استمرار الانتقادات الرسمية للموقف الإيرانى خصوصاً من الملف النووى وكذلك بوصف الجمهورية الإسلامية بأنها دولة راعية للإرهاب، إلا أن زيارة نجاد ذاتها لم تحظ بنصيب كبير من تلك الانتقادات، على خلاف الموقف الأمريكى غير الرسمى، فقد تعرض نجاد لحملة إعلامية ضارية ضده قبل وأثناء وبعد الزيارة، ومن المثير أن تلك الحملة لم تقتصر على وسائل الإعلام من صحافة وقنوات تلفزيونية أو مواقع على الإنترنت، وإنما امتدت لتشمل الوسط الأكاديمى متمثلاً فى هيئة تدريس جامعة كولومبيا التى حاضر فيها نجاد أثناء زيارته. ما يدفع إلى القول إن الانطباع العام الأمريكى عن الرئيس الإيرانى يصعب وصفه بالسذاجة أو السطحية، فإذا كان ساذجاً

من جـانب رجل الشـارع الأمـريكى العـادى، فـهـو بـالطبع ليس كـذلك إذا صـدر من جـانب واحدة من أكبر جامعات العالم (جامعة كولومبيا).

المسـألة، إذن، تحتـاج إلى مزيد مـن التدقـيق والتأمل فـى هذا الموقف الأمريكى المعادى بقـوة، ليس لنجاد كشـخص، وليس بالضـرورة للجـمهورية الإيرانيـة بالتـحديد، لكنه يعادى كل ما هو ضد السـياسة الأمريكية، وكل مـا هـو غير موالٍ لليهـود والصهيونية. وغير خفى أن سـبباً رئيـسـاً فـى الموقف المسـبق المعـادى لنـجـاد هـو تصـريحـاته العـام الماضى ضـد "إسـرائيل" وإنكاره المحـرقة. إذ لم يشفـع لنجـاد خطابه العقـلانـى هذه المرة، أو لغـة المنطق التى اتبعـهـا فـى حواراتـه ولقـاءاتـه فـى الولايات المتحدة، بل إن تراجعـه عن إنكار المحـرقة عندما سئل عنها، لم يكن كـافياً لتغيير الموقف المعادى والاسـتهجان الذى قوبل به. والمعنى أن مجرد التـفكير أو الدعوة إلى المراجعة فى أى أمـر أو شـأن يخص اليهود أو الصـهيونية أو "إسـرائيل"، كـفـيل تمامـاً بإدراج صـاحـبـهـا فى القـائمـة السـوداء للمـغـضـوب عليـهم (أمريكياً).

ليس هـذا وحـسب، بل إن المغـزى الأبعـد فى مـا جـرى لنجـاد فى أراضى العم سـام، يتصل برؤية الأمـريكيين لذواتهم وللآخرين، فـالتوافق مع كل ما هو أمريكى أصبح شرطاً لازماً للرضا والقبـول أمريكياً.. ليس فقـط فى نطاق السـياسـات والسلوكيات الرسـمية للإدارة أو المؤسـسـات الأمـريكيـة تجـاه العـالم الخـارجى، لكن أيضـاً، وهنـا الخطورة، فى نطاق العقل الجمعى الأمـريكى، أى أن المزاج الأمريكى العام أصبح لا يقبل بأى "مختلف" عنه.. والشـاهد فى هذا الأمـر المسـألة التى أثيـرت أثناء لقـاء نجاد فى جـامعـة كولومبيا حـول الشواذ جنسياً، حيث سئل نجـاد حـول السيـاسـة الرسـمية الإيرانيـة تجـاه (المثليين) وكـان رده أنهم غيـر مـوجـودين فى إيـران، وأن تلك الظاهـرة نشـأت فى الولايات المتـحدة الأمـريكية.. اللافت أن رد فـعل الحضـور على تعليق نجـاد تجسـد فى صيـحات استهجان وضحكات سـخرية، حملت معها تكذيباً وغضباً فى آن، تكذيـبا لرئيس ينكر وجود ظاهرة "طبيعيـة" ومنطقية من وجهة نظر هؤلاء، وغضبا مما تضـمنه هذا الإنكار من تقييم سلبى ونقـد للظاهرة باعتبـارها انحـرافاً أخـلاقـياً. وبغض النـظر عن وجود تلك الظاهرة فى

إيران أو عدم وجودها، المهم هو نظرة العقل الأمريكى إلى منظومات القيم والأنساق الثقافية المغايرة، فالمنظومة الثقافية الأمريكية ليست فقط النموذج المثالى، لكنها أيضاً النموذج الوحيد المقبول والمطلوب تطبيقها والإيمان بها، وأياً ما كانت أصول وخصائص ومرجعيات المجتمعات والشعوب الأخرى، عليها الإيمان بالقيم والأنساق الثقافية المتخفية وراء المنظومة الثقافية الأمريكية، بل عليها أن تتخذ تلك القيم مرجعيات حاكمة لها.

هذا الفكر الأحادى هو جوهر المشكلة الإنسانية بين طهران وواشنطن، وكلما اقترب أحد أو بعض الساسة من اعتماد المرجعيات والأسس الأيديولوجية أو الفكرية فى سلوكه أو خطابه السياسى، ظهرت تداعيات هذه الأحادية، واتسعت الفجوة بين الجانبين.

ورغم ما قد يبدو من ابتعاد هذا التحليل لما وراء السياسة عن مقتضيات النظر إلى زيارة نجاد لأمريكا، إلا أن مجريات الزيارة حملت معها ما يدفع المراقب إلى ضرورة الرجوع مجدداً إلى الأصول الفكرية والأيديولوجية الحاكمة لرؤى ومدركات وسلوكيات الدول والشعوب، بما يجعل من خطاب ولغة الرئيس الإيرانى فى جانب، وردود الفعل الأمريكية (خصوصاً غير الرسمية) فى الجانب المقابل، مثالاً يستحق التأمل، بل والدراسة لفجوة وربما تناقض ثقافية اجتماعية دينية فكرية فى آن. بالتالى هناك صعوبة ترقى إلى الاستحالة فى تطويع سياسة أو تقويم سلوك هو فى النهاية مظهر لا جوهر.(1)

من أفضل ما كتب حول زيارة نجاد للأمم المتحدة فى سبتمبر ٢٠٠٧ ما كتبه دميترى كوسيريف، المعلق السياسى لوكالة أنفوميستى السوفيتية تحت مقال دار حول المبارزة التى لم تتحقق بين بوش ونجاد فى هذه الزيارة فكتب يقول: كان كل المجتمعين فى مقر الأمم المتحدة على ضفة إيست - ريفر ينتظرون بفارغ الصبر بالمعنى الحرفى للكلمة خطاب الرئيس الإيرانى فى الدورة الـ٦٢ للجمعية العامة. واستقبل الجمهور ظهوره على

(1) سامح راشد، نجاد فى الأمم المتحدة.. خطاب هادئ لم يحدث أثراً، صحيفة الخليج الإماراتية عدد ٤ - ١٠ - ٢٠٠٧.

المنبر بتصفيق نادرا ما يسمع بين جدران هذه القاعة. وقبل يوم من ذلك تحدث محمود أحمدى نجاد فى جامعة كولومبيا وقد تم بيع كل التذاكر للقاء معه - حسب الأنباء - بنفس سرعة بيع التذاكر لحفلة بروس سبرينغستين الموسيقية التى تزامنت معه. واحتشد أمام باب الجامعة فى الغالب معارضون لأحمدى نجاد توجه العديد منهم إلى اللقاء معه من أجل دغدغة الأعصاب وكأنه فيلم مرعب مثير.

وكان خطاب أحمدى نجاد فى الجمعية العامة بمثابة أغنية على نفس اللحن القديم الذى عزفه قبل عام وقبل عامين. وهو لم يقل أى شىء جديد مقارنة بكلمتيه السابقتين (ما عدا تلقيب الولايات المتحدة بـ"دولة عربيدة"). ولكن هذا لم يجعل "أغنيته" أكثر إثارة.

وتوقع الكثيرون فى اليوم الأول من أعمال الدورة مشاهدة نوع من المبارزة بين الرئيس الأمريكى جورج بوش الذى تقدم حسب التقليد الجارى قائمة المتحدثين فى الجلسة الصباحية، والرئيس الإيرانى الذى ألقى خطابه فى الساعة الخامسة مساء. ولكن المبارزة لم تتحقق. ذلك أن كلا منهما تبنى أسلوبا يختلف كل الاختلاف عن أسلوب الآخر.

كان سلوك بوش هو سلوك رجل سياسة. فقد كرس الجزء الأول من كلمته للصراع العالمى "من أجل الحرية" وأورد فيه قوائم لا تبعث على الثقة للدول التى تكبت الديمقراطية والدول التى حققت نجاحات فى هذا المجال. وأظهر هذا الجزء من الكلمة بجلاء أسباب كره أمريكا فى العالم كما تركزت فيه تلك الفلسفة السياسية التى من الأحرى بالإدارة القادمة أن تتخلى عنها.

أما الجزء الثانى من خطابه فكرسه الرئيس الأمريكى للأعمال الخيرة التى يقوم بها بلده على الصعيد العالمى. وذكر بينها، خاصة، مضاعفة التمويل الأمريكى لحملة مكافحة مرض الأيدز من ١٥ إلى ٣٠ مليار دولار، وقيام الولايات المتحدة بالتعاون مع البلدان الأخرى بإعداد نحو ٦٠٠ ألف مدرس ومدير. أى أنتقل بوش فى الجزء الثانى من كلمته بشكل سلس إلى الحديث عن أمريكا التى تقدم خدمات قيمة ستحتاج إليها الإنسانية

خلال فترة طويلة بعد عدولها عن دور حارس الديمقراطية العالمى. بعبارة أخرى كان خطاب الرئيس الأمريكى مؤلفا بمهارة وحنكة.

وتحدث أحمدى نجاد لا كسياسى وإنما كواعظ يذود عن الخير والعدالة. وأكد أن عالمنا يشهد تذليل قيمة الزواج الأصيلة وإهانة المرأة كأعلى عنوان للجمال الإلهى وأضاف أنه يجرى فيه انتهاك لحقوق الإنسان بحيث يتغاضى المجتمع الدولى عن قطع الكهرباء والماء على شعب بأكمله (قاصدا الشعب الفلسطينى) وحرمانه من أرضه. وذكر أحمدى نجاد مصير ٩٠٠ مليون نسمة من سكان الأرض الذين يعيشون بدولار فى اليوم. وأعلن أن خداعا وكذبا يسودان العلاقات بين الشعوب وأن الدول المنتصرة فى الحرب العالمية الثانية ما زالت تتبع خريطة الطريق السابقة التى تؤمن لها سيطرة عالمية وحقوقا أكبر من حقوق غيرها من بلدان العالم فى حين تتولى الهيئات مثل مجلس الأمن الدولى أدوار مدعى عام وقاض وجلاد فى آن واحد.

ونكرر أن خطاب أحمدى نجاد لم يحو شيئا جديدا، مثلا، بصدد الفضيحة المتعلقة ببرامج إيران النووية، أو ما يمكن اعتباره نبأ سياسيا. صحيح أنه دعا الولايات المتحدة لترك طريق الغطرسة والإذعان للشيطان ولتطهير نفسها من رجس. ونوه بأن وقت زوال الإمبراطورية وفقدان الغرب لدوره القيادى فى العالم قريب. ولكنه سبق وقاله أو ما يشبهه فى الماضى. خاصة وإذا رعينا أن الأمم المتحدة هى أنسب المكان لطرح مثل هذه الكلمات أو كانت على هذا الشكل فى العهد الذى بدا فيه أن الأمم المتحدة قادرة على تغيير العالم!

ويعيد أحمدى نجاد إلى السياسة الدولية ما لا يمكن أن تستغنى عنه - ثقة قسم من الإنسانية بإمكانية بناء عالم عادل وانتهاج سياسة نزيهة. يحول أحمدى نجاد السياسة إلى مسرحية والأمم المتحدة - إلى مسرح. وحقيقة أن الأمم المتحدة هى محفل يلقى الدبلوماسيون والمسؤولون الكبار فيه خطبا دبلوماسية وكلمات انسيابية أمام بعضهم الآخر. أما الجمهور العادى فيرى فى الأمم المتحدة منبرا يعبر منه الزعماء أمثال فيدل

كاسترو وأوغو تشافيز ومحمود أحمدى نجاد عن أفكار تجيش فى أذهان العديد من غيرهم. وإن كان هؤلاء يدركون أن هذه المسرحية القديمة ستنتهى عاجلا أم آجلا وسينسدل الستار.

أيديولوجية أحمدى نجاد

إن الظهور المفاجئ لأحمدى نجاد كرئيس للجمهورية الإسلامية، وخليفة لمحمد خاتمى المعتدل فى شهر يونيو عام ٢٠٠٥، كان بمثابة صدمة عنيفة للمجتمع السياسى، لم تقتصر فقط على داخل إيران نفسها. ولقد ظهر الرئيس الجديد كما لو كان أيضاً مندهشاً من انتخابه، إلا أنه ترجم ذلك على الفور باعتباره جزءاً من قدره المحتوم. وتبعاً لذلك، اعتقد أن دوره هو خلق الثورة الإسلامية الثالثة، باعتبار أن الثورة الإسلامية الثانية تمثلت فى الاستيلاء على مبنى السفارة الأمريكية فى طهران عام ١٩٧٩، والتى سمحت للإسلاميين بتقوية سلطتهم بعد خلع الشاه عام ١٩٧٨، ومثلما حدث مع الثورة الأصلية، فإن تطور ونجاح هذه الحقبة الثورية لم تفعل معه سوى القليل فى مجال الإجراءات السياسية العملية، والاستراتيجيات والاحتكار، ذلك أنها انشغلت بالجوانب الدينية. وكان انتخاب أحمدى نجاد بالنسبة له ومؤيديه المقربين لحظة تمكين لقوتهم تم توظيفها لدعم معتقداته السياسية والدينية.

أما بالنسبة لخصومه، والكثير منهم يعتبر جزءاً من التقليديين ويغلب عليهم النخبة المحافظة، فإن انتخاب أحمدى نجاد كان أسوأ ما يمكن أن يكون فى العالم. فلم يقم نجاد بتهديد مصالحهم السياسية والاقتصادية فحسب، بل إن معتقداته الأيديولوجية وافتقاده المرونة جعلته من الصعب أن يميل إلى وجهات نظرهم واستحالة التجاوب معهم. فقد تسببت خطاباته البلاغية فى إشعال التوترات وعدم استقرار الاقتصاد الداخلى والقطاع الخاص، فى ذات الوقت الذى تسببت فيه التغييرات الشاملة التى أجراها بين المسئولين وفى الوظائف الوزارية فى إعاقة استمرار الإدارة العامة بالحكومة. وحتى عندما فشل فى الحصول على موافقة مجلس الشورى لمرشحيه المفضلين - مثل تعيينه

وزيراً جديداً للنفط فى خريف عام ٢٠٠٥ - نجده يفشل فى الحصول على موافقة المجلس لمرشحين آخرين. أما الأكثر خطورة من ذلك فهو ما يتعلق بحالة إيران على الصعيد الخارجى، حيث لم يلق سلوك أحمدى نجاد قبولاً من قبل المجتمع الدولى والغرب على وجه الخصوص. فعلى النقيض من النغمة المعتدلة لخاتمى، فقد أدت الفلسفة الشاملة لأحمى نجاد إلى تصعيد المواجهة مع الغرب.

وكانت (ولا تزال) المعادلة التى تحكم سلوكه هى أنه لا فائدة ولا مكسب متوقعاً من وراء أى سياسة توافقية مع الغرب، حيث سيستغلها الغرب باعتبارها نقطة ضعف فى الجانب الإيرانى. ولقد تولد لدى الكثير من معارضيه قناعة متنامية بأن سياسة المواجهة هذه عارية تماماً من مفهوم استراتيجى، وليست سوى غاية نهائية فى حد ذاتها.

ويعتبر أحمدى نجاد بلا شك أكثر الرؤساء الذين احتلوا هذا المنصب استغلالاً للأيديولوجية منذ قيام ثورة ١٩٧٩. فقد كان الرئيسان السابقان (هاشمى رافسنجانى ١٩٩٧ - ١٩٨٩، ومحمد خاتمى ١٩٩٧ - ٢٠٠٥) أكثر ميلا لاتباع سياسة براجماتية وفاقية، وإن كانت مصحوبة بحماس ثورى سهل ومعتدل، خصوصاً فى مجال العلاقات الدولية. إلا أن أحمدى نجاد أدان هذا النهج علناً، وانتقد هذه الفترة منذ عام ١٩٨٩ باعتبارها إحدى الفترات التى انحرفت فيها قيم وأخلاقيات الثورة، وتلوثت بالفساد المادى..وفى الوقت الذى صب فيه معظم سمومه على رئاسة خاتمى، إلا أن تعليقاته أدت أيضاً إلى تدهور خطير فى العلاقات مع هاشمى رافسنجانى، خصمه السياسى فى حملة انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٥.

ويمكن تتبع مصدر حماس أيديولوجية أحمدى نجاد إلى حد كبير لفترة تجاريه الشخصية عندما كان عضواً فى الحرس الثورى الإيرانى (البازدران) وهو مثل كثير من مؤيديه ومعاونيه المقربين الذين هم فى سن الأربعين، فإن أحمدى نجاد يعتبر طفل الثورة، وأيضاً طفل الحرب مع العراق منذ عام ١٩٨٠ - ١٩٨٨. وكانت خبرته عن الحرب نقطة الذروة فى السنوات التى تلت الثورة، عندما تفوقت المعنويات الثورية على المكاسب

المادية، وكان الإيرانيون حقيقة مسلمين أخوة. كانت الحرب بالنسبة له بعيدة كل البعد عن كونها حدثاً يمكن الندم عليه أو تجنبه. ولكنها كانت فى نظره، ورغم كل مآسيها لحظة تطهير تخلصت خلالها إيران من الفساد الذى تراكم خلال النظام السابق.

وفى هذا المعنى رأى أحمدى نجاد نفسه فى الواقع تابعاً أميناً لبلاغة آية الله الخومينى الثورية. إن حجة الخومينى فى أن الثورة قد ارتوت ثم ترعرعت بدماء الشهداء الذين سقطوا فى الحرب مع العراق لم تكن مجرد استعارة بلاغية. وبالمثل، لم يكن هناك شئ فلسفى حول الإعلان الذى أصدره الخومينى بأنه يجب على الإيرانيين خلق وطن جدير بعودة الإمام الغائب والذى يعتقد البعض - بمن فيهم أحمدى نجاد - تبعاً لذلك أنه على الإيرانيين أن يسعوا لخلق الدولة الفاضلة. إن استحواذ فكرة عودة الإمام الغائب على عقل أحمدى نجاد، وأيضاً تصريحاته فى مناسبات عدة حول قربه الشخصى منه، قد أثار الاستغراب والاستهزاء والرعب وتقريباً بنفس القدر بين معارضيه فى إيران.

وعلى الرغم من كل ذلك فإن هذه المعتقدات تعتبر أساسية فى المرجعية الدينية التى تحكم رؤية أحمدى نجاد للعالم. وفى عودته للمبادئ التى تأسست عليها الجمهورية الإسلامية، فإن أحمدى نجاد يمكن أن يوصف بأنه أفضل من يمثل حركة المحافظين الجدد الإيرانيين - إن اعتماده على ما يعتقده من أن العناية الإلهية نصيبه، يمكن أن تراها فى وصفه لإسرائيل والولايات المتحدة باعتبارهما دولتين وثنيتين (لا تؤمنان بالله)، وظالمتين وستنهاران حتماً. وعلى عكس بعض وجهات النظر الخارجية، يؤمن أحمدى نجاد بأنه ليس فى حاجة لأن يفعل شيئاً للتشجيع على هذا الانهيار، ولأنه أمر محتوم فإنه لا حاجة للحديث أو الاشتباك مع هاتين الدولتين.

إن مثل هذه المعتقدات الدينية تجد لها توافقاً جيداً مع التيارات الأخرى القومية والمضادة للاستعمار، والتى تسود أيضاً السياسات الإيرانية. ومع التسليم حقاً بأن كل معتقدات أحمدى نجاد الدينية هى التى تحكم سلوكياته، فقد كان عليه أن يقدم نفسه باعتباره المدافع عن حقوق إيران القومية، لذلك استغل الأزمة النووية كمؤثر جيد فى

هذا المجال. أما فيما يتعلق بالكيفية التى استقبل بها الرأى العام الإيرانى هذه المعتقدات، فهو موضوع نقاشى، لكن استغلال الشعور الوطنى، وفكرة أن للإيرانيين تاريخاً عريقاً لا ينسى (ولا يتغير).

كما أنهم يرثون دوراً إمبراطورياً فى المنطقة، فقد وجد كل ذلك بلا شك آذاناً صاغية لدى الرأى العام الإيرانى. هذا الإحساس بان للإيرانيين مهمة تاريخية ومستمرة، أغرت صناع السياسة الإيرانيين بأن باستطاعتهم تحمل فترة الوجود الغربى فى المنطقة، حيث أنه من المحتم أن تغادرها القوى الغربية، وسوف تترك لإيران جنى ثمار الفوضى التى أوجدوها. ولهذه النظرة الإيرانية، نتيجتان: فمن جهة سوف تشجع الاستراتيجيين العاملين فى مؤسسات صنع السياسة الخارجية الإيرانية على الاشتراك بطريقة بناءة مع اللاعبين الإقليميين بهدف إعداد المسرح السياسى لما سيحدث فيما بعد. ومن جهة أخرى فقد شجعت على ممارسة درجة من الرضاء الذاتى والغرور فى التعامل مع الغرب، وكلتا النتيجتين يمكن ملاحظة خصائصها فى السياسة الإيرانية تجاه العراق[1]

أحمدى نجاد.. هل نقول وداعاً؟

هل بدأ العد التنازلى لنهاية العهد الثورى للرئيس محمود أحمدى نجاد؟ وهل عاد النظام الإسلامى الإيرانى مجدداً إلى لعبة التوازن بين العناصر المحافظة والإصلاحية فيه؟ ثم.. ما دور العوامل الداخلية والخارجية فى كل ما يجرى، وسيجرى، فى بلاد الخمينى وقورش؟ سؤال طرحه المحلل السياسى سعيد محيو على صفحات فى سبتمبر ٢٠٠٧. [٢]

وفى محاولته الإجابة عن هذا التساؤل قال محيو: كل هذه الأسئلة، وغيرها الكثير، انفجرت دفعة واحدة مع العودة المفاجئة للرئيس السابق هاشمى رفسنجانى إلى جبهة الفعل السياسى، بعد سنتين من خروجه منها على إثر هزيمته المجلجلة أمام أحمدى نجاد فى انتخابات ٢٠٠٥.

---

(١) حسام سويلم، إيران وجيرانها والأزمات الإقليمية، سلسلة قراءات استراتيجية، ديسمبر ٢٠٠٦.

(١) سعيد محيو، أحمدى نجاد.. هل نقول وداعاً؟، الخليج الإماراتية عدد ٨ سبتمبر ٢٠٠٧.

رفسنجانى الآن بات على رأس "مجلس خبراء القيادة" الذى يخَوله الدستور الإشراف على مرشد الجمهورية الإسلامية، مراقبة وعزلاً وانتخاباً. وبرغم أن هذا المجلس لم يستخدم صلاحياته الواسعة أبداً طيلة السنوات الـ٢٥ الماضية، وبالرغم أيضاً من أن هذه الصلاحيات لا تطال السلطات التنفيذية والتشريعية، إلا أن تربّع رفسنجانى على العرش الرمزى لهذا المجلس النظرى له أبعاده السياسية الواضحة .لماذا؟.. لسببين:

الأول، أن الرئيس الجديد لمجلس الخبراء لن يكون كسلفه آية الله مشكينى الذى توفى فى يوليو ٢٠٠٥ والذى رفض ممارسة أى من الصلاحيات المنوطة به. على العكس. إنه (رفسنجانى) ألمح بقوة إلى نيته استخدام هذه الصلاحيات: "فى حال أراد مجلس الخبراء لعب دور أكبر فى قضايا الأمة، فهو يمتلك السلطة الشرعية والفقهية للقيام بذلك". كما وعد (وهنا الأهم) بأن يقوم المجلس من الآن فصاعداً بـ "عرض المسائل الكبرى على الشعب".

وما هى هذه المسائل الكبرى؟ إنها لا تقل عن كونها أس النظام الإسلامى الإيرانى، وهى ولاية الفقيه التى تعطى على خامنئى صلاحيات مطلقة، والتى يطالب رفسنجانى وأنصاره الآن بجعلها قيادة جماعية وذات أجل محدد ومحدود.

السبب الثانى هو أن رفسنجانى لم يسقط على مجلس الخبراء كصاعقة فى سماء صافية، بل هو جاء على رأس موجة قوية معارضة لحكم الرئيس نجاد، قوامها تحالف أبرم على عجل خلال مؤتمر سرى عقد مؤخراً فى طهران بين تيار المحافظين البراجماتيين بزعامة رفسنجانى وبين التيار الإصلاحى بزعامة محمد خاتمى ومهدى خروبى.

أهداف "تحالف إستراتيجية النصر" (كما أطلق هذا الأخير على خطته) واضحة: إسقاط نجاد من الرئاسة فى الانتخابات الرئاسية المقبلة؛ العمل على مواصلة الإصلاحات الديمقراطية؛ إخراج إيران من عزلتها الدولية الراهنة، وحل الأزمة النووية الإيرانية عبر بوابة التفاوض.

يقول محمد أتريانفار، أحد قادة المعارضة المقرب من رفسنجانى: "السنتان الماضيتان كانتا مريرتين. فأحمدى نجاد قلب كل شىء رأساً على عقب: السياسات، الاقتصاد، السياسة الخارجية، وعرّض كل إنجازات النظام للخطر. لقد تسبب بأضرار فادحة للبلاد فى الداخل والخارج. والآن جاء دورنا لإنقاذ الوضع".

من بين كل الاعتراضات، يبرز الاقتصاد كهدف أول للتصويب على رئاسة نجاد. وهو تصويب فى محله. إذ يجب ألا ننسى أن نجاد اكتسح أقلام الاقتراع عبر تصوير نفسه بأنه على بابا المقاتل ضد اللصوص الأربعين، وبأنه وعد بتوزيع ثروات النفط على الشعب وشن حرب ضروس على الفساد.

بيد أن أياً من هذا الحصرم لم يتحَول إلى عنب. فالبؤساء ازدادوا بؤساً. والتضخم الفعلى تجاوز الـ ٢٥ ٪. ونسبة الفقر المطلق بين سكان المدن ارتفعت إلى ٣٠ فى المائة. والفساد بقى مستشرياً فى معظم دوائر الدولة والإدارات. هذا فى حين قفز عدد العاطلين عن العمل إلى نحو ٥ ملايين نسمة. وفى ظل الحصار الاقتصادى الدولى الراهن، ليس من المتوقع أن يغامر أحد بالاستثمار فى إيران (بما فى ذلك حتى فى قطاع النفط)، ما يعنى أن الاقتصاد قد ينتقل من سيئ إلى أسوأ، مضاعفاً صعوبات الوضع المعيشى لأغلبية المواطنين.

"الاقتصاد أيها الغبى" سيكون الشعار الأبرز لرفسنجانى العائد حول "إستراتيجية النصر" المعارضة. لكن، هل سيقف المتشددون و"الثوريون" الداعمون لخط نجاد، خاصة الحرس الثورى القوى، مكتوفى الأيدى أمام هذا الهجوم المعاكس الجديد؟.

■ ■ ■

2

المرأة التى تهز عرش أحمدى نجاد

عكس معظم نساء الأرض اللاتى يحلمن دوما بحياة النعومة والأساور.. البحث عن أحدث موضة لتصفيف الشعر.. وآخر ما ظهر من عطر.. باقة ورد تهديها لمن تحب.. لأعذب كلمات الشعر لتلقيها أمام من يسكن القلب دون دفع إيجار.. ولدت لتقول لا.. حيث تربت على خط النار.. فلم تعرف لها رفيقا تخلص له سوى النضال لأجل ما تراه صحيحا.. وتوقن تماما أن هذا سيكلفها ما لا يطيق غيرها.. إلا أنها مصرة على مواصلة المشوار.. تدرك أن نهايتها قد تكون برصاصة من مسدس كاتم للصوت.. بكوب مسموم من مشروبها المفضل.. أو بقنبلة موقوته فى سيارتها إلا أنها مصرة على مواصلة المشوار الذى دفعت فى سيرها فيه حياة أختين لها وزوجها الأول.

هذه السيدة هى مريم رجوى.. التى نجحت فى أن تهز عرش الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد، الذى بالنسبة إليه الصراع مع الغرب وأمريكا أهون مائة مرة من مواجهة طموحاتها، فهى زعيمة منظمة مجاهدى خلق الإيرانية المعارضة (تعتبر خليطا بين الماركسية والإسلام)، والتى عينها المجلس الوطنى للمقاومة الإيرانية (تشكيل إيرانى معارض) رئيسة للجمهورية الإيرانية فى المنفى. والتى تحشد الأنصار حولها كل يوم من الإيرانيين الذين يضيق بهم الكبت وغياب الحريات فى بلادهم فى ظل حكم الملالى الذين يضيقون على الحريات خاصة فيما يتعلق بالمرأة باسم الدين.

نجحت مريم ببراعة فى أن تبلغ الغرب بدقة متناهية من خلال عيونها النافذة فى الداخل الإيرانى على مقرات المفاعلات النووية الإيرانية التى تستعد لإنتاج اليورانيوم

المخصب، مم صعد من وتيرة المواجهات مع النظام الإيرانى؛ خاصة بعد تولى نجاد الحكم فى إيران عام ٢٠٠٥، وهو ما مكن حركتها أكثر من النيل من خصومها السياسيين فى نظام طهران.

الحلم الوحيد الذى لا يفارق مريم ليلها ونهارها هو العودة من مقر منفاها فى باريس إلى إيران كفاتحة جديدة لبلاد فارس.. تحلم بالعودة على طريقة الخمينى.. تحلم بتاج كسرى.. وترى أن حلمها بات قريبا بعد اقتراب مواجهة أمريكا مع نظام إيران عسكريا، وبعد أن عرفت لغة المصالح المشتركة بينها وبين واشنطن طريقها.

ولدت مريم رجوى عام ١٩٥٣ فى عائلة متوسطة الحال بمدينة طهران. وأنهت دراساتها العليا فى جامعة شريف بذات المدينة؛ حيث نالت شهادة فى هندسة المعادن، بدأت نشاطاتها السياسية ضمن الحركة المناهضة للملكية فى مطلع السبعينات، وعندما كانت طالبة جامعية تولت إحدى قيادات الحركة الطلابية.

حظ عائلة رجوى مع حكام إيران بدءا من الشاه وصولا إلى حكام الثورة الإسلامية من الملالى قليل جدا، حيث أعدم نظام الشاه إحدى شقيقاتها واسمها نرجس لمعارضتها الشديدة له، وبعد قيام الثورة الإسلامية فى إيران عام ١٩٧٩ قتل نظام الخمينى شقيقتها الأخرى وتسمى معصومة تحت التعذيب عام ١٩٨٢، وهى حامل فى شهرها الثامن، كما أعدم أيضا زوجها الأول مسعود ايزدخواه.

ومن هنا أصبحت علاقة مريم بالنظام الحالى فى إيران علاقة ثأرية.. علاقة يحكمها الدم.. وهى فى هذا الصراع ترفض المقايضة على الدم إلا بالدم.. بالعرش.. عرش كسرى؛ ولذلك بعد انتصار الثورة عام ١٩٧٩ بسنوات قليلة تحولت إلى وجه بارز فى قسم النشاطات الاجتماعية فى منظمة مجاهدى "خلق" الإيرانية المعارضة، وأدت دورًا حيويًا فى تعبئة طلبة الجامعات وطلبة المدارس الثانوية ضمن صفوف المنظمة. فى تلك الحقبة انتقلت منظمة مجاهدى خلق بسرعة من منظمة سياسية إلى القوة المعارضة الرئيسة لنظام الملالى الإسلامى.

بعد إعدام أختها معصومة وزوجها الأول فى عام ١٩٨٢ رأت أن الدور قادم إليها لا محالة، فسارعت بمغادرة إيران إلى فرنسا، وفى باريس ظهر نجمها بسرعة كإحدى أكثر نساء حركة المقاومة تأهيلاً وصلاحية، وفى عام ١٩٨٥ كلفت مريم بقيادة الحركة مع زوجها الثانى مسعود رجوى الذى تزوجته فى نفس العام فى فرنسا، وبعد ضغط شديد من باريس اضطرت حركة مجاهدى خلق لمغادرة فرنسا فى عام ١٩٨٦ والانتقال إلى بغداد. وأشارت الحركة آنذاك إلى أنها نقلت مقرها لكى تكون قريبة من الحرب التى تخوضها العراق ضد عدوهما المشترك المتمثل فى حكومة الملالى فى إيران.

وفى عام ١٩٨٧ تم تشكيل جيش التحرير الوطنى ليكون الجناح العسكرى لحركة مجاهدى خلق وأصبحت مريم نائب قائد جيش التحرير الوطنى. وفى عام ١٩٨٧ أعلنت الحركة تصديقها على القيام بتوغلات فى الأراضى الإيرانية. وبعد أربع سنوات وخلال اجتماع موسع للمؤتمر العام لمنظمة مجاهدى خلق عام ١٩٨٩ انتخبت مريم أميناً عامًا للمنظمة.

لكن العام الفارق فى مسيرة مريم السياسية هو عام ١٩٩٣ ففى أغسطس منه انتخبها المجلس الوطنى للمقاومة الإيرانية رئيسًا لإيران للفترة الانتقالية التى سوف تبدأ بسقوط نظام الملالى. وإثر هذا الانتخاب استقالت من جميع مناصبها الأخرى لتتفرغ لمارسة مسؤوليتها الجديدة كرئيسة الجمهورية المنتخبة من قبل المقاومة الإيرانية.

الوقت الذى تولت فيه مريم رئاسة الجمهورية فى المنفى كان بالغ الحساسية فى مسيرة منظمة خلق، فمنذ العام ١٩٩٧ وضعت وزارة الخارجية الأمريكية المنظمة فى قائمة الجماعات "الإرهابية" وأضافت إليها فى نفس القائمة المجلس الوطنى للمقاومة عام ١٩٩٩, كما تم إدراج المنظمة على قائمة الاتحاد الأوروبى للجماعات المحظورة فى مايو ٢٠٠٠, وربما يعود هذا الانقلاب الغربى على خلق للعلاقة القوية التى تربطها بنظام صدام حسين المعادى للغرب آنذاك، واتخاذ العراق مقرا لها.

ومن هنا حاولت مريم بكل ما أوتيت من قوة محاولة كسب ثقة الغرب، فآمنت كما كل الطموحين فى الشرق الأوسط أن الطريق لاعتلاء العروش، وتحقيق الأحلام يأتى من

واشنطن، وباريس ولندن ومختلف العواصم الغربية، فبعد سقوط نظام صدام حسين الأب الروحى لهذه المنظمة، التى صرف عليها، ودربها سياسيا وعسكريا وإعلاميا أثناء حربه مع إيران باعتبارها ورقة رابحة فى مواجهة أطماع النظام الإيرانى سارعت مريم على تأكيد جديتها فى التعامل معهم، وإخلاصها لهم، فكما تحالفت مع صدام لعدائه مع طهران، حاولت إقناعهم بأن تعاونهم معها مربح من كل النواحى.

فحاولت بقدر ما نستطيع إقناعهم بأنها تقود حملة جبارة من أجل فضح انتهاكات حقوق الإنسان فى إيران، التى تراها تصدر الإرهاب والتطرف وتقمع الحريات، لكن هذه الأشياء لم تكن بذات قيمة عند واشنطن وبقية الحكومات الغربية، إلى أن خدمتها الظروف بمجىء أحمدى نجاد فجأة على كرسى الرئاسة فى إيران، وتزايد المخاوف الغربية من سياسته المتشددة وخطابه الراديكالى، وهنا جاء الوقت المناسب جدا الذى ألقت فيه مريم بورقتها التى تعلم جيدا أنها رابحة على صعيد كسب تأييد الغرب لها، فكشفت فى ديسمبر ٢٠٠٥، أى بعد فوز نجاد بالرئاسة بشهرين عن مساعى النظام الإيرانى للحصول على السلاح النووى.

ففى مطلع ديسمبر ٢٠٠٥ كشف حسين عابدينى عضو لجنة العلاقات الخارجية فى المجلس الوطنى للمقاومة فى مؤتمر صحفى بلندن عن ما قال إنه تفاصيل خاصة بالمشاريع السرية للتسلح النووى لنظام طهران. وأكد فى المؤتمر على أن النظام الإيرانى يسعى جاهداً للحصول على معدن "برليوم" كما تمكن فعلاً من تهريب كميات ملفتة للنظر من هذا المعدن إلى إيران لاستخدامه فى مشاريعه السرية النووية.

وأضاف عابدينى بأن معدن "البرليوم" يشكل جزءاً مهماً لصنع القنبلة النووية ولذلك المبادرة وتهريب هذه المادة وإجراء اختبارات عليها يعد مؤشراً مهماً لصنع القنبلة النووية. وكشف عن أن وزارة الدفاع الإيرانية قامت فى دفعة واحدة فى عام ٢٠٠٤ بتهريب ٢٠ كيلوجرام من هذه المادة من الصين إلى إيران.

وفى السياق ذاته عشية توجه أحمدى نجاد لنيويورك لحضور اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة لأول مرة بعد فوزه بالرئاسة عقد على صفوى عضو لجنة الشؤون

الخارجية فى المجلس الوطنى للمقاومة الإيرانية الثلاثاء ١٦ سبتمبر ٢٠٠٥ مؤتمرا صحفيا كبيرا كشف فيه أن نظام طهران ومن أجل الحصول السريع على اليورانيوم المخصب بدرجة عالية لإنتاج القنبلة النووية كرس جهوده على تشغيل خمسة آلاف جهاز طرد مركزى.

وأضاف بأن هذا القرار أى تركيز الطاقات على جزء محدود من أجهزة الطرد المركزى تم اتخاذه فى لجنة الشؤون النووية فى المجلس الأعلى للأمن القومى للنظام وذلك بهدف الإسراع فى تمرير المشاريع النووية للحصول السريع على اليورانيوم المخصب. وأكد صفوى على أن التصميم الأساسى لإنشاء موقع "ناتيز" جاء بهدف نصب ٥٠ ألفاً من أجهزة الطرد المركزى ويتم صناعة هذه الكمية من الأجهزة بشكل تدريجى وضمن مراحل كما وضع فى جدول أعمال المرحلة الأولى صناعة ٥ آلاف منها فى الوقت الحاضر.

هذه المعلومات التى قدمها رجال مريم بغض النظر عن مدى صحتها كانت كفيلة بإقناع الغرب الذى يتربص بإيران بأهمية التعاون مع مريم ومع خلق، ففى نفس يوم المؤتمر الصحفى الثانى أعلنت وكالة أنباء "الاسوشيتدبرس" الأمريكية أن لجنة "سياسة إيران" (مجموعة سياسية أمريكية مستقلة) طلبت من إدارة جورج بوش أن تشطب اسم منظمة مجاهدى خلق الإيرانية من قائمة المنظمات الإرهابية. وأضافت الوكالة: "إن مجموعة سياسية مستقلة تشكلت فى شهر يناير ٢٠٠٥ للتأثير على سياسة أمريكا بشأن إيران اعتبرت تهمة الإرهاب التى وجهتها الحكومة الأمريكية لمجاهدى خلق الإيرانية بأنها لا أساس لها".

وأعلنت هذه المجموعة التى تعرف بلجنة سياسة إيران فى تقرير لها: "إن شطب اسم مجاهدى خلق من قائمة المنظمات الإرهابية يبين مدى موضوعية تصريحات الرئيس الأمريكى القائلة بأن الولايات المتحدة تقف بجانب الشعب الإيرانى فى نضاله من أجل الحرية".

الهوى الغربى الذى بدأ يميل بشدة ناحية مريم ومنظمتها تزداد حرارته يوما بعد يوم، خاصة أنه لا بديل لنظام الحكم فى طهران سوى منظمة خلق، فهى أكبر فصيل معارض فى البلاد، ولذلك سعت أمريكا على حماية معسكرات جيشها الموجودة فى العراق منذ أيام صدام حسين، والتى تتمتع بكفاءات قتالية ليست بالقليلة قد تدعم الأمريكان فى أى هجوم على طهران.

وما يؤكد حدوث شهر العسل بين مريم وخلق مع أمريكا والغرب هذه الأيام تواتر التسريبات الصحفية عن اقتراب ساعة الحسم مع إيران من قبل أمريكا وحليفها الجديد والقوى فى أوربا المتمثل فى الرئيس الفرنسى الجديد نيكولا ساركوزى الذى دعا وزير خارجيته كوشنير لحرب ضد طهران لمنعها من تكملة برنامجها النووى.

وكذلك ما قاله الصحفى الأمريكى المعروف سيمور هيرش فى أكتوبر ٢٠٠٧ فى مجلة "نيويوركر" بأن الولايات المتحدة تدرس إمكانية شن ضربات على حرس الثورة الإسلامية فى إيران عوضا عن المنشآت النووية، وأن واشنطن غيرت إستراتيجيتها ضد إيران، حيث طلب الرئيس الأميركى جورج بوش من القادة العسكريين مراجعة خطط شن هجوم على إيران والتركيز على "غارات موضعية" ضد الحرس الثورى الإيرانى.

وذكرت نيويوركر نقلا عن مسئولين ومستشارين حكوميين لم تكشف هويتهم أن الخطط السابقة تتضمن قصف أهداف يشتبه بأنها منشآت نووية فضلا عن بنى تحتية أخرى. ويعزو هيرش هذا التغيير فى الإستراتيجية إلى أن بوش ومستشاريه باتوا يصرحون بأن حربهم فى العراق "معركة إستراتيجية بين الولايات المتحدة وإيران" ضد حرس الثورة الذين تتهمهم واشنطن باستهداف القوات الأميركية فى العراق. وأوضحت الصحيفة أن الخطة الجديدة تشمل "إطلاق صواريخ من البحر وهجمات محددة على الأرض وغارات جوية بهدف تدمير أكبر معسكرات تدريب حرس الثورة ومستودعات المؤن ومنشآت القيادة والمراقبة".

مريم امرأة ذكية.. لديها قدرة عجيبة على قراءة الواقع السياسى؛ ولذلك هى تغازل الغرب والشعب الإيرانى تقريبا بأسلحة واحدة، فهى تعتبر نفسها امرأة مسلمة معتدلة،

ترتدى الحجاب لكنها عكس الملالى الذين يحكمون طهران ويستخدمون الشرائع السماوية لتبرير تصرفاتهم المتشددة حيال المرأة كما تؤكد على ذلك دوما.

ولتبرهن عمليا على اعتدالها احتلت المرأة أعلى مواقع المسؤولية السياسية والعسكرية ضمن صفوف منظمتها حيث يقال إن المرأة تحتل نصف مقاعد المجلس الوطنى للمقاومة. كما تشكل النساء ثلث أعضاء جيش التحرير الوطنى الإيرانى المعارض (الذراع العسكرى للمقاومة).

كما تحاول مريم تقديم نسخة شيعية من نموذج الإسلام التركى السنى المعتدل الذى يمثله حزب العدالة والتنمية ذى الجذور الإسلامية الذى يرضى عنه الغرب، وفى هذا السياق دائما ما تلقى خطبًا عديدة حول قراءة عصرية وديمقراطية فى الدين الإسلامى لتدحض التفاسير الرجعية المتطرفة للدين، ومن وجهة نظرها فان أبرز فارق يفصل ويميز بين هاتين القراءتين المتباينتين جملة وتفصيلا هو رؤيتهما حيال قضية المرأة.

كما أبدت اهتمامًا خاصًا بالتراث الثقافى الإيرانى الثرى المهدد بالأخطار من قبل نظام إيران حيث أعلن معظم الفنانين والسينمائيين والرسامين والنحاتين والشعراء والكتاب الإيرانيين عن دعمهم ومساندتهم لبرامجها من أجل إيران حرة ديمقراطية علمانية، على حد قولهم. وفق هذه المعطيات هل تنجح مريم رجوى فى تحقيق حلمها بتتويج رأسها بتاج كسرى.. والعودة على طريقة الخمينى من فرنسا ولو على دبابات المارينز؟ ربما.

مجاهدى خلق والدور القادم

ما يميز بين منظمة مجاهدى خلق، التى احتضنها العراق ضمن تحالف بينهما بنى على أسس استراتيجية، وبين أبرز أطراف المعارضة الإسلامية العراقية السابقة التى رعتها ايران، أن الأولى تشكلت فى داخل وطنها وبقرار وإرادة حرة من قبل مؤسسيها بينما نجد أن الأخيرة تأسست خارج وطنها وبقرار أجنبى وهذا ما ساعد الأولى على أن تكون سيدة فى قراراتها وفى بناء علاقاتها مع العراق ضمن اتفاق صاغه وزير الخارجية العراقى آنذاك السيد طارق عزيز وزعيم المنظمة مسعود رجوى أعطى للمنظمة

استقلالية القرار بشأن سياساتها الداخلية والخارجية، فيما كانت المعارضة العراقية فى إيران تقاد من قبل شخصيات إيرانية وتأتمر بأوامرها.

أسست مجاهدى خلق جيشها بالاعتماد على خبراتها الذاتية ودعم لوجيستى من الحكومة العراقية وكان محرم على أى مسؤول أو جهة عراقية دخول معسكرات المنظمة التى بلغ عددها سبعة عشر معسكرا منتشرة فى أنحاء العراق وذلك على عكس قوات المعارضة العراقية التى تشكلت بقرار من القيادة الإيرانية وبإشراف وتدريب وقيادة من الحرس الثورى. فكما هو معروف فإن أول قائد لقوات ٩ بدر العراقية المعارضة كان محسن دقايقى ضابط من الحرس الثورى الإيرانى وأن أول رئيس لما سمى" بالمجلس الأعلى للثورة الإسلامية فى العراق " كان الملا محمود شاهرودى الرئيس الحالى للسلطة القضائية فى إيران. وبينما كان " جيش التحرير الوطنى الإيرانى " التابع لمنظمة مجاهدى خلق يتألف من عناصر معارضة جاءت من داخل وخارج إيران والتحقت فى صفوف هذا الجيش بمحض إرادتها نرى بالمقابل أن مليشيات ٩ بدر العراقية شكل أغلب عناصرها من جنود وضباط وقعوا أسرى بيد القوات الإيرانية ومن ثم اجبروا على الدخول ضمن هذه المليشيات إما عن طريق التهديد وإما عن طريق عمليات غسيل مخ جرت لهم فى معسكرات الأسر وقد أطلق عليهم لاحقا تسمية " التوابين" مما جعلهم يعيشون دائما عقدة النقص أمام باقى أفراد هذه المليشيات.

من خلال هذه المقدمة يتضح لنا كيف استطاعت منظمة مجاهدى خلق أن تحافظ على نفسها أمام الضربات القوية التى لحقت بها وكيف استطاعت أن تتكيف مع العواصف والأعاصير التى دارت حولها. فبعد احتلال العراق وضعت المنظمة بين فكى كماشة.الفك الأول وهى القوات الأمريكية التى تطالبها بثأر اغتيال ملحقها العسكرى ومحاولة اختطاف سفيرها فى طهران فى سبعينيات القرن الماضى وغيرها من العمليات التى لحقت أضرارا كبيرة بالمصالح الأمريكية فى إيران وهو ما دفع بالولايات المتحدة آنذاك بإدراج المنظمة فى القائمة السوداء.أما الفك الثانى فقد تمثل بالمليشيات الموالية لطهران وعناصر الحرس الثورى التى تدفقت على العراق إما للقتل وإما للسلب والنهب.

لذا فقد عملت المنظمة بسرعة فائقة على لملمة مواقعها المنتشرة فى أنحاء العراق فى معسكر واحد وهو معسكر"أشرف" مقر قيادتها وذلك بعد تعرض عددا من مواقعها الى قصف جوى أمريكى يبدو أنه كان متعمدا وكان يحمل رسالة مبطنة لإيران والمنظمة على حد سواء. وبعد احتلال العراق قامت القوات الأمريكية بتجريد المنظمة من أسلحتها وتقييد حركة أعضائها وقد بقى وضع زعيمها مسعود رجوى مجهولا لحد الآن ولم يعرف مصيره بعد.

فبينما سريت أطراف إيرانية مناوئة للمنظمة معلومات مفادها أن رجوى وعشرون آخرون من قياداته محتجزون لدى القوات الأمريكية فى مكان سرى فان معلومات غير موثقة تقول إن رجوى يعيش بحماية الحزب الديمقراطى الكردستانى بزعامة مسعود البارزانى فى شمال العراق وهناك معلومات أخرى تقول إنه خرج إلى الأردن وأن الحكومة الإيرانية على دراية بذلك.

وبعد احتلال العراق مباشرة وفى حزيران ٢٠٠٣م تحديدا وفى سابقة غير معهودة من السلطات الفرنسية فى تعاملها مع منظمة مجاهدى خلق شنت قوات من مكافحة الإرهاب مدعومة بطائرات عامودية هجوما على عشرات المنازل التابعة لأعضاء المنظمة واعتقلت خلالها حوالى مائة وخمسين عضوا منهم من بينهم " مريم رجوى" زوجة مسعود رجوى التى تزوج بها عام ١٩٨٦، والتى تعتبرها المنظمة والمجلس الوطنى للمقاومة الإيرانية بمثابة رئيس الجمهورية الإيرانية ".

وقد جاء هذا الهجوم على مقرات المنظمة الواقعة فى قرية " أوفرسيرواز" وحسب قول جان لويس بروجرى، القاضى الفرنسى المسؤول عن مواجهة الإرهاب " أن المجموعة التى اعتقلت كانت تؤلف قاعدة إرهابية شمال باريس".

بعد عملية الاعتقال تلك قام أنصار المنظمة بتنظيم مظاهرات احتجاجية فى العديد من العواصم الأوروبية تطالب بإطلاق سراح السيدة مريم رجوى وسائر المعتقلين وقد قام بعض المحتجين بإشعال النار فى أنفسهم تعبيرا عن غضبهم على عملية الاعتقال تلك. وبعد فترة أسقطت التهمة عن المنظمة واخلى سبيل جميع أعضائها الموقوفين.

البعض رأى فى هذه الخطوة الفرنسية رسالة للأمريكان الذين قيل أنهم كانوا يعتزمون تسليم أعضاء المنظمة المحتجزين فى معسكر أشرف إلى إيران وأرادت فرنسا تحذير الأمريكان من مخاطر ما قد تتعرض له المصالح الأمريكية والأوروبية إن أقدمت إدارة الرئيس بوش على تلك الخطوة وذلك من خلال استفزاز مجاهدى خلق الذين اظهروا قدرتهم واستعداهم على التضحية فى سبيل الدفاع عن قيادتهم. وكان إقدام بعض النساء والرجال المحتجين على إشعال النار بأنفسهم رسالة واضحة على استعداد أنصار المنظمة القيام بعمليات انتحارية فى أى مكان انتقام لرفاقهم فى حال تم تسليمهم لإيران.

بعد الإفراج عن مريم رجوى وإسقاط التهم الموجهة الى باقى المعتقلين بدأت المنظمة تنشط على الساحة الأوربية إعلاميا وسياسيا وقد وفرت لها العلاقات المتميزة التى تربطها بالعديد من أعضاء مجلس اللوردات والنواب البريطانى الفرصة لإقامة علاقات مشابهة مع باقى البرلمانات الأوروبية وعلى الأخص برلمان الاتحاد الأوروبى الذى يقوم بين فترة وأخرى بتوجيه الدعوة لمريم رجوى الزعيم الفعلى للمنظمة فى الوقت الحالى لإلقاء كلمات أمام أعضائه لشرح الأوضاع السياسية الجارية فى إيران وذلك على الرغم من أن الاتحاد الأوروبى وبضغط من إدارة الرئيس الأمريكى السابق بيل كلينتون كان قد أدرج مجاهدى خلق فى عام ١٩٩٧ على قائمة المنظمات الإرهابية. وكان التحرك السياسى والدبلوماسى النشط لمنظمة مجاهدى خلق جاء عقب قيامها بالكشف عن مواقع ووثائق سرية للمفاعل النووى الإيرانى فى " ناتانز " ومركز " پارچين " الواقع فى معسكر للحرس الثورى على بعد ثلاثين كيلو مترا شرقى طهران وغيرها من المواقع والمعلومات السرية الأخرى حول المشروع النووى الإيرانى. كما أدت هذه المعلومات الى حصول انفراج نسبى فى العلاقات مع الإدارة الأمريكية الحالية التى سهلت للمنظمة القيام ببعض النشاطات الإعلامية والسياسية على الساحة الأمريكية بعد أن كان ذلك محظور عليها بتاتا.

هذا التغير فى العلاقات بين المنظمة والولايات المتحدة زاد من قلق النظام الإيرانى الذى اشترط فى محادثته مع الأمريكان بشأن الملف العراقى قبل تشكيل حكومة المالكى إدراج موضوع منظمة مجاهدى خلق على جدول المباحثات وهو ما استجاب له السفير الأمريكى زلماى زاده الذى تولى إدارة هذه المباحثات من الجانب الأمريكى.

وقد أعد بعض المراقبون الهجوم الذى استهدف حافلة العمال الشاغلين فى معسكر أشرف شمالى بغداد وأسفر عن مقتل أربعة عشر شخصا، وحملت منظمة مجاهدى خلق المخابرات الإيرانية المسؤولية عنه، عدوه جزء من نتائج المباحثات الأمريكية الإيرانية بشأن الملف العراقى. وقد استوحى المراقبون من ذلك الهجوم أنه ربما تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد سمحت للجانب الإيرانى القيام ببعض الهجمات ضد مجاهدى خلق على الأراضى العراقية ولعل هذا ما يفسره كلام رئيس مجلس تشخيص النظام هاشمى رفسنجانى فى يوم الحادى والثلاثين من مايو ٢٠٠٦ لدى استقباله جمع من الطلاب العراقيين المقيمين فى ايران حيث وصف الغزو الأمريكى للعراق بأنه جلب مصالح كبيرة لإيران معتبرا ذلك الغزو أدخل مجاهدى خلق فى حالة حصار.

ولكن على الرغم من ذلك تبقى الأجندة الأوروبية تختلف عن أجندة حلفائهم الأمريكان بشأن مجاهدى خلق. فالأوروبيون بدأوا يسعون الى تقوية هذه الورقة ودعمها فى مواجهة النظام الإيرانى فى الوقت الذى أصبحت أمريكا تريد إضعاف المنظمة إرضاء لإيران مقابل الإبقاء على دعم الأخيرة للمشروع الأمريكى فى العراق.

ومابين العصا الأمريكى والجزرة الأوروبية تبقى منظمة مجاهدى خلق دون غيرها من أطراف المعارضة الإيرانية الأخرى تمثل بيضة القبان وهى تتطلع الى تحقيق حلمها الذى سرقه الخمينى منها فى استلام السلطة فى ايران. [1]

■■■

(١) صباح الموسوى، مجاهدى خلق والدور القادم، جريدة إيلاف الإليكترونية، ١٢ يوليو ٢٠٠١.

3

العلاقات العراقية الإيرانية فى عهد نجـــــاد

مرت العلاقات العراقية الإيرانية عبر التاريخ بسلسلة من التناقضات السياسية والعسكرية بدأ من التاريخ القديم وحتى يومنا هذا، حيث كانت هذه العلاقات تميل تارة إلى التهدئة والتعايش السلمى المحدود وتنقلب تارة أخرى إلى صراعا سياسيا وعسكريا وربما اقتصاديا أيضا، يطول أمده ويخسر فيه الطرفان ماديا وبشريا.

لقد شهدت العلاقات العراقية الإيرانية نزاعات وحروب عديدة منذ زمن البابليين وحتى انتهاء المعارك الدموية عام ١٩٨٨ وكانت معظم الأسباب جغرافية ومشكلات حدودية أو الأحلاف والتحالفات السياسية ضمن الإطار الإقليمى أو النزعة المذهبية أو العرقية أو بتحريك الدول الكبرى على وفق مصالحها الإستراتيجية فى المنطقة وخاصة فى منطقة الخليج العربى وبماله علاقة أيضا بالصراع العربى الإسرائيلى.

لذلك يعتبر الملف العراقى الإيرانى من أكثر الملفات تعقيدا وتأثيرا على مجمل الأوضاع الإقليمية فى منطقة الشرق الأوسط بشكل عام وفى منطقة الخليج بشكل خاص. فمنذ قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية أصبح هناك قطبان رئيسان فى المنطقة يمثل أحدهما العراق ذو القدرة الاقتصادية المتينة والقوة العسكرية والذى اعتبر العمق لسورية والأردن فى صراعها مع العدو الصهيونى، إضافة إلى كونه الدرع الحاسم تجاه أى مطامع توسعية جغرافية أو محاولات تصدير الثورة الإسلامية الإيرانية إلى دول الخليج العربى، وبالاتجاه الآخر نظرت إيران إلى العراق كونه الخصم الذى يؤثر على مصالحها فى المنطقة ويحد من مطامعها فى دول الخليج أو فى تصدير ثورتها، لذلك

عمدت زعزعة النظام فى العراق والتأثير على مسيرته مستفيدة من العمق المذهبى فى العراق وخاصة فى جنوبه وباعتبارها راعية هذا المذهب.

ويبدو لنا أن كلا من العراق وإيران لم يدركوا لغاية هذه اللحظة أن أمن بلادهم مرهون بأمن المنطقة برمتها ومتصلا بالمصالح الأمريكية الأمر الذى يقضى إيجاد قاسم مشترك بين الدولتين هدفه المصالح المشتركة بما يخدم التوجهات المستقبلية وإنهاء حالة الصراع الدائم بين البلدين.

أبرمت عدة اتفاقيات ومعاهدات رسمية بين الحكومة العراقية منذ العهد الملكى وحتى سقوط نظام صدام حسين إلا أن هذه الاتفاقات والمعاهدات لم يكتب لها النجاح ولم تدخل حيز التنفيذ كونها مرحلية فى مضمونها، فهى قابلة للتطبيق عندما تكون إيران ضعيفة، ولاغية عندما تكون فى موقف القوة وهذا ينطبق على سياسة العراق أيضا وعلى مختلف الحقب الزمنية، ناهيك عن الاتفاقات السرية والغير معلنة رسميا والتى تديرها المخابرات لكلا الدولتين وبمباركة من المخابرات الأجنبية والتى تتبع نفس النهج المار ذكره.

ومما ورد أعلاه يمكن التوصل إلى استنتاجات موجزة عن أسباب عدم توافق العلاقات العراقية الإيرانية ومنها مايلى:

(أ) إن الأنظمة التى حكمت العراق وإيران فى غالبها كانت غير مؤهلة لدراسة واقع العلاقات العراقية الإيرانية وإيجاد الحلول الجذرية لكل المسائل المعلقة بين الطرفين، لابل كان هناك تخوفا ملموسا من فتح هذا الملف لكل الحكومات على التعاقب لكونه يؤثر سلبا على الأمن الداخلى وأمن النظام القائم، لذلك كان هذا الملف يغلق وفق قرارات مرحلية تخدم الموقف الراهن آنذاك.

(ب) التدخل الأجنبى للقوى الكبرى فى العالم وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بعد انفرادها بالقرارات الدولية وإلزام الساسة فى العالم بسياسة القطب الواحد، لإبعاد

الطرفين عن أى تقارب سياسى أو عسكرى يؤمن للطرفين المصالح المشتركة الأساسية، إضافة إلى استخدامها ورقة ضغط مستمرة أحدهما على الأخرى عند الضرورة.

(ج) ضعف دول المنطقة والمقصود دول الخليج العربى وخوفهم من أى تقارب عراقى إيرانى لأن ذلك قد يؤدى إلى تحالف يخلق منه عدوا كبيرا يصعب التعامل معه مستقبلا.

(د) كلا البلدين العراق وإيران يملكان خزينا استراتيجيا كبيرا من احتياطى النفط فى العالم وإن أى قرار مشترك بين هاتين الدولتين يمكن أن يؤثر سلبا على الاقتصاد العالمى وخاصة اقتصاد الدول الأوربية وهذا لايسمح بحدوثه مطلقا.

(هـ) رغبة إيران فى تصدير الأفكار المذهبية إلى العراق ودول الخليج العربى سيما وأن هناك أغلبية شيعية فى جنوب العراق بالإضافة أعداد لايستهان بها فى دول الخليج وخاصة البحرين معظمهم من أصول إيرانية وولائهم لها.

وفى اعتقادنا أن معظم الرؤساء والملوك اللذين حكموا الدولتين تتميز شخصياتهم بالعداء والتنافر بينهما، الأمر الذى لا يشجع ولا يسمح بحوارات مستفيضة تخدم البلدين، لأن كل منهم يطمح فى زعامة المنطقة دون غيره ويقع ذلك ضمن التركيبة الشخصية لهم.

العلاقات العراقية ـ الإيرانية بعد الاحتلال ومستقبلها

إن المنطلق الرئيسى للعلاقات الإيرانية العراقية يبدأ من علاقة الأحزاب والتيارات الشيعية بإيران منذ أمد بعيد وخاصة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الدعوة ولجوء قيادتهما وعناصرهما إلى إيران بعد مطاردتهما من قبل نظام صدام حسين. وقد تدربت معظم هذه القيادات وعناصرها على يد رجال الثورة الإيرانية ثقافيا ودينيا وعسكريا وكان لها دور كبير فى غسل أدمغة العديد من الأسرى العراقيين خلال الحرب العراقية الإيرانية وأطلقت عليهم اسم (توابين) الذين نفذوا الكثير من العمليات

العسكرية داخل العراق بالإضافة إلى أن معظم قيادات هذين الحزبين هم من أصول إيرانية، بالإضافة إلى ضم العديد من المهجرين العراقيين إلى تنظيماتهم (التبعية) وتشكيل فيلق بدر الذى كان له دور مع القوات الإيرانية وما بعد الحرب العراقية الإيرانية فى الداخل من تخريب وتنظيم واغتيالات ودعاية وغيرها من النشاطات ضد الحكومة السابقة.

شاركت قيادات هذين التنظيمين فى مؤتمرات المعارضة فى لندن وصلاح الدين وغيرها، وقد أيدت قيام القوات الأمريكية باحتلال العراق وإقامة نظام موالى لأمريكا باعتبارها الدولة المحررة، وقبول كافة الشروط الأمريكية التى بدأت خيوطها تظهر للعيان من خلال تصريحات قادة هذه الأحزاب بصداقة أمريكا والمطالبة بإبقاء قوات الاحتلال وغيرها.

حاول الحزبان المشار إليهما سابقا (الدعوة _ المجلس الأعلى) التستر بغطاء المرجعية ومباركتها بجميع خطواتهما بتشكيل الحكومة وإقامة العلاقات مع إيران والانتخابات وساعدهما بذلك كثيرا فى جمع شمل المواطنين من أبناء الشيعة باعتبار هذه الفتاوى المرجعية واجبة التنفيذ، حتى ظهر الانشقاق والانقسام بين هذه الأحزاب والتيارات وخاصة تيار الصدر وبعض الأحزاب وصولا إلى الاقتتال بينهما نتيجة خلافات عميقة وتاريخية وسياسية تتعلق بالعلاقات الحكومية والاحتلال والتعامل معه والصراع على النفوذ على بعض المناطق.

إن حزبا المجلس الأعلى والدعوة قد اصطدما منذ تشكيل حكومة الجعفرى بالمطالب الأمريكية التى تقضى بالتعامل مع إيران على أنه خطر يهدد العراق ويحاول السيطرة على مناطق الجنوب والوسط ذات الغالبية الشيعية، وبين العلاقة الأيديولوجية لهما مع إيران باعتبار أن النموذج الأفضل لدولة شيعية فى العراق ولذلك فإن حكومة الجعفرى السابقة اعتمدت خطين لها، هما:

(أ) التعامل مع إيران بصورة سرية لتحقيق أهدافهما المشتركة بإقامة دولة شيعية فى العراق على غرار الجمهورية الإسلامية فى إيران على المدى الاستراتيجى البعيد المدى

وتنفيذ ذلك بخطوات مدروسة تبدأ من عقد الاتفاقيات التجارية والسياحية والاقتصادية والأمنية كما حصل خلال زيارة الجعفرى وعدد من الوزراء إلى إيران خلال الفترة السابقة وعقد العديد من الاتفاقيات بهذا المجال، مقابل تسهيلات وغطاء للمخابرات الإيرانية للعمل داخل العراق وخاصة مناطق البصرة _ الكوت _ ميسان _ كربلاء _ النجف وبتنسيق عالى السرية بين وزير الداخلية العراقى ورئيس منظمة بدر والمخابرات الإيرانية.

(ب) الدعوة إلى إقامة إقليم وسط وإقليم جنوب العراق ذات الأغلبية الشيعية على ضوء إقرار الفيدرالية فى الدستور العراقى المقترح كخطوة أولى لإقامة دولة شيعية فى وسط وجنوب العراق على غرار الجمهورية الإسلامية فى إيران إذا لم يستطع الحزبان المجلس الأعلى وحزب الدعوة من السيطرة على الدولة العراقية بالكامل حيث عجزت حكومة الجعفرى من السيطرة على المحافظات (الموصل _ الأنبار _ صلاح الدين _ كركوك _ ديالى _ بغداد) كما أنها لا تستطيع من السيطرة على المناطق الكردية فى شمال العراق لذلك فإن خيار إقامة إقليمى الوسط والجنوب هو الأفضل باعتبارهما ذات أغلبية شيعية فى المرحلة القريبة القادمة والسعى نحو تحقيق الهدف الرئيسى والنهائى بإقامة دولة شيعية فى العراق بكامله عدا المنطقة الكردية.

أما المشكلة الكبرى التى تواجهها حكومة المالكى فهى كيفية التوفيق بين المطالب الأمريكية وبناء علاقات قوية مع إيران وهى قد ارتأت أن تعلن مطالبتها ببقاء القوات الأمريكية فى العراق وتوقيع اتفاقيات أمنية وعسكرية (معاهدات) تضمن بقاء القوات الأمريكية فى العراق لأية فترة تريدها أمريكا، وكذلك توقيع اتفاقيات اقتصادية وتجارية تضمن المصالح الأمريكية فى العراق على حساب الشعب العراقى واستعدادها للسير على خط السياسة الأمريكية فى المنطقة وإعلان أن لا علاقة لها بإيران سوى كونها جارة لها مع محاولة تبرير أية خروقات وتسلل لعناصر إيرانية ومحاولة كتمانها.

محاولة تخريب العلاقات مع الدول العربية والجامعة العربية إرضاء لأمريكا وكيل التهم إلى سورية والسعودية بإسناد المقاومة الوطنية العراقية وفتح الحدود أمام المتسللين

العرب إلى العراق للانخراط فى صفوف المقاومة. أى محاولة عزل العراق عن محيطه العربى مقابل تقوية العلاقات مع إيران وقطع الطريق أمام مسعى الجامعة العربية من إجراء مصالحة وطنية فى العراق بضوء اجتماع دول الجوار فى السعودية على مستوى وزراء الخارجية ودعوة الأمين العام للجامعة العربية لعقد مؤتمر مصالحة وطنية.

إن المصالح العليا للولايات المتحدة الأمريكية هى التى تحكم سياستها الخارجية ووفقا لمتطلبات تحقيق مصالحها لا تتردد الإدارة الأمريكية فى إجراء تغييرات جذرية فى صميم تحالفاتها وعلاقاتها مع الدول الأخرى باستثناء علاقتها مع الكيان الصهيونى.

فليس بالضرورة أن يكون حليف الأمس هو نفسه حليف اليوم وحليف الغد، كما أنه ليس عدو الأمس هو عدو اليوم، فقد يكون عدو الغد أو يعود حليفا كما كان، ومثلما قال أيزنهاور (لا يوجد هناك عدو تقليدى ولا صديق تقليدى وإنما هناك سياسة مصالح).

إن الإستراتيجية التى تعمل بها الولايات المتحدة الأمريكية تتطابق مع الإستراتيجية الإيرانية من حيث المضمون ولكنها قد تختلف فى التطبيق، فكلتاهما لها مطامع فى المنطقة، فالولايات المتحدة الأمريكية تجعل من الإرهاب ذريعة للتدخل العسكرى والسياسى للدول والضغط على حكومات المنطقة ومن ضمنها إيران بشرعية دولية مختلقة، إضافة إلى الذريعة الكبرى نشر الديمقراطية فى الشرق الأوسط وتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير الذى يخدم بالدرجة الأولى مصالحها الإستراتيجية ومصالح الكيان الصهيونى.

هناك حقيقة تدركها إيران كونها أصبحت بين فكين الأول فك التواجد العسكرى الأمريكى وحلفائها فى أفغانستان والثانى فك التواجد العسكرى فى العراق وكلاهما قد يقضمها فى يوم من الأيام.

تسعى الإدارة الأمريكية إلى أن تكون العلاقة بين الحكومة العراقية والإيرانية علاقات جوار عادية وعدم تطويرها عما كانت عليه قبل الحرب وضبط الحدود مع إيران لمنع التسلل وعدم السماح لأى نشاط مخابراتى وأيديولوجى من قبل إيران فى العراق وعدم التدخل فى شؤون العراق الداخلية وأن لا تكون هناك علاقة بين المرجعية الشيعية فى

العراق وبين المرجعية الشيعية فى إيران وتقليص العلاقات التجارية والاقتصادية والسياحية والأمنية مع إيران إلى الحد الأدنى وعلى المدى الاستراتيجى (البعيد المدى) تسعى أمريكا إلى إيجاد خلاف أيديولوجى بين المرجعية الشيعية فى العراق وإيران وكذلك بين الحكومة العراقية والإيرانية لإبقاء حالة التوازن بين العراق وإيران.

وعلى هذا الأساس تصرفت الولايات المتحدة الأمريكية قبل احتلال العراق مع إيران كونها إحدى دول الشر بهدف تحجيم دورها فى العملية السياسية والعسكرية المزمع قيامها وتهديدها بشكل مباشر وغير مباشر من مغبة التدخل إبان غزو العراق، وفى اعتقادنا أن إيران قد فهمت هذه الرسالة وأدركت مطالب الولايات المتحدة الأمريكية فأوعزت إلى حزب الدعوة والمجلس الأعلى كما نصحت المراجع الشيعية بعدم التدخل الآنى فى مجريات الأحداث والوقوف موقف المحايد من الحرب ريثما تنجلى الأمور عدا بعض التصريحات الإعلامية المضللة بين الحين والآخر من هذا وذاك المسئول يعارضون فيه احتلال العراق.

ومن اتجاه آخر قامت إيران وهى تعرف حقيقة ما ستؤول إليها الأحداث فى العراق بتهيئة قادة وميليشيات حزب الدعوة والمجلس الأعلى للدخول والتسلل للأراضى العراقية مدعومة بالمال والسلاح لاستلام مقاليد الحكم والهيمنة الكاملة على السلطة مستفيدة من حالة الفوضى والانفلات الأمنى ناهيك عن تسلل الألوف من حرس الثورة الإسلامية والاطلاعات الإيرانية.

وفى اعتقادنا أن الأمر لم يزعج الولايات المتحدة الأمريكية مادام ذلك يصب فى خدمة مصالحها بالسيطرة على العراق والقضاء على الحزب الحاكم فيه، الأمر الذى جعل الأمريكيون يغضون البصر والطرف عن هذا التدخل .

ومع كل هذا وذاك بين تحالف استراتيجى غير معلن وبين تهديدات معلنة بدأت أمريكا بالضغط على إيران بعد أن حققت الجزء الكبير من أهدافها الرئيسية فى احتلال العراق، وقد تأتى هذه الضغوط ضمن جدولة زمنية وقد نذكر أهمها مايلى :

(أ) التهديد بإحالة الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن - وهو ما حدث فعلا - حتى يكتسب الشرعية الدولية فى أية قرارات أو عقوبات لاحقة ضد إيران كالقيام بضربة

جوية اجهاضية أو عمل عسكرى واسع أو محدد أو حصاراً اقتصادياً أو محاولة تغيير نظام، وهو مشابه للسيناريو العراقى.

(ب) إعطاء الأكراد فى شمال العراق حكماً فدرالياً وجعل كردستان إقليما مستقلاً قد يؤدى إلى انفصاله يوم من الأيام مما يثير ذلك حفيظة الأكراد فى إيران وفى تركيا وفى سوريا للانضمام إلى هذا الإقليم ويشجعهم للتمرد على حكوماتهم، ومن يلاحظ خريطة كردستان الحالية يعى ما نقول ويشعر بمدى الخطر المحدق.

(ج) استخدام ورقة العرب الأحوازيين فى جنوب إيران لزعزعة النظام الإيرانى وخلق بذرة معارضة داخلية قوية تهدد الأمن الداخلى الإيرانى.

(د) مازالت المخابرات الأمريكية تتناغم وتدعم المنظمات المعارضة لنظام إيران وأبرزها منظمة مجاهدى خلق الإيرانية حيث مازالت أمريكا تؤمن لها الحماية الذاتية فى العراق.

(هـ) منع إيران من الاستحواذ على المرجعية الدينية الشيعية ونقلها من العراق إلى قم، وبذلك تفقد إيران الزعامة الدينية والتأثير المباشر على الشيعة فى العراق.

(و) قلب نظام الحكم فى إيران من خلال مساندة قوى المعارضة الداخلية ودعمها مادياً ومعنوياً وعسكرياً.

الأهداف والنتائج والاستنتاجات من السياسات الإيرانية الحالية

بعد الانتخابات الرئاسية الإيرانية وفوز حكومة المحافظين قد تكون الأهداف الإيرانية فى العراق ما يلى:

(أ) تسعى الحكومة الإيرانية الجديدة إلى تقوية نفوذها فى العراق من خلال عناصر مخابراتها والمرجعية الشيعية فى العراق وصولاً إلى إقامة نظام سياسى مشابه لإيران فى العراق ولكن بصورة تدريجية.

(ب) دعم الحكومة العراقية الشيعية سياسياً وإعلامياً وتيسير سبل النجاح لها بالوسائل العلنية والسرية.

(ج) محاولة إيجاد روابط تجارية واقتصادية وسياحية ونفطية وخدمات أخرى كون العراق سوقاً مفتوحة لها تمهيدا لإيجاد علاقات حسنة بين الشعبين العراقى والإيرانى.

(د) محاولة دعم المقاومة العراقية لزيادة خسائر القوات الأمريكية والبريطانية وبالتالى عجزها عن القيان بأى عمل عسكرى ضد إيران على أن يكون ذلك فى غاية السرية.

(هـ) تسهيل وصول المساعدات والأسلحة إلى المقاومة العراقية عبر إيران والمرسلة من جهات ساندة للمقاومة أو من تنظيم القاعدة.

(و) دعم مشروع أقاليم الجنوب والوسط والتى أعلنها المجلس الأعلى للثورة الإسلامية باعتبارها خطوة أولى لإقامة حكومة شيعية جنوب ووسط العراق على غرار الجمهورية الإيرانية.

(ز) سرقة المرجعية الدينية الشيعية (الحوزة العلمية) ونقلها إلى إيران والهيمنة عليها حتى تكون قراراتها من سلطة واحدة وهى السلطة الإيرانية.

خطأ نجاد الفادح: نظرية ملء الفراغ فى العراق

يثير الموقف الايرانى فى المنطقة العربية مخاوف كثيرة، بدأت مع نجاح الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ (نظرية تصدير الثورة)، ولا تزال مستمرة حتى الآن. ومع أن السياسة الايرانية تغيرت وتبدلت، إلا أنها كانت تقدم فى كل تغير أو تبدل أسبابا جديدة لاستمرار المخاوف العربية، آخرها وربما أخطرها ما أعلنه الرئيس محمود أحمدى نجاد فى خطابه (الثلاثاء ٢٠٠٧/٨/٢٨)، عن فراغ سينشأ فى العراق، وعن استعداد ايرانى لملء هذا الفراغ، وهى نغمة يمكن وصفها ببساطة بأنها نغمة استعمارية، وفى حالة ايران فهى مؤهلة لأن تكون نغمة استعمارية خطرة، لأنها تنمو وتتغذى على مرض الطائفية.

وللعرب تاريخ (استعمارى) مع الفراغ وملء الفراغ يزيد فى حساسيتهم. ففى العام ١٩٥٦ الذى شهد تأميم قناة السويس، والعدوان الثلاثى على مصر (بريطانيا، فرنسا،

إسرائيل)، بدا أن الامبراطورية البريطانية قد وصلت إلى منتهاها، وأنها دخلت مرحلة الانحسار. وهنا نشأ ما تمت تسميته بـ«سياسة شرقى السويس»، حيث قررت بريطانيا إلغاء قواعدها العسكرية فى الخليج العربى والجلاء منها وعنها. وهنا تقدمت «الامبراطورية» الأميركية إلى الواجهة، وأعلنت (١٩٥٧/١/٥) أن انسحاب بريطانيا سيوجد حالة فراغ فى الشرق الأوسط، وأن أميركا ستعمل على ملء هذا الفراغ، ومن خلال مساعدات عسكرية واقتصادية تقدمها لدول المنطقة، وبما أن الأهداف الفعلية لأى سياسة تحتاج إلى شعارات براقة للتغطية، فقد قالت واشنطن بلسان رئيسها دوايت أيزنهاور، إن ملء الفراغ ضرورى من أجل منع السيطرة الشيوعية على المنطقة، وبما أن الشيوعية لم تكن آنذاك تشكل أى خطر على أى نظام عربى، فقد تم اعتبار الحركة الوطنية العربية هى المرادف للحركة الشيوعية.

واليوم... يوجد فى إيران من يتبنى هذا المنطق الاستعمارى. يلحظ أن «الامبراطورية» الأميركية بزعامة جورج بوش هذه المرة، تواجه مأزقا فى العراق وفى أفغانستان، وأن هذا المأزق سيفرض عليها الانسحاب، ويعتبر نفسه الجهة المؤهلة لملء الفراغ السياسى الذى سينشأ بسبب الانسحاب الأميركى. قال الرئيس الايرانى فى خطابه «إن القوة السياسية للمحتلين يجرى تدميرها على وجه السرعة، وقريبا جدا سنشهد فراغا كبيرًا فى المنطقة»، وأعرب عن«استعداد ايران لملء هذا الفراغ»، وأضاف من أجل التجميل السياسى واللغوى، وكبديل عن الشعار الأميركى القديم بمحاربة الشيوعية، بأن ملء الفراغ ايرانيا يمكن أن يتم بالتعاون «مع دول أخرى فى المنطقة مثل السعودية والشعب العراقى».

لقد أثارت السياسة الإيرانية، منذ الاحتلال الأميركى للعراق، تساؤلات كثيرة، وانتقادات كثيرة، ومخاوف كثيرة. ولكن من شأن هذا الموقف الايرانى الجديد، أن يثير تساؤلات وانتقادات ومخاوف أكثر وأوسع واشد من كل ما سبق، لأن هذا الموقف هو بمثابة إعلان عن النوايا المخبأة، وهو بالنسبة للكثير من العراقيين والعرب، تأكيد

للمخاوف التى كانوا يحذرون منها، وجوهرها أن ايران لا تدعم العراقيين من أجل مواجهة الاحتلال الأميركى وطرده، بل من أجل أن تكون بديلا له، ومن أجل أن تحل محله، وأن تؤدى فى العراق دور الاحتلال الايرانى بدل الاحتلال الأميركى. وهى تعتبر نفسها مؤهلة للنجاح، لأنها مقبولة من قطاع واسع من الشعب العراقى، أى من الطائفة الشيعية. وهنا لا بد من وقفة.

لقد جرى الحديث مطولا عن الطائفة الشيعية فى العراق، وكأنها »حفنة« من الناس، حفنة يقودها رجل أو زعيم، وأن هذه «الحفنة» تعارض النظام العراقى وستكون بالتالى مؤيدة للاحتلال الأميركى. ووجد رجال عراقيون، تصادف أنهم من الشيعة، زينوا للإدارة الأميركية هذا الانطباع، بل وأمدوها بتحليلات نظرية تنفى عن شيعة العراق صفة العروبة والوطنية. قال هؤلاء للأميركيين «إن العروبة فى العراق شأن سنى»، ولذلك فإن الشيعة فى العراق، حين يتولون الحكم، لن يلتفتوا إلى «العروبة» كمحيط، ولن تكون لهم بالتالى نزعات عدوانية تجاه جيرانهم (احتلال الكويت)، خاصة إذا ما تولى الأمر اولئك النفر العلمانيون من الشيعة. وقد طرب الأميركيون لهذا التحليل، وطربوا بشكل خاص لغطائه الفكرى والايديولوجى، وذهبوا فى حماسهم هذا إلى حد التعاون مع أى تنظيم شيعى، علمانيا كان أو غير علمانى. وهكذا تعاونوا مع إياد علاوى العلمانى، ثم تعاونوا مع الجعفرى والمالكى أصحاب الولاء الايديولوجى لإيران. ولكن الوقائع العنيدة على الأرض فاجأت الأميركيين.

لم يستقبلهم الشيعة بالورود كما قال لهم المنظرون »الشيعة« فى واشنطن. ولم يقف الشيعة محايدين فى المعركة ضد الاحتلال كما زين لهم. ووجد بين الشيعة من يعلن معارضته للنظام العراقى ومعارضته فى الوقت نفسه للاحتلال. ووجد فى إطار المقاومة للاحتلال »تنظيم ثورة العشرين« كامتداد لثورة قامت فى مناطق الشيعة ضد الاحتلال البريطانى عام ١٩٢٠. وسقط من اعتبروا أنفسهم ممثلين للشيعة العلمانيين (حكومة علاوى) على ضجيج مجازر الفلوجة التى برهنت أنه لا يمكن لسياسى أن يبنى أمجاده

على أنقاض شعبه. ولم يبق فى النهاية مع النظام سوى التنظيمات الشيعية الموالية لإيران. واكتشف الأميركيون أيضا أن هذه التنظيمات تنحاز إلى ايران أكثر مما تنحاز إليهم، وهنا بدأوا يواجهون المشكلة فى وقت متأخر. بدأوا يضغطون على المالكى لكى ينفذ لهم المصالحة الوطنية، بعدما أدركوا أنه لا يمكن الاعتماد على الشيعة ضد السنة، كما أنه لا يمكن الاعتماد على السنة ضد الشيعة.

منبع الخطأ أيضا، أنهم نظروا إلى الشيعة «كحفنة» من الناس، وكتنظيم فى أحسن الأحوال. نسوا أن الشيعة هم نصف العراق. نسوا أن الشيعة ساهموا مع غيرهم فى بناء وطنهم العراق. نسوا أن الشيعة جمهور واسع عريض فيه الوطنى والقومى واليسارى والدينى والعلمانى. وتذكروا فقط أن الشيعى فى العراق هو الشيعى الذى يتعاون معهم، ثم لاحظوا متأخرين، أن كل هؤلاء الذين يتعاونون معهم لا يشكلون إلا قطاعا واحدا داخل الشيعة فى العراق، قطاعا يتعاون مع ايران، تقابله قطاعات شيعية أخرى ترفض استبدال الاحتلال الأميركى باحتلال ايرانى، حتى لو حمل اسما طائفيا.

لا يعنى هذا الكلام موقفا عربيا ضد إيران، ولا موقفا عراقيا ضد ايران. ولا موقفا سنيا أو شيعيا ضد ايران. يعنى جملة أمور أخرى إيجابية:

يعنى أولا: إن العراقيين فى كل أطيافهم، يشكلون شعبا واحدا، هو المؤهل دون غيره، لكى يملأ أى فراغ ينشأ عند انسحاب الاحتلال الأميركى.

يعنى ثانيا: إن العراق بلد عربى، ولذلك فإن علاقاته مع جيرانه العرب (السعودية، الأردن، سوريا)، تختلف نوعيا عن علاقاته مع جيرانه من غير العرب (ايران، تركيا).

يعنى ثالثا: إن العرب كلهم، ومعهم العراق، يقبلون ايران الدولة، وبكل ما لها من مصالح وحقوق الدولة، ويتعاونون معها، وربما يتحالفون أيضا، ولكنهم لا يقبلون أن تأتيهم كإيران الطائفة، أو ايران التى تريد ملء الفراغ الأميركى.

يعنى رابعا: إن الدول، وحتى الدول المتحالفة، تتفق حول قضايا وتختلف حول أخرى. وفى حالة ايران، يرتاح العرب كثيرا حين تكون ايران معهم ضد إسرائيل، ولكنهم

يختلفون معها حين تحول ايران هذا التحالف إلى وسيلة للتدخل، أو التحكم، أو إثارة النزعات الطائفية، أو إنشاء المحاور المتخاصمة.

يعنى خامسا: أن العرب، والشارع العربى بشكل خاص، يؤيد ايران حين تكون فى معركة ضد أميركا وإسرائيل، ولكنه لا يؤيدها، حين تريد تحويل هذه السياسة إلى إبعاد العامل العربى فى المعركة، وتحويله إلى عامل ايرانى فقط.

وإذا لم تلحظ السياسة الايرانية هذه المعانى كلها، فستقع فى الأخطاء، وستقود منطقة تشكل حليفا طبيعيا لها، بحكم الدين والحضارة والتاريخ والجوار، إلى خصم لها يرفض الاستئثار ويرفض الطائفية ويرفض منطق «الدولة الإقليمية» التى يدور الجميع فى إطارها.

لقد أخطأ نجاد حين استعار شعارا استعماريا، وهو يظن أنه المدخل لمقاومة الاستعمار. أخطأ بحق إيران.[1]

السيناريوهات المحتملة فى العلاقات العراقية - الإيرانية

مرّت العلاقات العراقية الإيرانية بفترات صراع وتعاون نسبى لا يرتقى إلى ما ينبغى أن تكون عليه العلاقات بين بلدين جارين تربطهما العديد من الوشائج التى تستدعى التعاون، وقد بلغت علاقة الصراع أوجها فى الحرب العراقية - الإيرانية ١٩٨٠ - ١٩٨٨، والتى لازالت ذكراها عالقة فى أذهان الشعبين ومسئوليها السياسيين. وبعد زوال النظام السياسى لأحد طرفى الصراع (العراق) فى ٩ أبريل ٢٠٠٣، بقى الطرف الثانى (إيران) محافظاً على نظامه السياسى واستقراره الأمنى والاقتصادى، لا بل أنه تمكن من إضافة عناصر قوة تمثلت فى نجاح الخطط التنموية التى مكنت الشعب الأيرانى من الحصول على الخدمات الضرورية، وتجاوز آثار الحرب المدمرة التى أستنزفت الكثير من موارده

---

(١) بلال الحسن خطأ نجاد الفادح: نظرية ملء الفراغ، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، ٢ سبتمبر ٢٠٠٧.

البشرية والمادية، فى حين تدهورت أوضاع العراق بسبب غزو الكويت وماتبعها من حصار جائر ترافق مع خطط تنمويه فاشله أدت إلى المزيد من الخسائر وأغرقت العراق فى ديون طائلة. وجاء الاحتلال الأمريكى ليدمر أغلب ماتبقى للعراقيين من أمكانات وقدرات، فأطبقت على العراق فوضى عارمة وفساد أدارى ومالى وسياسى، وانفلات أمنى، حصدت بسببها أرواح الأبرياء على يد قوات الاحتلال وميليشيات وعصابات الجريمة المنظمة تغلغلت فى أغلب البنى الاجتماعية والسياسية، والقوات التى أنشأتها الدوله حسب ماصرح به المسؤولين فى وزارتى الدفاع والداخلية، مما جعل العراق الطرف الضعيف فى أية علاقة مع دول الجوار، وهذا أدى إلى بروز ظاهرة ألقاء اللوم على مايجرى فى العراق على تلك الدول فى أحسن الأحوال إن لم تتهم بأنها وراء هذه الفوضى، لذا لم يعّد سرّاً أن ينبرى سياسيين أو مواطنين إلى الأعلان بأن هذه الدولة أو تلك من دول الجوار هى التى تسعى لتخريب العراق تحت ذرائع قد تجد لها سنداً فى الواقع، أو تضخيماً لحوادث لكى يسهل المسؤولين على أنفسهم الخروج من تراكم الضعف الذى بدأ يشل قدراتهم فى التصدى لحل المشاكل المتفاقمة معبرين عن إختيار اسهل السبل وذلك بالقاء تبعات العجز عن مواجهة الواقع وحل مشاكل البلاد على دول الجوار التى لاقبل لهم بالحوار معها لدفع علاقات التعاون بما يخدم أطراف العلاقة بشكل متساوٍ، ومما يلاحظ أن هذه الرؤى قد أخذت منحى أخر يراد به تغذية نزعة طائفية إرتبطت بأجندات غريبة عن المنطقة مستغلة تشابك العلاقة المذهبية الأسلامية بين العراق وجيرانه لأيهام الشعب العراقى بأنه مستهدف من هذا الجار أو ذاك. صحيح أن لهذه الدول مصالحها فى العراق لاتتردد عن تحقيقها بشتى الوسائل والسبل لكن ماهو معلن أنها تسعى إلى أستقرار أمنه ووحدة شعبه وسلامة أراضيه وأستعادة دوره الأقليمى، وبهذا فأن علاقات التعاون تجد لها افاقاً أرحب من علاقة الصراع ويتضح ذلك من خلال المؤتمرات التى عقدتها الدول المجاورة للعراق. وبقدر تعلق الأمر بأيران فأن لها مصالح متداخلة مع العراق حيث أن ملفات حرب الخليج الأولى لم تغلق، ولم تأخذ العلاقات بين الجارين مسارها الطبيعى لحد

الآن بسبب وجود دولة عظمى تحتل العراق وتناصب أيران العداء، وتتحين الفرص لأيجاد مبررات تسمح لها بتوجيه ضربة عسكرية واسعة النطاق تضعف النظام وتعطل البرنامج التنموى الأيرانى وفى مقدمته الملف النووى الذى تؤكد أيران بأنه سلمى بينما تصر الولايات المتحدة على الأدعاء بأنه ذو أهداف عسكرية لم يتمكن الأمريكان من أثبات صحته. سنحاول فى هذه الورقة إلقاء الضوء على بعض السيناريوهات المحتملة للعلاقات الأيرانية - العراقية المرتبطة بالسلوك الأمريكى تجاه أيران لكون العراق واقع تحت الاحتلال الأمريكى.

١- قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه ضربة عسكرية إلى أيران أو إعلان الحرب ضدها. إن إقدام الأمريكان على تنفيذ مثل هذا العمل سواء كان بأستهداف المنشآت النووية أو الصناعية أو القواعد العسكرية فأن سيناريو العلاقات الايرانية - العراقية سينطوى على الأحتمالات الآتية:

(أ) تقوم أيران بالرد عسكرياً بضرب القواعد الأمريكية العسكرية فى العراق لما تمثله من هدف واهن للأسباب الآتية:

أولاً :- معرفة أيران التامة بطوبوغرافية الأرض العراقية.

ثانياً :- معرفة أيران الجيدة بأماكن تواجد القوات الأمريكية فى العراق.

ثالثاً :- التواجد المكثف للقوات الأمريكية فى العراق والذى يناهز (١٥٠,٠٠٠) مائة وخمسين ألف جندى حسب الأحصاءات الأمريكية، وربما يزيد عن هذا العدد.

رابعاً :- الأستفادة من التعاطف الشعبى العراقى مع أيران لأسباب تتعلق بتنامى الكراهية للوجود الأمريكى، الذى يراه العراقيون السبب الرئيس فى تدهور العراق وتدمير قدراته البشرية والمادية ومعاناة الشعب اليومية، إضافة إلى أسباب تتعلق بالوشائج الدينية والمذهبية التى تربط الشعبين.

خامساً :- القرب الجغرافى مما يسمح بقيام أيران بأرسال قوات نظامية مسندة بكثافة نيران صواريخ أرض- أرض ومدفعية بعيدة المدى سواء المستوردة من مناشئ

عالمية أو مصنعة محلياً، أو بأرسال قوات متطوعين يقومون بأعمال خلف القوات الأمريكية، إذ أعلنت أيران أنها جندت الآلاف منهم.

سادساً:- وجود تحديدات لوجستية تعرقل توغل الجيش الأمريكى وحلفائه داخل الأراضى الأيرانية.

(ب) أما بالنسبة للعراق فأنه سيقع بين مطرقة القوات الأمريكية وسندان الرد الأيرانى حيث سيجد العراقيون أنفسهم مرة أخرى فى نيران حرب لادخل لهم فيها، لذا فأن الرد العراقى المحتمل أن يكون كما يأتى:-

أولاً: الوقوف بجانب الولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك يقع العراق فى خطأ أستراتيجى جديد حيث سيزج شعبه فى حرب لاناقة له فيها ولاجمل إذ يتطلب مثل هذا الموقف مايأتى:-

١ ـ تقديم التسهيلات اللوجستية وحماية طرق الأمداد مما يبرر لأيران ضرب المفاصل الحيوية للأقتصاد العراقى وعلى الأخص النفط وطرق المواصلات.

٢ ـ تخصيص قسم كبير من القطعات العسكرية لأسناد المجهود الحربى الأمريكى مما يعرض أمن العراق إلى الخطر بسبب الحاجة الملحة إلى كل جندى عراقى للتصدى للأرهاب وحفظ الأمن من جهة ولضعف مستوى التدريب ونقص التسليح والتجهيز مما يجعل قطعاتنا فريسة سهلة للقوات الأيرانية ذات التدريب العالى والمستندة إلى ترسانه ممتازة من الأسلحة التقليدية المستوردة والمحلية من جهة أخرى.

٣ ـ تعبئة الشعب العراقى لأسناد الموقف الرسمى وأقناعه بجدوى التعاون العسكرى مع الأمريكان وتقبل الخسائر البشرية والمادية، وهذا يؤدى إلى أيجاد شروخ جديدة فى العلاقات بين الشعبين الجارين وتعميق الجراح التى خلفتها سنوات حرب الخليج الأولى والتى لم تندمل لحد الآن، فضلاً عن فقدان النظام السياسى الشرعيه التى أستمدها من صناديق الأقتراع.

٤ ـ أيجاد تبرير أو أسناد مرجعي ديني طالما توسل به صناع القرار السياسي في العراق لأقناع المواطنين للتصويت لصالحهم، وهذا لن يتمكنوا من الحصول عليه لأسباب عديدة يقع في مقدمتها الأخوّة الأسلاميّه ووحدة المصير والهدف.

٥ ـ إعداد الخطط والوسائل اللازمة لمواجهة حرب عصابات قد تشنها مجموعات المتطوعين الأيرانيين، وهذا يلحق الأذى بالمصالح الجوهرية العراقية، حيث أثبتت السنوات الثلاث الماضية أنه لاقبل للقوات المسلحة العراقية والأمريكية على تحقيق النصر في مثل هذا النوع من الحروب.

٦ ـ مراقبة وضرب العناصر العراقية المؤيدة لأيران وتحديد نشاطها، مما قد يسهل قيام حرب طائفية تؤدي إلى تدمير الآصرة الوطنية العراقية وتفتيت وحدة الشعب.

ثانياً : أتخاذ موقف الحياد من الصراع المسلح، بأعتباره أهون الضرر، وهذا قد تفسره الإدارة الأمريكية بانه نوع من الأنحياز إلى جانب إيران لأنه يحرمها من المكاسب التي تحققت لها بسبب احتلالها للعراق. إن مثل هذا الموقف يتطلب:

١ ـ منع الأمريكان من أستخدام القواعد الجوية في العراق، وهذا أمر لانرى إمكانية تحقيقه لكون هذه القواعد تحت إمرة وسيطرة الأمريكان ولايمتلك العراق الوسائل التي يمكن الضغط بها لكي لا تستخدم القواعد في الجهد الحربي الأمريكي.

٢ ـ منع الأمريكان من إستخدام الأراضي العراقية كمناطق تحشد وتموين وتخزين للقوات الأمريكية.

٣ ـ قطع الأمدادات عن القوات الأمريكية.

٤ ـ منع إيران من إرسال متطوعين للعمل خلف القوات الأمريكية مما يؤدي إلى الصراع مع إيران.

٥ ـ الحصول على تأييد المراجع الدينية الذين نتوقع أن يؤيدوا إيران لأنها لاتستهدف العراقيين وإنما القوات التي تحتل العراق وتعرقل إعادة أعماره وبناء دولته العصرية.

ثالثاً : الانحياز إلى إيران، ومثل هذا الموقف يتطلب من العراق مايأتى:

١ ـ الأعلان بصراحة الوقوف إلى جانب إيران وبذلك يتعقد الموقف الرسمى مع الولايات المتحدة الأمريكية وهى التى تحتل العراق، مما يؤدى إلى المزيد من العداء ويعرض العراقيين إلى تدمير ماتبقى من البنى التحتية فضلاً عن الخسائر البشرية.

٢ ـ عرقلة أو منع الأمريكان من الأستفادة من مزايا إحتلال العراق.

٣ ـ الحصول على الدعم الدولى للضغط على الأمريكان لسحب قواتهم من العراق.

٤ ـ تقديم المساعدات والمعلومات المخابراتية إلى إيران عن حركة القطعات الأمريكية.

٥ ـ تقديم الدعم الأقتصادى واللوجستى لمجموعات المتطوعين الأيرانيين للعمل خلف القطعات الأمريكية.

إن هذا السيناريو بأبعاده الثلاثة يوقع السلطات العراقية فى مآزق خطيرة أهمها التضحية بمصالح العراق الجوهرية، لذا نرى أنه من المناسب إتخاذ موقف الحياد لأنه ضرره أقل من خيار الأنحياز لأى من الطرفين ويسهل الحصول على الدعم الدولى المساند لردع الولايات المتحدة من الأستمرار فى العدوان على إيران التى ما أنفكت تعلن أنها لاتريد العداء مع أمريكا وإنما ترغب فى علاقة تعاون متكافئة تحترم فيها أرادة الأيرانيين فى اختيار نظامهم السياسى والأجتماعى والأقتصادى، ولكن حتى فى هذا الموقف تبرز مشكلة كبيره أمام صناع القرار فى العراق تتمثل فى مدى إستعداد العراقيين للتضحية بعلاقات الأخوة الأسلامية وحسن الجوار والوقوف متفرجين على مايجرى بالقرب منهم.

٢- قيام الولايات المتحدة وحلفائها بأستصدار قرار من مجلس الأمن الدولى بمقاطعة إيران، سيؤثر مثل هذا السيناريو فى العلاقات العراقية - الأيرانية كما يأتى:

(أ) تحاول إيران أن تكسر هذا الحصار عن طريق العراق وكما يأتى:

أولاً - التركيز على حاجة السوق العراقية من البضائع الأيرانية لرخص أسعارها وقرب طرق المواصلات مما يخفض كلف النقل، وتعدد المنافذ الحدودية.

ثانياً – الأستفادة من منافذ تصدير النفط العراقى فى الجنوب العراقى.

ثالثاً – الأستفادة من السياحة الدينية.

رابعاً – حث العراق على طلب الأستثناء من أجراءات المقاطعة بسبب حاجة العراق الماسة إلى المنتجات الأيرانية.

(ب) وقوف العراق مع أجراءات الحصار والتى قد تؤدى إلى:

أولاً – التضحية بمصالح العراق الأقتصادية المتآتية من العلاقات الأقتصادية المتطورة بين البلدين الجارين.

ثانياً – حرمان العراق من مورد مهم يتمثل بالسياحة الدينية.

ثالثاً – تأجيج الخلاف بين مرجعيات المذهب الشيعى وأتباعهم فى البلدين إذ أنه للمرجعيتين العراقية والأيرانية أتباعٌ فى كليهما.

رابعاً – حرمان قطاعات واسعة من التجار والوسطاء والوكلاء فى العراق من موارد رزق مهمة.

خامساً – عرقلة خطط الأعمار والتنمية فى العراق والتى تعتمد فى جزء كبير منها على المنتجات الأيرانية وعلى الأخص فى قطاع الأنشاءات.

(ج) اتخاذ متوقف الحياد الذى قد لايرضى الأمريكان أيضاً، ولكن هذا الموقف مناسب إذا ما أقترن بأيجاد الفرص التى تؤدى إلى تخفيف وطأة المقاطعة على الطرفين، وعلى الأخص فى ميادين التجارة والسياحة الدينية، وذلك من خلال السعى بشتى السبل والوسائل للحصول على إستثناء العراق من قرارات المقاطعة.

٣- نجاح المساعى الدبلوماسية بما يؤدى إلى علاقات تعاون بين الولايات المتحدة وحلفائها وإيران، أن مثل هذا السيناريو يمثل أمنية تنشدها جميع أطراف الصراع وعلى الأخص العراق الذى لابد وأن يكون صاحب مبادرة فى الحل السلمى، لأن مثل هذا النجاح سيؤدى إلى تفادى أزمات فى العلاقات العراقية – الأيرانية ويفتح آفاق التعاون ويطورها إذ أن علاقات التعاون لاتنمو إلا فى ظل السلام والثقة المتبادلة وأحترام

الأرادات كما أنه يؤدى إلى فتح آفاق تعاون جديدة فى المنطقة وبأمكان العراق وأيران أن يستثمرا هذا النجاح من خلال العمل على:

(أ) الأسراع بأنهاء ماتبقى من مشاكل حرب الخليج وفقاً لقواعد القانون الدولى والأخوة الأسلامية وحسن الجوار.

(ب) إقامة مشاريع مشتركة وعلى الأخص فى قطاع النفط والصناعات البتروكيمياوية والصناعات الأنشائية.

(ج) تشجيع المستثمرين فى قطاع السياحة الدينية وتطويرها.

(د) ضبط الحدود والحد من التسلل والدخول غير الشرعى لأراضى البلدين.

(هـ) التنسيق مع دول الخليج والدول المجاورة لأيجاد ترتيبات أمنية تحفظ أمن الجميع وفقاً لمبادئ القانون الدولى.

(و) إسقاط ذرائع التواجد الأجنبى من خلال سعى البلدين لضمان مصالح دول العالم وعلى الأخص تدفق النفط.

(ز) السعى لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل.

(ح) العمل على أن تكون إيران والعراق صمام الأمان فى حل مشاكل المنطقة بالحوار والطرق السلمية ونبذ العنف ومكافحة الإرهاب بكل أشكاله وأساليبه.

(ط) إنشاء مناطق حرة للتجارة بين البلدين وتقديم التسهيلات للمستثمرين.

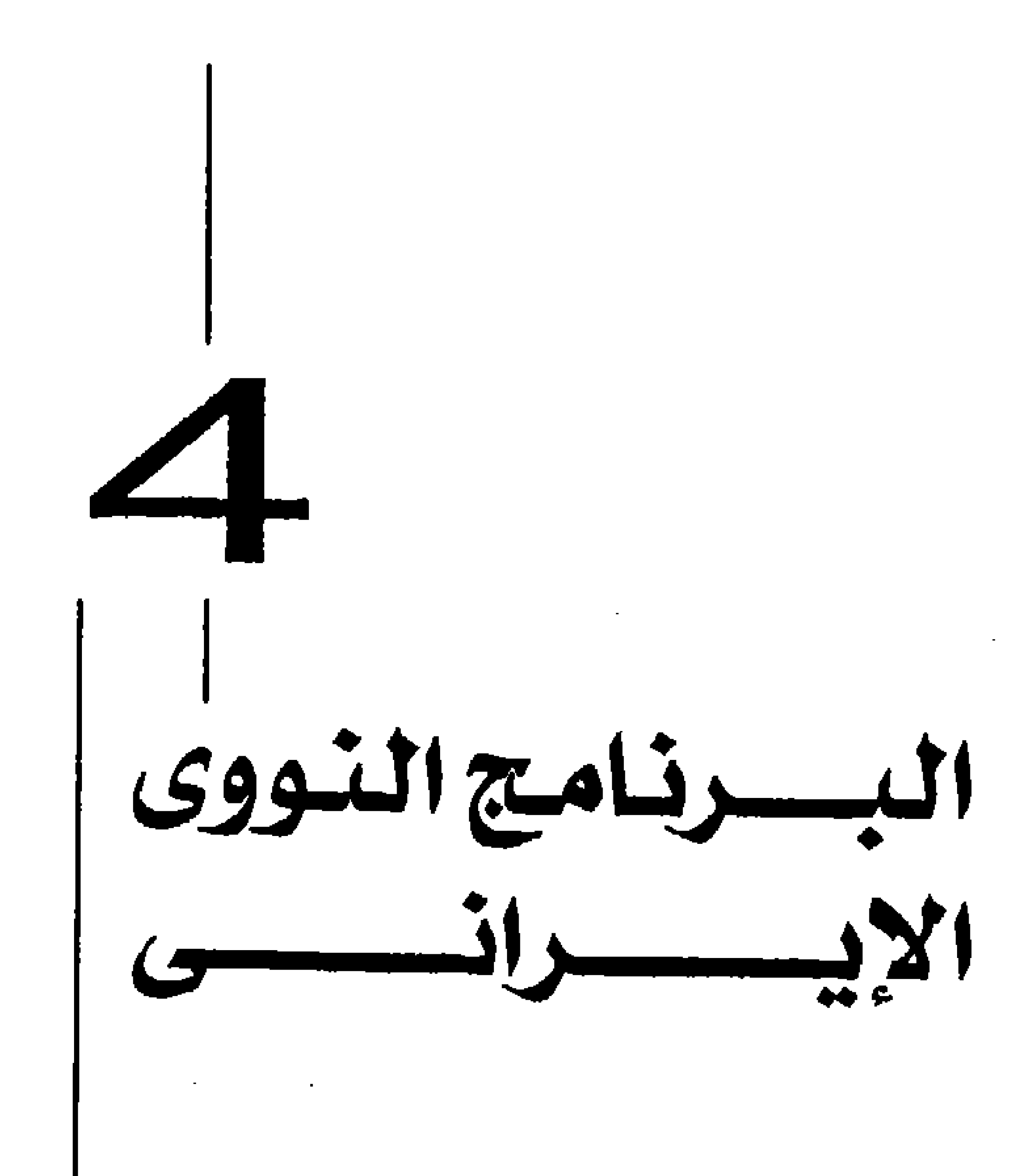
(ك) العمل معاً من أجل حل المشاكل العالقة بين بلدان المنطقة وفى مقدمتها القضية الفلسطينية.

(ى) العمل من أجل نشر وتعزيز ثقافة التسامح والحوار بين الحضارات.

ل- العمل من أجل تخليص الأسلام من السلبيات التى لحقت به بسبب أنتشار ظاهرة التطرف والتكفير، بتقديم صورة السلام المنفتح والملائم لكل العصور والأماكن.[1]

■ ■ ■

(١) عزيز جبر شيال، السيناريوهات المحتملة فى العلاقات العراقية - الإيرانية، المركز الاستراتيجى للبحوث والدراسات، مايو ٢٠٠٧.



4

البرنامج النووى الإيرانى

ترجع طموحات إيران النووية إلى ما قبل عصر الثورة، حيث زمن حكم الشاه فى ستينيات القرن الماضى. ونادراً ما كانت التصريحات الرسمية منذ ذلك الوقت تبتعد عن السعى لامتلاك تكنولوجيا نووية للأغراض المدنية فقط. ولقد وقعت إيران اتفاقية الحد من الانتشار النوى (NPT) فى عام ١٩٦٨، والاتفاق الملحق معها حول إجراءات السلامة النووية، وذلك مع الوكالة الدولية للطاقة النووية (IAEA) والتى طبقت بحلول عام ١٩٧٤. ولكن بعد فترة سكون نتيجة للحرب مع العراق خلال الثمانينات، أعيد إحياء برامج إيران النووية فى بداية التسعينيات.

ومنذ ذلك الوقت ازدادت الشكوك الدولية بأن طموحات إيران النووية تهدف إلى الحصول على تكنولوجيا نووية ذات هدف مزدوج، حيث يخفى البرنامج المدنى استخدامات سرية لتطوير القدرة على تخصيب اليورانيوم حتى يصبح صالحاً للاستخدام فى صنع أسلحة نووية. ففى أغسطس ٢٠٠٢ تسربت أدلة عن وجود مصانع سرية لتخصيب اليورانيوم إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن طريق مجموعات إيرانية معارضة، والمجلس القومى للمقاومة فى إيران، وقد ترافقت هذه المعلومات مع اكتشاف مفتشى الوكالة الدولية للطاقة بأنفسهم مصادفة لعينات من يورانيوم عالى التخصيب.

وعلى الرغم من اعتراف الحكومة الإيرانية بنفسها فى أوائل عام ٢٠٠٣ بوجود مصانع لتخصيب اليورانيوم فعلاً فى (ناتانز)، و(آراك)، فإن هذه الاعترافات التى جاءت

متأخرة ألقت بظلال الشك على مصداقية التصريحات والبيانات السابقة للحكومة. وكنتيجة لشواهد أخرى صحيحة ظهرت - مثل وجود ثغرات فى التقارير التى قدمتها الحكومة الإيرانية، وعدم تطابقها - أعلنت الوكالة الدولية للطاقة النووية فى يونيو ٢٠٠٣ أن إيران قد فشلت فى تلبية متطلبات تقاريرها النووية، ورغم ذلك فإن الوكالة امتنعت عن تقديم تقارير تفيد بخرق إيران لالتزاماتها المنصوص عليها فى اتفاقية الحد من الانتشار النووى.

ولوضع حد للأزمة التى تفاقمت - والتى سعت من خلالها الإدارة الأمريكية إلى إحالة إيران إلى مجلس الأمن لما ارتأته من عدم انصياع إيران لمعاهدة حظر الانتشار النووى - تم التوصل إلى اتفاق جديد فى أكتوبر ٢٠٠٣، أخذت بمقتضاه ثلاث دول أوروبية (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) عرفت نفسها بـ (الترويكا الأوروبية - Eu-3) على عاتقها القيام بمفاوضات مباشرة مع إيران نيابة عن المجتمع الدولى، وقد أعطى الغياب المستمر لأى علاقات دبلوماسية مباشرة بين الولايات المتحدة وإيران - والتى قطعت نتيجة لأزمة الرهائن فى عام ١٩٨٠ - الأوروبيين دوراً قيادياً، ولكنهم لم يكونوا بالضرورة القوة التى يمكن أن تساوم حول اهتمامات إيران الأمنية - وقد ازدادت هذه الاهتمامات الأمنية بالنسبة لإيران عندما ارتبطت بالوجود العسكرى الأمريكى فى أفغانستان منذ عام ٢٠٠١، والعراق منذ عام ٢٠٠٣.

وكانت الترتيبات التى توصلت إليها الترويكا الأوروبية مع إيران، أنه فى مقابل تعليق إيران لأنشطتها النووية وانصياعها إلى البروتوكول الإضافى لمعاهدة الانتشار النووى - وهو امتداد لاتفاق السلامة النووية الذى أبرمته إيران مع الوكالة الدولية للطاقة النووية، والذى يسمح بتفتيشات إضافية مفاجئة للوكالة - انه سيتعين على الدول الأوروبية الثلاث البحث عن خيارات تساعد إيران على تطوير برنامج نووى للأغراض المدنية البحتة، مصحوبة بمبادرات تجارية. ومنذ البداية، وطوال العامين اللذين أعقبا هذه المحادثات ساد نوع من التوتر نتيجة لوجود مناخ من الشك وعدم الثقة يشابه ذلك الذى

أدى إلى بروز الاتفاق أصلاً. وفى فبراير ٢٠٠٤ سادت المخاوف من أن إيران لا تزال مستمرة فى تمهيد الطريق للعودة لتخصيب اليورانيوم لأغراض التسلح النووى - وتواكب ذلك فى نوفمبر ٢٠٠٤ مع كشف قيام شبكة العالم النووى الباكستانى عبد القدير خان - أبو البرنامج النووى الباكستانى - بتزويد إيران وكوريا الشمالية وليبيا بخطط ومعدات نووية منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضى.

وفى أعقاب موافقة البرلمان الإيرانى فى أكتوبر ٢٠٠٤ على قانون- يسمح باستئناف نشاطات تخصيب اليورانيوم، أدى تصاعد الأزمة النووية الإيرانية بعد ذلك إلى عقد اتفاق آخر بين إيران والترويكا الأوروبية فى نوفمبر ٢٠٠٤، تم التوصل إليه فى باريس: تتعهد إيران بموجبه بتعليق تخصيب اليورانيوم فى مقابل اقتراحات محددة ومفصلة من جانب الدول الأوروبية الثلاث. وكان الأمل بأن السعى لمساعدة إيران فى برنامجها النووى المدنى الخالص، من خلال اقتراحات ببناء مفاعل نووى يعمل بالماء الخفيف، والذى لا يحتاج إلى يورانيوم مخصب بدرجة عالية مما يستخدم فى صنع الأسلحة النووية كوقود لتشغيله، سوف يعطى إيران الحافز الكافى لمد تعليقها اختيارياً لعمليات التخصيب، ثم إلى عزوفها الكامل والنهائى عن البحث لامتلاك طاقة نووية محلية.

وقد كشف رأى المفاوضين الإيرانيين آنذاك - حسن روحانى - أن ذلك لم يكن أبداً خياراً يسعد الإيرانيين، فلم يكن النزاع من وجهة النظر الإيرانية فقط حول طموحات إيران النووية، بل كان متعلقاً أيضاً بمسائل السيادة الإيرانية وحقوقها القومية. ففى عصر لم توقع فيه عقوبات على أى من الهند وباكستان (وهما دولتان نوويتان منذ عام ١٩٩٨) - ناهيك عن إسرائيل - لتطويرهم أسلحة نووية خارج قيود الوكالة الدولية للطاقة النووية، لذلك تمسك المفاوضون الإيرانيون بذريعة حق إيران فى برنامج لتخصيب اليورانيوم للأغراض النووية المدنية، وهو حق غير قابل للتفاوض بموجب نصوص كل من معاهدة الحد من الانتشار النووى واتفاقية السلاح الملحق به فى عام ٢٠٠٣، وظل هذا هو الموقف الإيرانى حتى أوائل عام ٢٠٠٦.

أما الأمر الذى كان حقيقة محل خلاف، فهو تلك الوسائل التى تبناها الإيرانيون لمحاولة إقناع المجتمع الدولى بأن هذا هو كل هدفهم من وراء برنامجهم النووى أى فقط (الاستخدام السلمى للطاقة النووية). ففى خطاب ألقاه حسن روحانى فى سبتمبر ٢٠٠٦ كشف بنفسه أن فريق المفاوضين الأيرانى غالباً ما كان يلجأ إلى تكتيكات للتعطيل والمراوغة والخداع مع الأوروبيين من أجل كسب الوقت اللازم لتحقيق التقدم المطلوب فى العمل الفنى التحضيرى للعودة إلى تخصيب اليورانيوم.

وبحلول شهر أغسطس ٢٠٠٥، تأكد هذا الانطباع. ففى أعقاب انتخاب أحمدى نجاد للرئاسة الإيرانية، أعلنت إيران من جانبها بأن تعليقها للنشاط النووى لن يكون دائماً، وأن مصنع تحويل اليورانيوم فى أصفهان سوف يستأنف عمله فى نهاية الصيف. وبعد ذلك بفترة وجيزة رفض الإيرانيون اقتراحات الترويكا الأوروبية لتزويدهم بمفاعل نووى يعمل بالماء الخفيف. ففى أول خطاب للرئيس الإيرانى أحمدى نجاد أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر ٢٠٠٥، أوضح بجلاء أن إيران لن تقبل تزويد برنامجها النووى بالوقود اللازم من دول أخرى. كما أعاد التأكيد على نوايا إيران السلمية واعتراضها على وجود أسلحة نووية فى منطقة الشرق الأوسط، حيث قال: إنه طبقاً لمبادئنا الدينية فإن الجرى وراء امتلاك أسلحة نووية يعتبر محرماً.

وفى مكان آخر من جهاز الأمم المتحدة، لم يصدق هذا التأكيد من جانب الرئيس الإيرانى. ففى ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٥، تبنى مجلس محافظى الوكالة الدولية للطاقة النووية قراراً آخر صوت لصالحه ٢٢ عضواً، وعارضته دولة واحدة هى فنزويلا، وامتنع ١٢ عضواً عن التصويت - كشف هذا القرار عن أن عدم التزام إيران بإقرار الحقيقة بشأن برنامجها النووى، يشكل عدم انصياع للاتفاقيات الموقعة من جانبها بشأن إجراءات السلامة النووية، وهو ما أتاح المجال لإثارة تساؤلات هى من اختصاص مجلس الأمن. وحتى مع مناقشة طبيعة عدم انصياع إيران، فإن هذا القرار أغلق الطريق تماما أمام عودة إيران إلى مائدة المفاوضات، وفتح الطريق لاقتراحات كثيرة مباشرة، من قبل

الترويكا الأوروبية والولايات المتحدة، بأنه يجب على الوكالة الدولية للطاقة النووية أن تحيل أنشطة إيران النووية الى مجلس الأمن الدولى.

أن إعادة انتخاب جورج بوش لرئاسة الولايات المتحدة فى نوفمبر ٢٠٠٥، شهد أيضا العودة إلى فكرة دول محور الشر التى أول ما صرح بها كان فى خطابه فى يناير٢٠٠٢. فبالإضافة إلى الزعم بالتعديات النووية من جانب هذه الدول، جددت الولايات المتحدة لإشارة إلى دور إيران باعتبارها من الدول الراعية للإرهاب فى المنطقة. وفى المقام الأول من خلال دعمها لحزب الله فى لبنان والجناح العسكرى لحماس فى فلسطين. فقد أرجع المسئولون الأمريكيون القلاقل المتزايدة فى المحافظات الجنوبية بالعراق، والتى يسيطر عليها الشيعة، إلى عملاء إيران الذين يمدون المتمردين العراقيين بالأسلحة كما يقومون بتدريبهم. وعلى نفس الأهمية بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة فى العراق، كانت الاهتمامات بأن الحكومة الجديدة التى تشكلت بعد الانتخابات الوطنية التى جرت فى العراق فى ١٥ ديسمبر ٢٠٠٥، جاءت أغلبيتها من الأحزاب ذات التوجهات الدينية الشيعية المتأثرين بشدة بتحالفاتهم مع النظام الحاكم فى طهران. حيث قضى الكثيرون منهم سنوات هناك فى المنفى (إبان حكم نظام صدام حسين).

إن الشغل الشاغل للولايات المتحدة هو حماية أمن إسرائيل، الدولة التى من المفترض أن تكون الأولى التى سيصيبها الضرر إذا نجحت إيران فى تطوير أو امتلاك سلاح نووى. وفى هذا الصدد كانت تصريحات أحمدى نجاد بداية من النصف الثانى لعام ٢٠٠٥ تدعو إلى وجوب إزالة إسرائيل من الوجود، وأن المحرقة التى أبيد فيها اليهود لم تكن سوى أحداث تاريخية ملفقة، وقد استغلت إسرائيل ومؤيدوها فى إدارة بوش هذه التصريحات فى تأكيد دعاويهم بأن إيران تمثل الخطر الأكبر على مصالح إسرائيل والولايات المتحدة فى المنطقة.

وبجانب المخاوف من نوايا إيران النووية، كانت أيضا القلاقل فى ازدياد من نمو قدرات إيران فى الأسلحة التقليدية. ذلك أن ترسانة الأسلحة الإيرانية تشتمل على جيل

جديد من الصواريخ الباليستية شهاب-٣، كشف النقاب عنها فى عام ٢٠٠٥، ويصل مداها إلى ١٠٠ اكم. وباستطاعة هذه الصواريخ الوصول إلى إسرائيل، ولكن الطريق لازال طويلا أمام إمكانية تزويدها برؤوس نووية.

كما أن الصاروخ شهاب-٤ الجارى تطويره من المتوقع أن يصل مداه إلى ٢٠٠٠كم، هذا فى الوقت الذى تسعى فيه إيران لامتلاك تكنولوجيات الفضاء (حيث تدعى ظاهريا بأن ذلك لأغراض إطلاق أقمار صناعية ذات استخدامات مدنية)، كل ذلك أضاف شكوكا كثيرة حول النوايا الحقيقية لإيران، وقدراتها الفنية التى تنفذ بها خططها.

قوة إيران من خلال مسيرة عام ٢٠٠٦ لقد أثر تصلب المواقف بين الولايات المتحدة وإيران سلبا على إعداد المسرح للمشادة النووية بينهما والتى سيطرت على النصف الأول من عام ٢٠٠٦. ولقد أدى تغيير الرئاسة فى إيران ليس فقط إلى زيادة مراوغاتها على الجبهة الدبلوماسية، ولكن أيضا تشددا فى لغة التخاطب والمواقف الرسمية. ولقد أدى تجديد رئاسة بوش للولايات المتحدة الى تركيز الجهود لمواجهة نفوذ إيران، مع اعطاء الأولوية المطلقة للاهتمام بالمسألة النووية، بما فى ذلك كل من الانفراجات الدبلوماسية والتهديد بالعقوبات، وبدون استبعاد استخدام القوة فى النهاية.

واعتباراً من منتصف يوليو ٢٠٠٦ تغير المفهوم مرة أخرى، حيث طغى اندلاع الحرب بين حزب الله وإسرائيل على جدول أعمال قمة الدول الثمانى الصناعية الكبرى. حيث فرضت هذه الحرب على قادة مجموعة هذه الدول الثمانية أزمة أكثر إلحاحا، كان عليهم التعامل معها فى الحال بدلا من مناقشة جدول الأعمال الذى يبحث فيما إذا كان عليهم إحالة إيران الى مجلس الأمن. وسرعان ما لمحت إسرائيل والولايات المتحدة وبريطانيا أيادى إيران- سوريا فى تحديد توقيت شن حزب الله لعملية خطف الجنديين الإسرائيليين ودعمهما لعملياته.

وإذا كان من غير المحتمل أن تكون إيران هى التى دفعت حزب الله لشن غارته فى ١٢ يوليو، إلا أن هناك بعض الشك فى أن يكون ما قام به حزب الله قد تم دون الرجوع إلى

المصدر الرئيسى لدعمه ومساندته ماليا وعسكريا وأيديولوجيا، والحصول على موافقته. كما كان توسيع الصراع أيضا متزامنا مع محاولات إيران فى تواكب مصالحها الاستراتيجية مع أولئك اللاعبين الآخرين داخل وخارج الشرق الأوسط فى أوائل عام٢٠٠٦.

ففى أوائل عام ٢٠٠٦ - وعلى سبيل المثال- استغل المفاوضون الإيرانيون احتمالية الوصول إلى اتفاق مع روسيا بشأن اقتراحها لتدوير الوقود النووى الإيرانى على أراضيها، فى توسيع شقة الخلاف فى الرأى بين الولايات المتحدة والترويكا الأوروبية بشأن وجوب إحالة إيران إلى مجلس الأمن لانعدام شفافيتها فى التعامل مع مفتشى الوكالة الدولية للطاقة النووية.

ومنذ سبتمبر٢٠٠٥ عندما أعلنت الوكالة الدولية للطاقة النووية أن إيران ماضية فى انتهاك اتفاقية السلام النووية، أصرت إيران على الإجابة على كل أسئلة الوكالة المتعلقة بأنشطتها التكنولوجية النووية. وقد أدى عدم التقدم الملموس الى زيادة القلق حول نوايا إيران. وقد نجم عن فشل المباحثات مع روسيا حول الإمكانات البديلة لتخصيب اليورانيوم أن قدمت الوكالة الدولية للطاقة النووية تقريراً الى الأمم المتحدة فى ٨ مارس ٢٠٠٦ عبر عن مخاوفها من تطور البرنامج النووى الإيرانى. وقد أدى هذا إلى فتح الباب على مصراعيه أمام الولايات المتحدة والترويكا الأوروبية لكى ينشطوا فى تهديدهم باحالة إيران إلى مجلس الامن.

وعلى الرغم من الضغط المشترك الذى مارسته الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا على زملائهم الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن، فان كلا من الصين وروسيا لم يوافقا على إصدار قرار من المجلس يكون ملزما قانونيا لايران. فكلتا الدولتان قاومتا تقييم الموقف باعتبار أن ايران تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وقد أدى هذا الموقف بالولايات المتحدة لأن تسمح لنفسها باعتبارها المسئولة ولها السلطة فى اللجوء الى العمل العسكرى ضد إيران دون الرجوع فى هذا الشأن الى مجلس الأمن، مثلما فعلت

ذلك فى حالة سابقة استخدمت فيها القوة ضد العراق عام ٢٠٠٣. وكنتيجة لهذه المقاومة من جانب الصين وروسيا، أصدر مجلس الأمن بيانا وليس قراراً يطالب إيران بالاستجابة للوكالة الدولية للطاقة النووية، وعليها أن تفى بكل ما تطلبه منها فى غضون شهر.

وتحت الضغط، كان النظام الإيرانى مصراً فى إجابته على المطالب الدولية على إعلان التحدى مع إعادة التأكيدات القوية على حقوق ايران السيادية. وإلى حد كبير كان ذلك فى صالح إيران. ففى تجاهل واضح لتاريخ آخر ابريل كموعد نهائى حدده بيان مجلس الأمن تلبى فيه إيران مطالب الوكالة الدولية للطاقة النووية، أعلن الرئيس أحمدى نجاد أمام مؤتمر إيرانى كبير فى ١١ ابريل٢٠٠٦ أن إيران نجحت فى إنتاج قدر كاف من اليورانيوم المخصب يمكنها من الانضمام الى مجموعة الدول التى تملك التكنولوجيا النووية. وحتى مع أن إثبات ذلك يحتاج الى التحقق منه، فإنه على أى الأحوال يعتبر إنتاج إيران لليورانيوم المخصب أقل بكثير جدا عن الحجم المفترض إنتاجه واللازم لصنع سلاح نووى، وهو ما يتطلب توفير عدة آلاف من أجهزة الطرد المركزى، إلا أن التأكيد العلنى الذى أطلقه أحمدى نجاد كان له رد فعل رمزى هائل.

وبعيدا عن التهديدات بفرض عقوبات اقتصادية وسياسية وإجراءات أخرى عسكرية مفترضة مارستها الولايات المتحدة ومجموعة الترويكا الأوروبية فى بداية هذا العام، فإنه فى مايو ٢٠٠٦ حثت الترويكا الأوروبية الولايات المتحدة أن تقدم لإيران قائمة مكتوبة بحوافز تشجيعية يمكن أن تثنيها عن موقفها، وتحذرها فى نفس الوقت شفويا ومن خلال اتصالات غير علنية من عواقب عدم تخليها عن طموحاتها النووية. وحتى مع التغيير الجذرى فى التكتيكات الأمريكية – والذى انعكس فى العرض الذى قدمته كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية بإجراء محادثات مباشرة مع ايران، مخالفة بذلك قطيعة دبلوماسية استمرت ٢٧ عاما، ولكن اشترطت رايس أن تثبت ايران بدليل محقق وصريح أنها توقفت فعلا عن كل نشاطاتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم كان رد

فعل إيران على هذه المقترحات متوقعا. فبينما رحبت طهران بقائمة الحوافز التى قدمها لها خافير سولانا الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبى للسياسة الخارجية والأمنية بنفسه فى ٦يونيو٢٠٠٦، فقد رفض المسئولون الإيرانيون الموعد النهائى الذى حددته مجموعة الترويكا الأوروبية والولايات المتحدة - وهو يوم ٢٦ يونيو - لأن هذا الموعد لا يسمح لهم بالوقت الكافى لدراسة النتائج السياسية والقانونية المترتبة على هذه المقترحات. وفى استجابة لإعلان الرئيس أحمدى نجاد أمام الجماهير بأن إيران سترد على هذه المقترحات فى آخر اغسطس، قامت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى بتأجيل موعد الرد الى ٥ يوليو، ثم بعد ذلك الى ١٢ يوليو لكى يتوافق مع بداية اجتماعات قمة الدول الصناعية الثمانى الكبرى، إلا أنه لم يكن لاى من هذه التعديلات فى المواعيد أية فائدة. ولكى يزداد الطين بلة، رد الزعيم الروحى الأعلى فى إيران آية الله خامنئى على عرض الولايات المتحدة بإجراء محادثات مباشرة مع إيران، معلنا أيضا فى نهاية شهر يونيو بأن المفاوضات مع أمريكا ليس لها أية فائدة لنا، وإننا لسنا فى حاجة لمثل هذه المفاوضات.

وحتى مع محاولة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى إحياء محاولات يوليو ٢٠٠٦ للحصول على موافقة الأمم المتحدة باتخاذ موقف دولى أكثر حزما ضد إيران، فإن احتمالية صدور قرار من مجلس الأمن يوصف إيران بأنها تشكل تهديدا ملحا على السلام والأمن الدوليين، مازالت بعيدة حيث فشلت الجهود فى التوصل بمثل هذا القرار. وعندما استحوذ الصراع المسلح بين إسرائيل وحزب الله على مركز الاهتمام اعتبارا من منتصف يوليو، فان النتائج التى ترتبت على فشل إسرائيل فى هزيمة حزب الله بالوسائل العسكرية، دعمت من موقف إيران باعتبارها بؤرة ارتكاز إقليمى، وقادرة على مقاومة السياسة التى تقودها

الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط. وقد يكون النظام الإيرانى متبنيا سياسة العمل بهدوء فى الخفاء عند اندلاع الصراع، ولكنه كان قادراً على استغلال ضعف الجهود الدبلوماسية الأمريكية فى حل الأزمة، ومفضلا العمل على تحسين وضعه الإقليمى فى المدى الطويل.

وفى ٣١ يوليو أقر مجلس الأمن القرار رقم ١٦٩٦، حيث صوت لصالحه ١٤ عضوا وعارضته قطر، والذى نص على أن الوكالة الدولية للطاقة النووية مازالت غير قادرة على تقديم تأكيدات حول المواد النووية الإيرانية غير المعلن عنها، بجانب أنشطتها النووية وذلك بعد أكثر من ثلاث سنوات، وطالب القرار إيران بإيقاف كل الأنشطة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وإعادة المعالجة، بما فى ذلك أعمال الأبحاث والتطوير، كما أعطى القرار إيران مهلة شهر واحد لتفعيل ذلك، أو فإن عليها أن تواجه احتمالية فرض عقوبات سياسية واقتصادية حتى يكون قرار المجلس مؤثرا.

ويعتبر هذا القرار ذا مغزى لكونه يستند الى حد ما الى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والى المادة ٤١ منه التى تهدف الى منع وعدم تفاقم الموقف، وفى حالة عدم الامتثال تنحو الى اتخاذ إجراءات غير عسكرية فقط (طبقا للمادة٤١) وفى ضوء اعتبارات أخرى. وتعتبر نهاية أغسطس فترة أخرى حرجة فى مداولات مجلس الأمن.[1]

مدركات الأمن ورؤية القيادة الإيرانية للسلاح النووى*

هناك بطبيعة الحال ارتباط كبير بين مدركات الأمن ورؤية القيادة الإيرانية للسلاح النووى، بل ورؤيتها لدور القوة العسكرية فى السياسة الخارجية الإيرانية ككل. وتركز سياسة الأمن القومى الإيرانى على مجابهة التهديدات والاستفادة من الفرص القائمة فى البيئة الإستراتيجية المحيطة بإيران، وتركز أهداف السياسة الدفاعية الإيرانية على محورين رئيسيين: أولهما امتلاك القدرة على الدفاع عن الأراضى الإيرانية، فى مواجهة التحرشات الأمريكية والإسرائيلية، التى ازدادت عقب الاحتلال الأمريكى للعراق عام ٢٠٠٣، أما المحور الثانى فهو يتمثل فى تعزيز الدور الإستراتيجى الإقليمى لإيران، سواء فى منطقة الخليج أو الشرق الأوسط أو بحر قزوين أو آسيا الوسطى أو جنوب غرب آسيا.

---

(١) حسام سويلم، إيران وجيرانها والأزمات الإقليمية، سلسلة قراءات إستراتيجية، مركز الأهرام للبحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية، مارس ٢٠٠٧.

* أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووى الإيرانى (آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد)، مركز الدراسات والبحوث السياسية والاستراتيجيةبمؤسسة الأهرام، الطبعة الأولى، القاهرة ٢٠٠٥.

ففيما يتعلق بالتهديدات الأمريكية لإيران، فمن المعروف أن العلاقات الإيرانية _ الأمريكية تعانى من توتر مزمن منذ قيام الثورة الإيرانية فى عام ١٩٧٩، وما أعقبها من أزمة الرهائن الأمريكيين، التى مثلت إهانة شديدة للولايات المتحدة، وتركت أثرًا نفسيا سلبيا لدى الجانب الأمريكى ما زال قائما، بدرجة ما، حتى الآن برغم مرور أكثر من ربع قرن على هذه الأزمة.

وقد تضاعف التوتر بين الجانبين بفعل بروز عدد من محاور الخلاف بين الجانبين بشأن العديد من القضايا، لعل أبرزها الموقف الإيرانى الرافض لوجود إسرائيل، ورفضها لعملية التسوية العربية _الإسرائيلية، بالإضافة إلى القلق الأمريكى من إصرار من إيران على تطوير قدراتها العسكرية عموما، ومن إصرارها بصفة خاصة على تطوير قدراتها فى المجال النووى، وهى عملية ترى الإدارات الأمريكية المختلفة منذ أواخر الثمانينيات أنها تهدف لامتلاك السلاح النووى.

وعقب هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ فى الولايات المتحدة، اتجهت إدارة جورج بوش نحو تصعيد موقفها ضد إيران، وصنفتها كواحدة من دول ما يسمى بـ "محور الشر" منذ بداية عام ٢٠٠٢، فى حين أن إيران حاولت من ناحيتها تفادى الصدام مع الولايات المتحدة، سعيا إلى الخروج من دائرة الاستهداف الأمريكى وساعدت إيران الولايات المتحدة فى حرب أفغانستان، إلا أن ذلك لم يؤد إلى تحسن العلاقات بين الجانبين، كما تعاونت إيران تعاونا غير مباشر مع الولايات المتحدة أثناء حربها ضد نظام صدام حسين، حيث أغلقت حدودها فى وجه مجموعة أنصار الإسلام، كما أنها لم تحرك ساكنا تجاه انتهاك المقاتلات الأمريكية للمجال الجوى الإيرانى، بل إن إيران لم تحتج كثيرا على الصواريخ الأمريكية التى وقعت عن طريق الخطأ فى أراضيها، كما بدت إيران عموما مؤيدة ضمنيا للإطاحة بنظام عدوها اللدود صدام حسين.

وفى فترة ما بعد الحرب، دأبت الحكومة الإيرانية على نفى حدوث أى تدخل من جانبها فى شئون العراق الداخلية، سعيا لتفادى الصدام مع الولايات المتحدة، إلا أن ذلك

لم يمنع الإدارة الأمريكية من اتهام إيران بإثارة القلاقل فى أوساط شيعة العراق، وتحريضهم ضد الولايات المتحدة، وتدخلها الدائم فى الشئون العراقية مما أثار توترا مستمرا فى العلاقات بين الجانبين الأمريكى والإيرانى، كما بات مطروحا بقوة أن الولايات المتحدة على تنفيذ عملية عسكرية واسعة النطاق ضد إيران، أو على الأقل تكثيف الضغوط السياسية عليها من أجل الدفع فى اتجاه حدوث تحولات سياسية داخلية فيها.

وعلى الجانب الآخر، فإن السياسة الخارجية والدفاعية الإيرانية تركز على مواجهة هذه التحديات عبر منظومة متكاملة من الإجراءات، التى تركز على تطوير قدرات إيران الشاملة، لاسيما فى مجال القدرات التسليحية، لقواتها المسلحة، علاوة على تنشيط العمل فى برنامجها النووى. وإلى جانب ذلك، تسعى إيران إلى بناء شبكة من الروابط والتحالفات فى الدوائر الجيوبوليتيكية المحيطة بها، لاسيما فى الخليج والشرق الأوسط وبحر قزوين، من أجل امتلاك قدرة أكبر على مواجهة التهديدات المختلفة، جنبا إلى جنب مع زيادة فرص إيران فى تعزيز مكانتها الإقليمية وحماية مصالحها الإستراتيجية.

وفى هذا الإطار، تحتل القدرات النووية مكانة محورية فى جهود تطوير قدرات إيران الشاملة منذ أواخر الثمانينات، وذلك كجزء من عملية إعادة البناء التى بدأتها القيادة الإيرانية عقب انتهاء الحرب مع العراق، إلا أن الغموض ظل محتدما منذ ذلك الحين بشأن ما إذا كان الاهتمام بالقدرات النووية مندرجا فقط فى الإطار المدنى، أم أن هناك أهدافا ودوافع عسكرية وراء هذا الاهتمام.

وفى هذا السياق، فإن القيادة الإيرانية ربما ترى فى الأسلحة النووية مصدرًا للهيبة والمكانة، وأداة لمضاعفة القوة العسكرية الإيرانية، وهو ما كانت إيران تفتقده أثناء الحرب مع العراق. فالأسلحة النووية عموما تلعب دورا محوريا فى دعم مكانة الدول المالكة لها وتعزيز دورها فى القضايا الخارجية، ولتفتيت تحالفات الخصوم وتخويف الجيران. وكان لجانبان الإيرانى والعراقى قد استخدما الأسلحة الكيميائية ضد بعضهما البعض أثناء

الحرب، وكان ذلك عاملا حاسما لدعم قدرة بغداد على إجهاض تكتيك "الموجات البشرية" الذى كانت إيران تعتمد عليه، كما كان عاملا رئيسيا فى إلحاق الهزيمة بإيران.

وتستند هذه التحليلات على تصريحات متناثرة صدرت فى مناسبات نادرة من بعض القادة الإيرانيين، لعل أبرزها تصريحات على أكبر هاشمى رفسنجانى فى عام ١٩٨٨، فى لقاء له مع القوات المسلحة، حينما كان رئيسيا لمجلس الشورى وقائما بأعمال القائد الأعلى للقوات المسلحة، والتى تحدث فيها عن أن "إيران يجب أن تعمل على تسليح نفسها بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية لأغراض دفاعية، لأن الحرب علمتنا أن القوانين الدولية هى مجرد قصاصات من الورق. وكانت هذه الأسلحة حاسمة جدًا أثناء الحرب مع العراق، واتضح لنا أن التعاليم الأخلاقية ليس لها تأثير فعال حينما تصل الحرب مع العراق، واتضح لنا أن التعاليم الأخلاقية ليس لها تأثير فعال حينما تصل الحرب إلى مرحلة خطيرة، إذ لا يحترم العالم قراراته، ويغمض عينيه إزاء الانتهاكات والاعتداءات التى تقع فى ميادين القتال، ويجب علينا أن نجهز أنفسنا بالأسلحة الكيميائية والبكتيرية والإشعاعية، لأغراض دفاعية وهجومية، ويجب علينا من الآن فصاعدًا أن نستغل الفرصة لأداء هذه المهمة. وهناك أيضا تصريحات نائب الرئيس الإيرانى السابق أية الله مهاجرانى فى ٢٣ أكتوبر ١٩٩١، التى أشار فيها إلى امتلاك إسرائيل للسلاح النووى يجعل من الضرورى على الدول الإسلامية أن تتزود بنفس هذا السلاح، ويجب أن تناضل من أجل الحصول عليه.

وعقب وصول الرئيس محمد خاتمى إلى رئاسة الدولة الإيرانية فى عام ١٩٩٧، برزت تكهنات بأن البرنامج النووى الإيرانى سوف يتم التعامل معه بمنهجية جديدة تماما، وفق المنظور الإصلاحى الواقعى البراجمانى الذى يميز سياسات الرئيس خاتمى وكبار مساعديه من الإصلاحيين، إلا أن الممارسة العملية تشير إلى أنه لم تكن هناك تحولات ملموسة فى سياسة إيران النووية فى عهد خاتمى، بالمقارنة مع ما قبلها، بل على العكس كان هذا العهد هو الذى شهد تكثيفا شديدًا فى الأنشطة النووية، ثم جاء اندلاع

الأزمة عقب الكشف عن قيام إيران بإقامة منشأتين لتخصيب اليورانيوم وإنتاج الماء الثقيل.

وتعود هذه الاستمرارية الملموسة فى النشاط النووى الإيرانى إلى اعتبارات عديدة، لعل أبرزها أن المسألة النووية تعتبر مسألة إجماع وطنى فى إيران، ولم يكن متاحا للرئيس خاتمى وكبار مساعديه إحداث أى تحول فى سياسة إيران فى هذا المجال، لاسيما أنه لم يكن هناك ما يشجع على إحداث هذا التحول، فى ظل استمرار السياسة الأمريكية المعادية لإيران، كما كان التيار المحافظ وما يزال مسيطرا على أغلب مؤسسات النظام السياسى الإيرانى، لاسيما مكتب المرشد الأعلى ومجلس صيانة الدستور ووزارات الدفاع والاستخبارات والأمن الداخلى والحرس الثورى، وكان هذا التيار على ما يبدو هو صاحب اليد العليا فى تسيير السياسة الإيرانية بدرجة أكبر من مؤسسة الرئاسة.

وكانت مسألة امتلاك إيران للسلاح النووى موضوعا للجدل الداخلى فى إيران فى بعض المناسبات، كان أبرزها مناسبة التجارب النووية الهندية والباكستانية، والتى أثارت احتمال نشوء سباق تسلح نووية فى منطقة جنوب وجنوب غرب آسيا، وهو ما دعا البعض فى إيران إلى المطالبة بأن تمتلك إيران أيضًا السلاح النووى، فى حين أن البعض الآخر ذهب إلى أن ذلك لن يحقق لإيران مزيدًا من الأمن، بل على العكس سوف يحقق لها قدرا أكبر من انعدام الأمن، لاسيما مع الولايات المتحدة، وهو ما رد عليه آخرون بأن الولايات المتحدة تعتبر إيران بالفعل عدوة لها، أى أن العلاقات سيئة بما فيها الكفاية بين الجانبين ويركز هذا التيار أيضًا على أن منطقة الشرق الأوسط - التى تطمح إيران لأن تلعب دورًا رئيسيا بها _ تتمس بوجود عدد من القوى النووية _ سواء إسرائيل أو باكستان، علاوة على بعض دول الجوار الأخرى، مثل روسيا وكازاخستان، كما يمتلك العراق قدرة نووية كامنة، برغم التطورات العاصفة التى مر بها بعد الاحتلال الأمريكى. ويخلص هذا التيار إلى أنه إذا أرادت إيران أن تلعب دورًا إقليميا محوريا فى منطقة يوجد بها بعض اللاعبين النوويين، فإنها تحتاج هى الأخرى لامتلاك السلاح النووى.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك عددًا قليلا من الأكاديميين والسياسيين والعسكريين يطالب بانسحاب إيران من معاهدة منع الانتشار النووى، وأن تطور سلاحا نوويا فى أسرع وقت ممكن، وذلك استنادًا إلى عدد من المتغيرات: الموقف العدائى الذى يتبناه المجتمع الدولى إزاء إيران، والبيئة الإقليمية المضطربة التى تعيش فيها إيران، ولما توفره هذه الأسلحة من رادع مثالى فى مواجهة التهديدات التى تعانى منها إيران. وسوف تساعد الأسلحة النووية إيران على الحفاظ على سلامة أراضيها وصيانة أمنها ودعم مكانتها الإقليمية والدولية.

أهم المواقع النووية الإيرانية

توجد فى إيران عشرة مواقع نووية معلنة، تتنوع ما بين مناجم لاستخراج اليورانيوم، أو مصانع لتنقية الخام، أو مفاعلات نووية لتحويل أو تخصيب اليورانيوم، أو لأغراض البحوث العلمية.أول هذه المواقع هو منجم "ساغند"، الذى تم الكشف عن وجود خام اليورانيوم فيه عام ١٩٨٥، وكان من المزمع أن يبدأ المنجم والمصنع فى العمل مع بداية عام ٢٠٠٦، باستخدام ١٢٠ طناً من اليورانيوم الخام لإنتاج من ٥٠ إلى ٦٠ طن يورانيوم سنوياً.

الموقع الثانى هو مصنع "أردكان"، الذى يتم فيه تنقية اليورانيوم الخام كى يصبح يورانيوم خاماً مركزاً والذى يعرف باسم "الكعكة الصفراء"، ويمكن أن ينتج المصنع من ٦٠ إلى ٧٠ طن يورانيوم سنوياً.

ثالث المواقع النووية الإيرانية هو مصنع "جيهان"، الذى يتم تطويره لإنتاج نحو ٢٤ طناً من "الكعكة الصفراء" سنوياً.

أما الموقع الرابع فهو مفاعل "أصفهان"، ويتم فيه تنقية اليورانيوم من الشوائب، من أجل تحويله كيميائياً إلى غاز هكسا فلورايد اليورانيوم، ومن ثم يتم تبريده وتنظيفه إلى أن يصير صلباً.

الموقع الخامس هو مركز "نتانز"، والذى تستخدم فيه أجهزة الطرد المركزى لزيادة نسبة نظائر "اليورانيوم ٢٣٥" فى اليورانيوم الصلب النقى، وتستخدم مفاعلات الماء الخفيف لإنتاج الكهرباء، وتتطلب هذه العملية أن يصل تركيز "اليورانيوم ٢٣٥" إلى ما بين ٢,٥ إلى ٣,٥ فى المائة.

والموقع السادس يوجد فى شركة "كالاى" لتوليد الطاقة الكهربائية بالعاصمة طهران، ورغم أنه تم تفكيك مفاعل التخصيب بالشركة، فإن مفاعلات الأبحاث ومنشآت تخزين مخلفات الإشعاع، مازالت تعمل فى هذا الموقع.

ويوجد الموقع النووى السابع، والذى يعد أهم المواقع الإيرانية، فى "بوشهر"، حيث يضم الموقع مفاعلاً للماء الخفيف ساعدت روسيا فى بنائه، ويمكن أن ينتج مادة "البلوتونيوم المنضب"، التى تستخدم فى صنع الأسلحة النووية.

والموقع الثامن هو مفاعل "أراك" لأبحاث الماء الثقيل، الذى يمكن استخدامه فى إنتاج البلوتونيوم المنضب.

أما الموقع التاسع فهو "أناراك"، وهو موقع لتخزين المخلفات النووية.

ويوجد الموقع العاشر فى "خوزستان"، والذى مازال تحت الإنشاء، حيث تخطط طهران لإنشاء مفاعل جديد بالمنطقة.

الغموض يلف أهداف البرنامج النووى الإيرانى!

يثير البرنامج النووى الإيرانى جدلاً حاداً حول طبيعة الدوافع التى تحركه، فالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ومجموعة من الدول الغربية تتهم إيران بأنها تسعى إلى امتلاك السلاح النووى، فيما دأب المسؤولون الإيرانيون على تأكيد أن البرنامج الإيرانى يندرج فقط فى إطار الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وربما يصعب على المراقب للبرنامج النووى الإيرانى الجزم بالمسار الذى يسير عليه حالياً، وهل تخطى حدود الاستخدام السلمى للطاقة النووية أو فى سبيله إلى ذلك كما

تؤكد الولايات المتحدة الأمريكية، أم مازال محصوراً داخل هذا النطاق كما تؤكد غريمتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

فعلى كثرة الدلائل التى تثير علامات من الشك على أن إيران ترمى من وراء برنامجها النووى أكثر من مجرد إنتاج الطاقة النووية للاستخدامات الصناعية والتنموية فى البلاد، تتراكم الشواهد على أن طهران تحاول امتلاك أسرار الصناعة النووية السلمية داخل الإطار القانونى والشرعى الذى تسمح به معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

ومما يزيد الأمر غموضاً أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهى الهيئة الدولية المنوط بها الإشراف والرقابة على استخدامات الدول الأعضاء بها للطاقة النووية، " لم تدن إيران ولم تبرأ ساحتها فى الوقت نفسه" فيما يتعلق بمسألة الأهداف العسكرية لبرنامجها النووى.

ولكن إن كان يصعب القطع بالأهداف العسكرية التى يخفيها البرنامج النووى الإيرانى، فمن المرجح غالباً، أن النظام الإيرانى يريد من برنامجه ما هو أكثر من الطاقة الكهربائية، فالاهتمام المكثف بهذا البرنامج يزيد كثيراً فى رأى مراقبين عما تقتضيه الاستخدامات السلمية.

فيما يؤكد مراقبون وأكاديميون أن إيران تسعى فعلياً إلى امتلاك السلاح النووى أو على الأقل التقنية اللازمة لإنتاجه.

وقد ظل البرنامج النووى الإيرانى تحت المراقبة العادية حتى كشف منشق إيرانى بارز فى ١٤ أغسطس ٢٠٠٢، عن وجود موقعين نووين إيرانيين لا تعرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية عنهما شيئاً، وهما منشأة لتخصيب اليورانيوم فى نتانز ومنشأة للماء الثقيل فى أراك. ويوجد موقع نتانز على مسافة ١٠٠ ميل شمال أصفهان، أما أراك فيقع على مسافة ١٥٠ ميلاً جنوب العاصمة طهران.

ومنذ ذلك الوقت دخل البرنامج النووى منعطفاً جديداً باتت معه الدول الكبرى تنظر بعين الريبة والشك إلى الأنشطة النووية الإيرانية، فيما شددت الوكالة الدولية للطاقة

الذرية من أعمال مراقبتها لتلك الأنشطة، ليفرض الملف الإيرانى النووى نفسه كأحد الملفات الساخنة على الساحة الدولية الذى تشتد حرارته وتبرد وفق إيقاع التعاون الذى تبديه طهران مع المطالب الدولية.

وقد ساهمت الأحداث اللاحقة فى تعميق شكوك الدول الغربية، ولتعلن الولايات المتحدة الأمريكية أن البرنامج النووى لإيران ما هو إلا ستار لبرنامج نووى عسكرى يهدف إلى إنتاج القنبلة النووية، وهو ما تنفيه إيران جملة وتفصيلاً.

وقد توجه مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى موقع نتانز فى ٢١ فبراير عام ٢٠٠٣ ليجدوا عدة منشآت من بينها مصنع لتخصيب اليورانيوم مصمم ليحوى آلاف أجهزة الطرد المركزى. كما وجدوا آثار ليورانيوم مخصب لدرجة ٣٦ فى المئة، لكن ثبت فيما بعد أنها ناتجة عن أجهزة ملوثة استقدمت من باكستان. وخلصت الوكالة فى تقريرها فى نوفمبر عام ٢٠٠٣ إلى أنه " لا يوجد دليل، حتى الآن، على أن المواد النووية غير المعلنة (فى نتانز) والأنشطة المتعلقة بها مرتبطة ببرنامج أسلحة نووية."

غير أن شهادة البراءة هذه لم تكن سوى لفترة مؤقتة، إذ عادت الوكالة فى تقريرها المقدم إلى مجلس الأمن فى ٢٨ أبريل لتقول إنها "ليست قادرة على التقدم بجهودها فيما يتعلق بتقديم ضمانات بشأن غياب أى مواد أو أنشطة نووية غير مصرح بها فى إيران، بسبب بعض الثغرات فى معرفة الوكالة، من ضمنها تعذر معرفة دور الجيش الإيرانى فى البرنامج."

وذكر التقرير أيضاً وجود " ثغرات فى معلومات الوكالة تتعلق بالمدى الذى وصل إليه برنامج أجهزة الطرد المركزى الايرانية ومحتواه."

إضافة إلى ما أشار إليه التقرير من وجود "أسئلة مازالت معلقة بشأن بعض أجزاء البرنامج النووى الإيرانى، وأن طهران لم تقدم وثيقة طلبها المفتشون تتعلق بأجزاء يمكن أن تشملها عملية تصنيع قنبلة."

ولم تكترث إيران بتقرير الوكالة، وقال المندوب الإيرانى لدى الأمم المتحدة جواد ظريف، إن إيران لن تستجيب لضغوط المجتمع الدولى.

الأهداف سلمية كما تراها إيران

تهدف إيران من وراء برنامجها النووى، كما يعلن مسؤولوها، إلى تأمين ٢٠ فى المائة من الطاقة الكهربائية التى تحتاج إليها البلاد، لاسيما فى ضوء الزيادة السكانية المطردة، والخطط الاقتصادية الطموحة للبلاد التى تسير قاطرة اقتصادها بوتيرة تصل إلى حوالى ٥ فى المائة سنوياً.

كما تسعى طهران إلى تقليل الاعتماد على ثروتها الكبيرة من النفط والغاز الطبيعى بهدف زيادة صادراتها النفطية والحصول على مزيد من عائدات العملة الصعبة، وذلك فى إطار سياسة أشمل تهدف إلى تنويع مصادر الطاقة، عدا النفط الذى سينضب يوماً ما.

وصحيح أن إيران تمتلك احتياطات هائلة من مصادر الطاقة تبلغ ٩٠ مليار برميل من النفط و٢٠ ألف مليار متر مكعب من الغاز، مما يجعلها فى المرتبة الثانية عالمياً لجهة احتياطات النفط، إلا أن صناعة الطاقة تعانى العديد من المشكلات الفنية والإدارية مما يضطر إيران إلى استيراد كميات كبيرة من البنزين للاستهلاك المحلى.

ويرى محللون أن خطط إيران لإنتاج الطاقة النووية تنبع من أن الدولة أنفقت كثيراً من ثروتها القومية إبان حكم الشاه فى بناء القاعدة الأساسية لهذه الصناعة. وتصف ايران معارضة الغرب لبرنامجها النووى بأن لها دوافع سياسية وتستشهد على ذلك بعدم وجود معارضة لذلك البرنامج فى بداياته إبان حكم الشاه محمد رضا بهلوى حيث ساعدت الدول الغربية والولايات المتحدة فى إرساء دعائم ذلك البرنامج.

وتضيف أن الاعتراضات لم تظهر إلا بعد قيام الثورة الإسلامية بقيادة الخمينى، وبداية العداء بين طهران وواشنطن. كما تستند إيران فى أنشطة تخصيب اليوارنيوم،

وهى نقطة الخلاف الرئيسية بينها وبين الغرب، إلى البند الرابع من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية والذى ينص على حق الدول فى تطوير وإنتاج الطاقة النووية، ومن بينها تخصيب اليورانيوم للأغراض السلمية.

وتتبدى المعضلة فى أن الفروقات بين الاستخدام السلمى والحربى ليس كبيراً، فيمكن تطوير التقنية النووية للخروج بها من العباءة السلمية إلى الأخرى العسكرية. تخصيب اليورانيوم بمستويات منخفضة ينتج الوقود الضرورى للمولدات النووية، وفى مستوى أعلى ينتج المواد الضرورية لصنع قنبلة نووية.

بخلاف المآخذ التى أوردها تقرير الوكالة الدولية، والذى يثير شكوكاً قوية فى نوايا إيران من وراء برنامجها النووى، تردد الولايات المتحدة أن إيران لا تحتاج إلى الطاقة النووية لأنها تمتلك احتياطات ضخمة من النفط والغاز، مشيرة إلى أن الطاقة المتولدة عن النفط أرخص من نظيرتها النووية.

وفى شهادته أمام الكونجرس عام ٢٠٠٣ ادعى جون بولتون مندوب الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة، والذى كان يشغل وقتذاك منصب مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية، أن الغاز الطبيعى إذا استخدم فى إيران لتوليد الكهرباء يمكن أن يولد ٤٠٠٠ ميجاوات بما يعادل ٤ أضعاف ما ينتجه مفاعل بوشهر النووى.

ويرى مراقبون أن امتلاك إيران لاحتياطات هائلة من النفط والغاز يضعف الحجة الإيرانية بأن الغرض من المفاعلات النووية هو توليد الطاقة الكهربائية، فما الذى يدعو دولة نفطية إلى اللجوء للطاقة النووية بتكاليفها الاقتصادية الأعلى وأخطارها البيئية الهائلة.

ويؤكد هؤلاء أن إيران، التواقة منذ قيام دولتها الحديثة للعب دور إقليمى بصرف النظر عن أيديلوجيات حكامها، تعرف أن القدرات النووية العسكرية هى الضمان لهذا الدور فى منطقة أصحبت نووية بالفعل فى ضوء امتلاك إسرائيل وباكستان والهند لتلك القدرات.

ويبدو من غير المنطقى فى نظر المراقبين أن نستبعد، فى ظل سعى طهران الحثيث لفرض نفسها قوة إقليمية كبرى فى المنطقة، احتمال وجود أهداف عسكرية وأمنية دافعة للبرنامج النووى الايرانى، بل ربما كانت هذه الأهداف هى الأهم فى هذا البرنامج.

ويشير محللون سياسيون إلى أن نظام الملالى الحاكم فى إيران فكر فى امتلاك القنبلة النووية فى أعقاب الحرب العراقية التى اكتوى بنيران أسلحتها الكيميائية، واستخلص من ذلك أن عليه الاستعداد لأى مفاجآت حربية تكنولوجية جديدة.

وقد أصبح ذلك جزءاً من التفكير الاستراتيجى الإيرانى فى الثمانينيات والتسعينيات، وعزز ذلك التفكير الحظر الدولى الحاد الذى فرض على إيران فى مجال مبيعات السلاح.

وكما يشدد الإيرانيون على حتمية الاستمرار فى برنامجهم النووى وحتمية تخصيب اليورانيوم، فإن السنوات المقبلة ستنجلى عن حتمية صدام بين إيران وبين من يتربصون بها، لنرى هل سينتهى المشروع النووى الذى انطلق فى أكثر من موقع إلى إضاءة ليالى المدن الإيرانية بالكهرباء أم سيضىء لياليها القنابل؟

دراسة أمريكية تؤكد أن البرنامج النووى الإيرانى ليست له جدوى اقتصادية

خلص تقرير حديث أعده الباحثون فى اثنين من أكبر مختبرات البحث التابعة لوزارة الطاقة الأميركية إلى أن البرنامج النووى لإيران لا يتفق مع ما أعلنته الحكومة الإيرانية عن أن هدف البرنامج هو تطوير طاقة نووية للاستخدام فى الأغراض المدنية من أجل تحقيق استقلاليتها فى مجال الطاقة، وهو تقرير يمكن اعتباره غير موضوعى ومنحاز لأمريكا التى تسعى بطبيعة الحال لتصوير البرنامج الإيرانى منصب فى الأساس فى أغراض عسكرية.

وقال التقرير إن "هذا هدف مقبول بصفة عامة ويستحق السعى من أجل تحقيقه فى مجال التخطيط القومى، لكن من الواضح أن البرنامج النووى الإيرانى بهيكله الحالى لن

يحقق هذا الهدف، وفى الحقيقة فإنه قد يؤخر تحقيقه بتحويل رؤوس الأموال وغيرها من المصادر عن المشروعات التى قد تحل المشاكل الملحة لقطاع الطاقة وتساهم فى نهاية المطاف فى تحقيق الاستقلالية فى مجال الطاقة."

وكان الباحثون بمختبرى باسفيك نورث القومى، ولوس آموس القومى، قد أصدروا تقريرهم فى شهر آذار/مارس بعنوان "اقتصاديات استقلالية الطاقة فى إيران." ودار البحث حول البرنامج النووى لإيران والاستثمارات فى مجالات الطاقة البديلة بناء على أهميتها اقتصادية فحسب.

وتوصل الباحثون إلى أن الاستثمارات الضخمة الضرورية لكى تتمكن إيران من إنتاج الدورة الكاملة للوقود النووى ابتداء من التعدين أو الاستخراج إلى إنتاج الوقود، لا تبررها الاحتياطيات الهزيلة المتوفرة لديها من اليورانيوم ولن تسفر عن إنتاج الوقود النووى بأسعار على مستوى المنافسة العالمية.

وأضاف التقرير "إن هذه النتائج تدعو إلى التساؤل عن المغزى الاقتصادى للبرنامج، وتدعو إلى افتراض أن هناك عوامل أخرى قد تكون هى الدافع وراء الاتجاه نحو الحصول على قدرات نووية حقيقية.

وأشار التقرير إلى أن الأساس لأى برنامج نووى يستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتى هو وجود خام اليورانيوم الطبيعى الذى يمكن استخراجه وتحويله إلى وقود. غير أن ما تمتلكه إيران من احتياطيات اليورانيوم، المعروفة بأنها لا تتجاوز ١,٤٢٧ طنا متريا، ستكون كافية لإمداد برنامج تطوير مفاعلها النووى المقترح حتى العام ٢٠١٠ فحسب. وحتى إذا أخذت فى الاعتبار الاحتياطيات التى لم تستخرج بعد والتى تقدر بـ١٣,٨٥٠ طنا متريا، فإن وقود البرنامج سينفد بحلول العام ٢٠٢٣، أى بعد وقت قصير من استكمال مشروع إنتاج الطاقة السابع المقترح.

وتقول التقديرات الواردة فى التقرير إن تكلفة تطوير مرافق تصنيع الوقود النووى بالنسبة لإيران ستتراوح بين ٦٠٠ مليون إلى بليون دولار، كما يشير إلى أنه حتى مع

وجود تلك المرافق فإن إيران لن تكون لديها قدرة الإنتاج التى تتناسب مع إمداد مفاعل واحد بالوقود.وذكر التقرير أنه سيكون على إيران أن توفر استثمارات تساوى ١٠ إلى ٢٠ ضعفا مما استثمرته بالفعل فى مرافق الاستخراج والتصنيع لدعم مشروعات الطاقة النووية المقترحة التى يتراوح عددها بين ٧ إلى ٢٠ مشروعا.

وذكر التقرير أنه على النقيض من ذلك، فإن بمقدور إيران أن تستثمر استثمارات مربحة تستهدف استخدام مصادرها المهجورة من الطاقة الأحفورية. فإيران لديها احتياطيات من البترول والغاز الطبيعى تعتبر من أكبر الاحتياطيات فى العالم. وبمعدل الإنتاج الحالى فإن لديها ما يساوى إنتاج ٩٠ عاما من البترول و٢٢٠ عاما من الغاز الطبيعى.

ويشير الباحثون إلى أن إيران تضيّع حوالى ٧ ٪ من إجمالى إنتاجها من الغاز الطبيعى مما لا تتحصل عليه كمنتَج فرعى عند القيام بعمليات التنقيب عن البترول. وهذه النسبة هى أعلى نسبة لما يُفقَد من الغاز الطبيعى فى كبرى الدول المنتجة للبترول. ويقول التقرير إن إيران لو استخدمت التكنولوجيا الحديثة لتقليل نسبة ما تفقده من الغاز الطبيعى بحيث تصل إلى المعدلات المعروفة للمفقود من الغاز الطبيعى فى العالم، فإنه سيكون بإمكانها استخدام الغاز فى توليد طاقة كهربية تساوى ما ستنتجه ثلاثة من مشروعات الطاقة النووية.

كما أشار التقرير إلى أن إيران تتجاهل مصادر القلق الملحة الأخرى لقطاع الطاقة. فقدرتها المحدودة على التكرير تعنى أنها أصبحت مستوردا للبنزين. وذكر التقرير أن تعزيز قدرتها على التكرير يمكن أن يكون أسلوبا فعالا لتحسين قدرة البلاد على الاستقلالية فى مجال الطاقة.

ويؤكد الباحثون أن استثمار إيران فى برنامجها النووى يحرم المشروعات الأخرى الأكثر ربحية فى مجال الوقود الأحفورى من مصادر رأس المال. وهم يرون أيضا أن سعى إيران للتوصل إلى الدورة الكاملة للوقود النووى من المحتمل أن يخفض الاستثمارات الأجنبية فى كل قطاع الطاقة لديها، ويودى بفرص التبادل التجارى لإيران على المستوى الدولى.

ونص التقرير على أنه "رغم الضرورات الواضحة والحلول البسيطة التى قد تشجع على، وربما تؤدى إلى تحقيق الاستقلالية فى مجال الطاقة، فإن استثمارات الطاقة فى إيران ما زالت تميل إلى جانب البرنامج النووى الذى لا يتفق مع ما لديها من مصادر، ولا مع الاحتياجات الملحة لقطاع الطاقة لديها. وباختصار، فإن المنطق الاقتصادى للبرنامج النووى لا يتمشى مع الحقائق المتعلقة بالبرنامج ولا مع ما تتجه إيران فى المجال الأوسع للاستثمارات فى مجال الطاقة."

محطات رئيسية فى الأزمة النووية الإيرانية

بدأت قضية البرنامج النووى الإيرانى بالتفاعل دولياً منذ أواخر العام ٢٠٠٢، وأخذت بالتحول إلى أزمة منذ أواسط العام ٢٠٠٣، ونعرض فيما يأتى تسلسلاً زمنياً لأهم محطات هذه الأزمة.

العام ٢٠٠٢

- أغسطس: المجلس الوطنى للمقاومة الإيرانية (وهى جماعة إيرانية معارضة)، كشفت عن وجود منشأتين سريتين؛ الأولى لتخصيب اليورانيوم قرب نتانز وسط
- ٢٠ ديسمبر: معهد العلوم والأمن الدولى بواشنطن ينشر صوراً تجارية التقطت بواسطة الأقمار الصناعية تُظهر بناء المنشأتين السريتين. والولايات المتحدة الأمريكية تتهم إيران بالعمل على بناء برنامج تسلح نووى.
- ٢٥ ديسمبر: روسيا وإيران تتوصلان إلى اتفاق جديد ينص على التعجيل بإنجاز مفاعل بوشهر للطاقة النووية، رغم الاعتراضات الأمريكية الشديدة.

العام ٢٠٠٣

- ١٠ فبراير: الرئيس الإيرانى محمد خاتمى، يعلن أن بلاده تخطط لتطوير مناجم اليورانيوم بالقرب من محافظة يزد، وأنها أقامت معامل فى أصفهان وكاشان لاستخلاص اليورانيوم والحصول على الوقود اللازم لتوليد الكهرباء.

ـ ٢٢ فبراير: المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، محمد البرادعى، يزور إيران مع مفتشين من الوكالة، لاستطلاع منشآتها النووية ولحثها على توقيع البروتوكول الإضافى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإيران ترفض توقيع البروتوكول.

ـ ٦ يونيو: الوكالة الدولية تصدر أول تقرير لها، بعد عملية تفتيش موقعى نتانز وأراك فى فبراير، قائلة إن "طهران أخلّت بالتزاماتها المنصوص عليها فى اتفاق الضمانات" التابع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ـ ٢٧ أغسطس: الوكالة الدولية تعلن أن مفتشيها وجدوا آثاراً ليورانيوم عالى التخصيب فى منشأة نتانز، وإيران تدعى أن الآثار ناتجة عن تلوثها بمعدات جلبت من دول أخرى.

ـ ٢١ أكتوبر: وزراء خارجية الترويكا الأوروبية (بريطانيا وفرنسا وألمانيا) يزورون طهران التى تعلن التزامها بتوقيع البروتوكول الإضافى.

ـ ١٠ نوفمبر: الدولية تذكر فى تقريرها أنه »لا يوجد إثبات أن إيران تصنّع أسلحة نووية«، ومع ذلك فإنها "ستحتاج إلى بعض الوقت قبل أن تكون قادرة على الخروج باستنتاج مفاده أن البرنامج النووى لإيران مخصص للأغراض السلمية".

ـ ١٨ ديسمبر: إيران توقع البروتوكول الإضافى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

العام ٢٠٠٤

ـ ١ يونيو: الوكالة الدولية تصرح أن تعاون إيران معها لم يكن كاملاً وفورياً.

ـ ٣١ يوليو: ران تعلن أنها ستستأنف إنتاج أجزاء أجهزة الطرد المركزى التى تستخدم فى تخصيب اليورانيوم.

- ٢٢ نوفمبر: إيران تعلن الوقف التام والشامل لكافة أنشطة البرنامج النووى طوال فترة المفاوضات مع الترويكا الأوروبية، فى مقابل تعهد الترويكا بتقديم الدعم التقنى لإيران فى مجال الاستخدام السلمى للطاقة النووية.

العام ٢٠٠٥

- ٢٨ فبراير: روسيا وإيران توقعان اتفاقية لتزويد محطة بوشهر بالوقود اللازم لتشغيلها.
- ٥ أغسطس: الترويكا الأوروبية تقدم مقترحات لإيران تضم حوافز اقتصادية وتقنية وضمانات أمنية، مقابل تخلى إيران عن نشاطات تخصيب اليورانيوم.
- ٨ - ٩ أغسطس: يران ترفض مقترح الترويكا الأوروبية، وتزيل أختام الوكالة الدولية عن منشأة أصفهان، وتستأنف عملية تحويل اليورانيوم التى تمهد لتخصيبه.
- ٢٤ سبتمبر: مجلس محافظى الوكالة الدولية يقر مشروع قرار مقدم من الاتحاد الأوروبى يقضى بأن يحال ملف إيران النووى إلى مجلس الأمن، إلا أن اعتراض روسيا والصين عليه أدى إلى سحبه.
- ١٦ ديسمبر: الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد، يصادق على قانون أقره مجلس الشورى الإيرانى ينص على حق إيران فى إلغاء البروتوكول الإضافى إذا أحيل ملفها النووى إلى مجلس الأمن.

العام ٢٠٠٦

- ١٠ يناير: إيران تزيل أختام الوكالة الدولية فى معمل نتانز، وتستأنف أبحاث تخصيب اليورانيوم.

٤ -٥ فبراير: مجلس محافظى الوكالة الدولية يطالب إيران بتعليق نشاطات تخصيب اليورانيوم، والرئيس الإيرانى أحمدى نجاد، يأمر بإيقاف التعاون مع الوكالة الدولية.

٢٩ مارس: مجلس الأمن يصدر بياناً يمهل فيه إيران حتى ٢٨ أبريل لتعليق أنشطة التخصيب.

١١ أبريل: الرئيس الإيرانى نجاد يعلن انضمام بلاده إلى النادى النووى، بتخصيبها لليورانيوم بنسبة بنسبة ٣,٥ فى المئة، بواسطة ١٦٤ جهاز طرد مركزى، فى منشأة نتا

٢٨ أبريل: انتهاء المهلة التى حددها مجلس الأمن لإيران من أجل تعليق نشاطات التخصيب، ومدير الوكالة الدولية محمد البرادعى يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن يعلن فيه أن إيران لم تعلق التخصيب، ولم تبد تعاوناً كافياً مع الوكالة.

٩ مايو: الدول الخمس الدائمة العضوية فى مجلس الأمن وألمانيا تفشل فى التوصل إلى اتفاق بشأن مشروع قرار يلزم إيران بوقف تخصيب اليورانيوم، لرفض روسيا والصين لنص المشروع.

١٦ مايو: طهران ترفض الحوافز الأوروبية الجديدة التى تتضمن تزويدها بمفاعل يعمل بالماء الخفيف وإقامة خزان احتياطى للوقود النووى، فى مقابل وقف برنامجها لتخصيب اليورانيوم.

١ يونيو: الدول الست الكبرى تتوصل فى فيينا إلى اتفاق جديد يتضمن حوافز نووية ومنافع اقتصادية وضمانات أمنية لطهران، شريطة تعليقها تخصيب اليورانيوم والتعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٦ يونيو: منسق الشؤون الخارجية فى الاتحاد الأوروبى خافيير سولانا يحمل إلى طهران "عرض فيينا".

١٤ يونيو: وزير الخارجية الإيرانى منوشهر متقى، يصف العرض الغربى المقدم إلى إيران، بأنه "إيجابى جداً"، ويشكل "خطوة إلى الأمام".

■ ■ ■

5

أمـريكا وإيـران.. هل اقــتــربت الحــرب

قال الصحفى الأميركى المشهور سيمور هيرش، فى مقال نشرته مجلة نيويوركر فى أكتوبر ٢٠٠٧، إن واشنطن أعادت تعريف الحرب مع إيران من كونها معركة لمنع الانتشار النووى إلى مكافحة الإرهاب، واعتبرت تلك الحرب معركة إستراتيجية.

وكشف هيرش عن تفاصيل خطة "الضربة الجراحية" ضد إيران ورد الفعل المتوقع من قبل طهران ومن جانب إسرائيل والأوروبيين وخاصة الموقف البريطانى والفرنسى، مستعرضا ما يجرى من سيناريوهات محتملة تدرسها كل من طهران وواشنطن والإشارات المتبادلة فى هذا الإطار.

وأورد الكاتب العديد من الآراء والتكهنات لكبار القادة السياسيين والعسكريين والأمنيين المعنيين بأزمة الملفين الإيرانى والعراقى المتداخلين، والتى تكشف عن مدى تعقد الأزمة وتشابك خيوطها لكنها تضع القارئ فى قلب الحدث وتشعره بأن المنطقة على فوهة بركان. وفى ما يلى نص المقال:

ضمن سلسلة من التصريحات العلنية فى الأشهر الأخيرة، أعاد الرئيس الأميركى وأعضاء الإدارة تعريف الحرب فى العراق بشكل متزايد، على أنها معركة إستراتيجية بين الولايات المتحدة وإيران.

"المتطرفون الشيعة، المدعومون من إيران، يدربون العراقيين على تنفيذ الهجمات التى تستهدف قواتنا والشعب العراقى"، هكذا قال بوش أمام المؤتمر الوطنى للفيلق الأميركى فى أغسطس ٢٠٠٧.

"الهجمات على قواعدنا وجنودنا بأسلحة تقدمها إيران تزايدت.. يجب على النظام الإيرانى أن يوقف تلك الهجمات. وحتى يتم ذلك، سأتخذ الإجراءات اللازمة لحماية جنودنا"، ثم خلص إلى القول "إننى خولت قادتنا العسكريين فى العراق مواجهة النشاطات الإيرانية الفتاكة".

موقف الرئيس وما يترتب عليه من نتيجة طبيعية ـ وهى أنه إذا كانت مشاكل أميركا فى العراق هى من مسؤولية طهران، فالحل هو مواجهة الإيرانيين- لقيا صدى فى الإدارة.

ووفقا لمسئولين سابقين ومستشارين حكوميين طلب البيت الأبيض بدفع من نائب الرئيس ديك تشينى، أن يعيد رؤساء الأركان المشتركة هذا الصيف، رسم خطط دائمة لأى هجوم محتمل على إيران.

وركزت الخطط على قصف واسع النطاق لأهداف تشمل منشآت إيرانية معروفة ومشتبها فيها وبنى تحتية ومواقع عسكرية أخرى. الآن ينصب الأمر على ضربات "جراحية" فى طهران وغيرها، تستهدف منشآت فيالق الحرس الثورى التى تدعى واشنطن أنها مصدر الهجمات على الأميركيين فى العراق. فما تم تقديمه فى بادئ الأمر على أنه مهمة منع انتشار الأسلحة نحى منحى مكافحة الإرهاب.

التغيير فى الاستهداف يعكس ثلاثة تطورات: أولا، توصل الرئيس وكبار مستشاريه إلى أن حملتهم لإقناع الرأى العام الأميركى بأن إيران تشكل تهديدا نوويا وشيكا, فشلت (خلافا لحملة مشابهة انطلقت قبل حرب العراق)، وعليه فلا يوجد هناك دعم كاف للقيام بعملية قصف كبيرة.

التطور الثانى أن البيت الأبيض اتفق، سرا، مع الإجماع العام لهيئة المخابرات الأميركية بأن إيران تبعد خمس سنوات على أقل تقدير عن امتلاك القنبلة النووية. وأخيرا، كان هناك إدراك متنام فى واشنطن والشرق الأوسط يقضى بأن إيران تظهر كفائز جيوسياسى بالحرب فى العراق.

وعبر مؤتمر فيديو عن بعد، جرى مطلع هذا الصيف، قال الرئيس للسفير الأميركى لدى العراق رايان كروكر، إنه يفكر فى ضرب أهداف إيرانية على الحدود، وأن البريطانيين سيكونون جزءا من ذلك.

فى تلك اللحظة قاطعت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس بالقول إن ثمة حاجة للقيام بذلك بعناية بسبب المسار الدبلوماسى القائم. وانتهى بوش بتوجيه تعليمات إلى كروكر لتبليغ إيران بضرورة وقف تدخلها فى العراق وإلا فستواجه القصاص من أميركا.

وفى لقاء بالبيت الأبيض مع تشينى هذا الصيف، وفقا لمسؤول مخابراتى سابق، تم الاتفاق على أن الإدارة -إذا ما تم شن ضربات محدودة على إيران- قد تفلت من الانتقاد وتبرر ما قامت به بأنه عمل دفاعى لإنقاذ الجنود فى العراق.

وإذا ما اعترض الديمقراطيون، فإن الإدارة ستقول إن "بيل كلينتون فعل الشىء ذاته؛ شن ضربات محدودة فى أفغانستان والسودان وفى بغداد لحماية حياة الأميركيين".

وأضاف المسؤول السباق فى المخابرات أن هناك جهدا مضنيا يبذله تشينى وآخرون للقيام بعمل عسكرى ضد إيران فى أسرع وقت ممكن.

فى هذه الأثناء، يقول السياسيون "لا تستطيعون أن تفعلوا ذلك لأن كل جمهورى سيُهزم، والحقيقة الوحيدة أننا سنزداد انحدارا فى العراق". لكن تشينى لم يعر بالا لمخاوف الجمهوريين ولا حتى لمخاوف الرئيس.

الحل الدبلوماسى

المتحدث باسم البنتاجون بريان وايتمان قال إن "الرئيس أوضح أن حكومة الولايات المتحدة ستبقى ملتزمة بالحل الدبلوماسى فى ما يتعلق بإيران. الخارجية الأميركية تعمل بجد إلى جانب المجتمع الدولى للتعاطى مع النطاق الواسع لمخاوفنا" (البيت الأبيض رفض التعليق على ذلك).

حذرونى كثيرا فى المقابلات من أن الرئيس لم يصدر "أمرا لتنفيذ" المطلوب للقيام بعملية عسكرية داخل إيران، ومثل ذلك الأمر قد لا يصدر أبدا. لكنّ كان هناك نشاط متزايد فى التخطيط للهجوم.

فى وسط أغسطس ٢٠٠٧، أبلغ مسئولون رفيعو المستوى الصحفيين بأن الإدارة تعتزم إعلان فيالق الحرس الثورى منظمة إرهابية خارجية.

وقال لى مسئولان كبيران سابقان فى سى آى أى (وكالة المخابرات الأميركية، إن الوكالة زادت بنهاية هذا الصيف حجم وسلطة "مجموعة العمليات الإيرانية". (قال متحدث باسم الوكالة، "سى آى أى لا تناقش علنا، وفقا للقوانين، الحجم التقريبى لمكوناتها الجاهزة للعمل").

"إنهم يذهبون بالجميع إلى مقعد إيران" قال مسئول متقاعد فى سى آى أى. وأضاف "إنهم يجرون العديد من المحللين ويشعلون كل شىء. كأن الأمر كخريف عام ٢٠٠٢"، وهى الأشهر التى سبقت غزو العراق عندما باتت "مجموعة العمليات العراقية" أهم ما فى الوكالة.

ومضى يقول "الشباب الذين يديرون الآن برنامجا إيرانيا لديهم خبرة مباشرة محدودة مع إيران. فى أعقاب الهجوم، كيف سيرد الإيرانيون؟، سوف يردون، ولم تفكر الإدارة فى ذلك حتى الآن".

تلك الفكرة عبر عنها مستشار الأمن القومى سابقا زبجنيو بريجينسكى، عندما قال إنه سمع عن مداولات البيت الأبيض حول خطط لقصف محدود لإيران. وقال بريجينسكى إن إيران سترد على أى هجمة أميركية "عبر تكثيف الصراع فى العراق وأفغانستان جارتيها، وقد تصل إلى باكستان. سنعلق فى حرب إقليمية مدة تزيد عن ٢٠ عاما".

ففى خطابه بمقر الأمم المتحدة فى سبتمبر ٢٠٠٧ اتسم الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد بالجرأة، فوصف أميركا بأنها دولة "عدوانية"، وقال "كيف لعجزة لا

يستطيعون حتى إدارة شؤون أنفسهم أن يحكموا الإنسانية وينظموا شؤونها؟، لسوء الحظ، لقد وضعوا أنفسهم فى مقام الإله" (اقترح نجاد فى اليوم الذى سبقه بجامعة كولومبيا ضرورة إعادة التدقيق فى المحرقة اليهودية).

وقال لى بريجينسكى إن "الكثير يتوقف على مدى غباء الإيرانيين". "هل سيهدئون نجاد ويخففون من نبرتهم؟"، إدارة بوش كانت تهدف من اتهام إيران بالتدخل فى العراق، إلى "رسم صورة مفادها أننا نرد على وضع لا يحتمل". وأضاف، "هذه المرة، خلافا للهجمات على العراق، سنلعب دور الضحية. اسم لعبتنا ينطوى على جعل الإيرانيين يغالون".

قائد القوات المتعددة الجنسيات فى العراق الجنرال ديفد بتراوس، أيد فى تقريره الذى قدمه أمام الكونجرس فى سبتمبر قضية الإدارة الأميركية المتعلقة بإيران. "لا أحد منا، مطلع هذا العام، قدر مدى انخراط الإيرانيين فى العراق، وهو أكثر ما نخشاه وكذلك القادة العراقيون". وقال بتراوس "إن إيران كانت تقاتل فى حرب وكالة ضد الدولة العراقية وقوات التحالف فى العراق".

وجود إيران فى العراق يعود إلى عقود؛ مدى وهدف نشاطاتها الراهنة هما محل نزاع. إبان عهد حكم صدام، عندما قمع حزب البعث الذى يهيمن عليه السنة الأقلية الشيعية، دعمتهم إيران.

العديد من القيادة الشيعية العراقية الراهنة بمن فيهم أعضاء فى حكومة نورى المالكى، قضوا سنوات فى المنفى بإيران؛ ففى مجلس العلاقات الخارجية قال المالكى الأسبوع الماضى، وفقا لصحيفة واشنطن بوست، "إن علاقات العراق مع الإيرانيين شهدت تحسنا إلى درجة أنهم لن يتدخلوا فى شؤوننا الداخلية".

إيران الآن محصنة فى دوائر الشيعة العراقية حيث إن أى "حرب وكالة" قد تكون عبر الحكومة العراقية بقدر ما هى ضدها. إن صلب المأزق الإستراتيجى لإدارة بوش هو أن

قرارها الرامى لدعم الحكومة بقيادة الشيعة بعد سقوط الرئيس الراحل صدام حسين، شجع إيران وجعل استثناء إيران من المشهد السياسى العراقى ضربا من المستحيل.

أخبرنى فالى ناصر وهو أستاذ فى السياسات الدولية بجامعة تفتس وخبير فى الشؤون الإيرانية والشيعية، أن "الإيرانيين فى الفترة ما بين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٦ اعتقدوا أنهم الأقرب إلى الولايات المتحدة بشأن قضية العراق".

الشيعة والسنة

القيادة الشيعية العراقية شجعت الشيعة على تجنب المواجهة مع الجنود الأميركيين والمشاركة فى الانتخابات، اعتقادا بأن عملية انتخابات الرجل الواحد والصوت الواحد قد تفضى إلى حكومة بهيمنة شيعية.

فى البداية، كان التمرد من السنة، خاصة القاعدة فى بلاد الرافدين. وقال ناصر إن سياسة إيران منذ ٢٠٠٣ كانت تنصب على تمويل وتسليح ومساعدة التيارات الشيعية العديدة بما فيها ائتلاف المالكى. المشكلة كما يقول ناصر هى أنه "بمجرد ما وضعت السلاح على الأرض، لا تستطيع أن تتحكم فى كيفية استخدامه لاحقا".

ومن وجهة النظر الشيعية، البيت الأبيض "ينظر إلى علاقات إيران بالعراق من ناحية أمنية" بحسب ناصر، وأضاف "العام الماضى، أكثر من مليون إيرانى توجهوا إلى العراق بهدف الحج، وهناك أكثر من مليار دولار سنويا تأتى ضمن تبادلات تجارية بين البلدين. ولكن الأميركيين يتصرفون وكأن كل إيرانى داخل العراق يهدف إلى توريد أسلحة".

الكثيرون ممن يؤيدون سياسة الرئيس بوش يقولون إن إيران تشكل تهديدا وشيكا. ففى مقالة حديثة العهد نشرت فى "كومنترى" صور نورمان بودهورتيز الرئيس الإيرانى على أنه ثورى، كهتلر، ينصب هدفه على قلب نظام المجتمع الدولى القائم واستبداله بنظام جديد تهيمن عليه إيران.. الحقيقة المريرة هى أنه إذا كان يجب حرمان إيران من تطوير الترسانة النووية، فلن يكون هناك بديل عن الاستخدام الحقيقى للقوة العسكرية.

وصلى بودهورتيز "كى يتمكن الرئيس من إيجاد ما هو ممكن لاتخاذ الإجراء الوحيد القادر على وقف إيران عن المضى فى نواياها الشريرة نحونا ونحو إسرائيل".

وقال بودهورتيز لموقع "بوليتكو دوت كوم" إنه التقى الرئيس نحو ٤٥ دقيقة لحثه على القيام بعمل عسكرى ضد إيران، وإنه يعتقد أن بوش سيقوم بضرب إيران قبل انتهاء ولايته. (بودهورتيز وهو أحد مؤسسى حزب المحافظين الجدد، داعم قوى لحملة رودولف جوليانى الرئاسية، ونسيبه إليوت أبرامز مستشار رفيع المستوى للرئيس بوش لشؤون الأمن القومية).

فى مطلع أغسطس، تحدث الرجل الثانى فى القيادة الأميركية الفريق ريموند أديرنو لصحيفة تايمز البريطانية حول زيادة الهجمات التى تستخدم مواد خارقة وهى نوع من القنابل الفتاكة التى تطلق نحاسا شبه مصهور قادرا على اختراق درع عربة هامفى.

وقالت تايمز إن المخابرات الأميركية والتحليلات التقنية أشارت إلى أن المليشيات الشيعية حصلت على القنابل من إيران. وقال إديرنو إن الإيرانيين كانوا "يزيدون دعمهم" على مدى الأشهر الثلاثة أو الأربعة الماضية.

الأسئلة مازالت تحوم حول مصدر الأسلحة فى العراق، خاصة فى ضوء انتعاش السوق السوداء للأسلحة. وقد قال لى المستشار السابق لسى آى أى ورئيس فريق مفتشى الأسلحة بالعراق التابع للأمم المتحدة ديفد كى، إن فريقه ذهل بعد حرب العراق لوجود كميات كبيرة من الأسلحة وجدت فى أيدى المدنيين والعسكريين فى البلاد.

وتحدث عن مشاهدته لمخازن من القنابل الخارقة شديدة الانفجار، وكذلك قنابل استعيدت من قنابل أميركية عنقودية لم تنفجر. كما أن الأسلحة جاءت أيضا على مدى سنوات خلت من قبل الإيرانيين إلى حلفائهم الشيعة جنوب العراق الذى تعرض لاضطهاد حزب البعث.

"أعتقد أن بتراوس ذهب أبعد مما تفعله إيران داخل العراق اليوم" هكذا يقول كى. وأضاف "عندما بدأ البيت الأبيض حملته المناهضة لإيران قبل ٦ أشهر، اعتقدت أن ذلك جنونا".

الآن، يبدو أن هناك نوعا ما من التهريب الانتقائى من قبل إيران، ولكن معظمه جاء ردا على الضغط الأميركى والتهديدات الأميركية، أكثر من كونه نوعا من التحذير لجعل واشنطن تدرك أنها لن تهرب بتهديداتها مجانا.

إيران لا تقدم للعراقيين الأشياء الجيدة، بل الصواريخ المضادة للطائرات التى تستطيع أن تسقط الطائرات الأميركية والأسلحة المتقدمة المضادة للدبابات.

العنصر الآخر من عناصر قضية الإدارة الأميركية ضد إيران هو وجود العملاء الإيرانيين فى العراق. الجنرال بتراوس قال فى شهادته أمام الكونغرس "إن فصيلا من المغاوير التابعين للحرس الثورى الإيرانى يسعى لتحويل حلفائه فى العراق إلى قوة تشبه حزب الله لخدمة مصالحه".

وفى أغسطس، قال قائد فرقة المشاة الثالثة اللواء ريك لينش للصحفيين فى بغداد إن جنوده يتعقبون قرابة ٥٠ إيرانيا بعثهم حرس الثورة الإيرانى لتدريب المتمردين الشيعة جنوب بغداد. "نحن نعلم أنهم هنا ونقوم باستهدافهم كذلك".

وكان الخبير فى الشؤون الإيرانية بمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى باتريك كلوسون، قال لى إن "ثمة العديد من الإيرانيين فى أى وقت داخل العراق، بمن فيهم أولئك الذين يقومون بأعمال مخابراتية وأولئك الذين يقومون بمهمات إنسانية. ومن الحكمة للإدارة الأميركية أن تقدم المزيد من الأدلة على التدريب العسكرى المباشر، أو تقدم مقاتلين اعتقلوا فى العراق وقد تلقوا تدريبات فى إيران".

وأضاف، "من الأهمية بمكان أن تتمكن الحكومة العراقية من التصريح بأنها لم تكن على علم بهذا النشاط"، وإلا فإن الإيرانيين، فى ظل العلاقات المتوترة بين قيادة الشيعة العراقية وطهران، سيتولون إنهم "دربوا أولئك الناس بناء على طلب الحكومة العراقية". (فى أواخر أغسطس/آب، أغار الجنود الأميركيون على فندق ببغداد واعتقلوا مجموعة من الإيرانيين. كانوا وفدا من وزارة الطاقة الإيرانية، وقد دعوا من قبل حكومة المالكى؛ لقد تم إطلاق سراحهم فيما بعد).

وقال كلوسون "إذا أردتم أن تهاجموا فلابد من إعداد القاعدة، وإظهار الدليل". وما يزيد التعقيد، بحسب كلوسون، هو السؤال الذى يبدو بديهيا: "ما هو موقف العراق إذا ما ضربنا إيران؟ فإن مثل ذلك الهجوم قد يضع عبئا على الحكومة العراقية".

أخبرنى دبلوماسى أوروبى رفيع المستوى يعمل عن قرب مع المخابرات الأميركية، أن ثمة دليلا يشير إلى أن إيران تعد نفسها لقصف أميركى. "نحن نعلم أن الإيرانيين يعززون قدراتهم الدفاعية الجوية"، وأضاف الدبلوماسى، "ونحن نعتقد أنهم سيردون بشكل غير متناسق، فسيضربون فى أوروبا وأميركا اللاتينية". كما أن هناك معلومات مخابراتية تشير إلى أن إيران ستتلقى مساعدات من حزب الله. "فحزب الله قادر، ويستطيع القيام بذلك".

تبين خلال مقابلات أجريت مع مسؤولين سابقين وحاليين أن ثمة شكاوى متكررة من شح المعلومات المعتمدة. فقد قال مسؤول سابق كبير فى سى آى أى إن المعلومات حول من يفعل ما يحدث داخل العراق "شحيحة" بحيث أن لا أحد حتى يريد أن يعلن اسمه, وهذه هى المشكلة".

الصعوبة فى تحديد من المسؤول عن الفوضى فى العراق يمكن تلمسها فى البصرة، فى الجنوب الشيعى، أى المنطقة الآمنة نسبيا التى كانت القوات البريطانية تشرف عليها.

وعلى مدى عام أصبحت المنطقة بعيدة عن السيطرة، وقبل حلول الخريف انسحب البريطانيون إلى قواعد ثابتة. وقد أبلغنى مسؤول أوروبى على صلة بالمعلومات الراهنة أن "ثمة اعتقادا راسخا داخل الهيئات المخابراتية الأميركية والبريطانية يقضى بأن إيران تساند العديد من الجماعات جنوب العراق وهى المسؤولة أيضا عن مقتل الجنود الأميركيين والبريطانيين. الأموال والأسلحة تأتى من إيران. إن لديهم قدرة على اختراق الجماعات" خاصة جيش المهدى والمليشيات الشيعية الأخرى.

تقرير يونيو/حزيران ٢٠٠٧ الذى أعدته مجموعة الأزمات الدولية، وجد أن زعزعة الاستقرار المتجدد فى البصرة يعزى أساسا لـ"سوء الاستخدام المنظم للمؤسسات الرسمية، والاغتيالات السياسية، والثأر القبلى، إلى جانب ظهور مافيات الجرائم".

وأضاف التقرير أن السياسيين البارزين فى العراق والمسؤولين "يتسببون، بشكل روتينى، فى تهديد التدخل الخارجى - من إيران المتاخمة - لتبرير تصرفاتهم أو للإفلات من مسؤولياتهم إزاء إخفاقاتهم".

وفى مطلع هذا العام، وقبل البدء فى زيادة القوات الأميركية، غيرت القيادة الأميركية فى العراق ما كان يعرف بالمواجهة السياسية غرب العراق، قلب المناطق السنية (وقاعدة النظام البعثى)، وبدأت تعمل مع القبائل السنية، بمن فيهم القريبة من التمرد.

فالقادة القبليون اليوم يتلقون الدعم القتالى وكذلك الأموال والمعلومات والأسلحة، من أجل مواجهة تنظيم القاعدة فى بلاد الرافدين. ولكن تعزيز قوة القوات السنية ربما يقوض الجهود الرامية لتحقيق مصالحة وطنية.

وقد لاذ بالفرار عشرات الآلاف من الشيعة من منطقة الأنبار، الكثير منهم اتجهوا نحو المناطق الشيعية فى بغداد، فى حين أُرغم السنة على ترك منازلهم فى المناطق الشيعية. وكان فالى نصر من جامعة تفتس، وصف النزوح الداخلى فى العراق بأنه "شكل من أشكال التطهير العرقى".

وأضاف نصر "السياسة الأميركية التى تنطوى على دعم السنة غرب العراق تثير سخط القيادة الشيعية". "والبيت الأبيض جعل الأمر يبدو وكأن الشيعة يخشون القاعدة فقط، ولكنهم أيضا يخشون القبليين السنة الذين نسلحهم".

الموقف الشيعى هو "ماذا لو تخلصت من القاعدة؟" مشكلة المقاومة السنية مازالت هناك. الأميركيون يعتقدون أنهم قادرون على التمييز بين الصالح والطالح من المتمردين، ولكن الشيعة لا يشطارونهم هذا التفكير. فالجميع بالنسبة للشيعة عدوهم".

وتابع نصر قوله "إن الولايات المتحدة تحاول أن تخوض القتال على جبهات عدة - سنية وشيعية- وأن تكون صديقة لجميع الأطراف"، ومن وجهة النظر الشيعية، "من الواضح أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تجلب الأمن للعراق لأنها لا تقوم بكل ما هو ضرورى لذلك. ولو فعلوا لتحدثوا مع أى شخص لتحقيقه حتى وإن كانت إيران وسوريا". (مثل هذه المشاركة كانت توصية تقدم بها تقرير "مجموعة دراسة العراق" بيكر/هاميلتون).

وأضاف نصر أن "أميركا لا تستطيع إرساء الاستقرار فى العراق عبر مقاتلتها إيران داخل العراق".

خطة الضربة الجراحية

خطة القصف التى تمت مراجعتها حول الهجوم المحتمل على إيران، وبتركيزها المحكم على مكافحة الإرهاب، تحشد دعما فى أوساط الجنرالات والأدميرالات بالبنتاغون. وتدعو الإستراتيجية إلى استخدام صواريخ تطلق من البحر والقيام بهجمات محددة الهدف وأعمال قصف تهدف إلى تدمير أهم مواقع معسكرات الحرس الثورى الإيرانى ومواقع الإمدادات والقيادة ومنشآت السيطرة.

وقد أبلغنى مسؤول سابق فى المخابرات الأميركية أن "خيار تشينى هو الآن الكر والفر السريعان من أجل شن هجمات جراحية". رؤساء الهيئات المشتركة تحولوا إلى البحرية التى اغتاظت لدورها فى القوات الجوية بالحرب الجوية فى العراق. "طائرات سلاح البحرية وسفنها وصواريخ كروز جاثمة فى الخليج وتعمل يوميا".

"إنهم يحصلون على كل شىء يحتاجونه، حتى طائرات الأواكس جاهزة والأهداف فى إيران تمت برمجتها. سلاح البحرية يطير مطلقا العنان لطائرات FA-18 فى مهمات يومية فى الخليج"، هناك أيضا خطط لضرب مواقع صواريخ أرض/جو المضادة للطائرات فى إيران. "يجب أن نجد لنا منفذا ومخرجا"، كما قال المسؤول السابق.

مستشار فى البنتاغون لشؤون مكافحة الإرهاب قال لى إذا ما وقعت حملة القصف، فستكون مصاحبة لسلسلة مما أسماها "غارات قصيرة وحادة" من قبل وحدات فى القوات الأميركية الخاصة، على مواقع تدريبية إيرانية مشتبه فيها. وقال إن "تشينى عاكف على القيام بذلك، دون شك".

وقال المستشار إن القصف المحدود من هذا النوع "قد يجدى نفعا إذا ما كانت المعلومات دقيقة" وإذا لم تكن الأهداف محددة بشكل واضح، فإن القصف "سيبدأ محدودا، ولكن سيكون بعدها تصعيد غير عادى". المخططون سيقولون إن علينا أن نتعاطى مع حزب الله هنا وسوريا هناك. سيكون الهدف ضرب الكرة الرئيسية (cue ball) مرة واحدة لتذهب جميع الكرات فى الجيب. ولكن الإضافات دائما موجودة فى التخطيط للقصف.

إن خطة الضربة الجراحية يشارك فيها بعض حلفاء أميركا الذين لديهم ردود فعل مختلطة حول الضربة. فقد تم تحذير الجيش العسكرى الإسرائيلى والقادة السياسيين اعتقادا، كما يقول المستشار، بأنها لن تستهدف المنشآت الإيرانية بشكل كاف.

البيت الأبيض طمأن الحكومة الإسرائيلية، بحسب ما قال لى المسؤول السابق، بأنه كلما كانت قائمة الأهداف محدودة صب ذلك فى خدمة هدف مكافحة الانتشار النووى عبر ضرب عنق قيادة الحرس الثورى التى يعتقد أنها المسؤولة المباشرة عن برنامج الأبحاث النووية. وأضاف المسؤول السابق، "نظريتنا هى أنه إذا ما قمنا بالهجمات كما مخطط لها فسنحقق شيئين".

وقال مسؤول إسرائيلى "هدفنا الأساسى كان المنشآت النووية الإيرانية، ليس لأن الأمور الأخرى ليست مهمة. لقد عملنا على تكنولوجيا الصواريخ والإرهاب، ولكننا نرى أن القضية النووية الإيرانية تتخلل كل شىء".

إيران، يضيف المسئول الإسرائيلى، يجب ألا تطور رأسا حربيا حقيقيا يشكل تهديدا. "مشاكلنا تبدأ عندما يعلمون ويتقنون دائرة الوقود وعندما يمتلكون المواد النووية".

فهناك، على سبيل المثال، إمكانية تصنيع "قنبلة قذرة" أو تمرير المواد الإيرانية إلى مجموعات إرهابية. "مازال هناك وقت للدبلوماسية للتأثير، ولكنه ليس كثيرا".

وقال المسؤول "نعتقد أن الجدول الزمنى التكنولوجى يمضى بخطى أسرع من خطى الجدول الزمنى الدبلوماسى. إذا لم تؤت الدبلوماسية أكلها، كما يقولون، فإن جميع الخيارات ستكون مطروحة".

إن خطة القصف حظيت باستقبال إيجابى من الحكومة البريطانية المنتخبة حديثا، حكومة غوردون براون. أبلغنى مسؤول أوروبى رفيع المستوى أن "الإدراك البريطانى ينطوى على أن الإيرانيين لا يحققون التقدم الذى يرغبون فى أن يروه فى عملية تخصيب اليورانيوم. جميع المعلومات الاستخبارية تتفق على أن إيران تقدم مساعدة أساسية وتدريبا وتكنولوجيا لعدد كبير من الجماعات الإرهابية فى العراق وأفغانستان ولبنان وفلسطين".

كانت هناك أربعة ردود أفعال محتملة لهذا النشاط الإيرانى، كما قال المسؤول الأوروبى: عدم القيام بشىء ("لن يكون هناك انتقام إيرانى على هجماتهم، وهذا سيبعث بإشارة خاطئة")؛ إشهار الأعمال الإيرانية ("هناك صعوبة واحدة لهذا العمل، هى الافتقار الواسع النطاق للثقة بالتقييمات المخابراتية الأميركية")؛ الهجوم على الإيرانيين الذين يعملون فى العراق ("نقوم بذلك منذ ديسمبر الماضى، وكان له تأثير")؛ وأخيرا، الهجوم على إيران فى عقر دارها.

وتابع المسؤول الأوروبى قوله، إن "شن ضربة عسكرية رئيسية ضد إيران قد يؤدى إلى احتشاد حول العلم هناك، ولكن الاستهداف الحذر لمعسكرات لتدريب الإرهابيين قد لا يأتى بتلك النتيجة". وجهة نظره، كما قال، هى أنه "بمجرد أن يصاب الإيرانيون فإنهم سيعيدون التفكير ثانية".

مثال على ذلك، على أكبر رفسنجانى وعلى لاريجانى، وهما من أهم الشخصيات المؤثرة سياسيا فى الساحة الإيرانية، قد يلجآن إلى القائد الأعلى ويقولان، "السياسات المتطرفة أدخلتنا فى هذه الفوضى. يتعين علينا أن نغير طريقتنا من أجل النظام".

أبلغنى فريق أول أميركى متقاعد وعلى مقربة من الجيش الأميركى، أن ثمة سببا آخر يصب فى مصلحة البريطانيين، هو الخزى الناجم عن فشل البحرية الملكية فى حماية البحارة والمشاة البحرية الملكية الذين وقعوا فى أيدى إيران فى ٢٣ مارس فى (الخليج العربى). "المحترفون يقولون إن كرامة بريطانيا على المحك، وإذا ما كان هناك حدث شبيه بذلك فى مياه إيران الإقليمية، فإن بريطانيا سترد بعنف".

خطة القصف المعدلة "قد تكون ناجعة إذا ما كانت ردا على هجمة إيرانية"، بحسب ما قاله الفريق أول المتقاعد.

وأضاف "البريطانيون قد يريدون أن يقوموا بذلك من أجل تحقيق التعادل، ولكن الناس الأكثر مسؤولية يقولون دعونا نفعل ذلك إذا ما نفذ الإيرانيون هجمات عبر الحدود داخل العراق. يجب أن تكون هناك عشرة أميركيين قتلى وأربع شاحنات محروقة".

ومضى يقول "هناك اعتقاد سائد فى لندن بأن البيت الأبيض باع حكومة تونى بلير قائمة من السلع فى طور البناء من أجل الحرب ضد العراق. لذلك إذا جاء أحد ما إلى مكتب غوردون براون ليقول له "لدينا معلومات من أميركا"، فإن براون سيسأل: "من أين جاءت؟ هل تأكدنا منها؟ إن عبء الدليل كبير".

فرنسا الجديدة

الحكومة الفرنسية تشاطر الإدارة الأميركية الشعور بخطورة البرنامج النووى الإيرانى، وتعتقد أن إيران ستكون قادرة على إنتاج رأس نووى فى غضون عامين.

الرئيس الفرنسى المنتخب حديثا، نيكولا ساركوزى خلق موجة من الهيجان أواخر أغسطس عندما حذر من إمكانية الهجوم على إيران إذا لم توقف برنامجها النووى.

ومع ذلك، فإن فرنسا أشارت إلى البيت الأبيض بأن لديها شكوكا حول الضربة المحدودة، كما قال لى مسؤول الاستخبارات السابق. عديدون فى الحكومة الفرنسية

خلصوا إلى أن إدارة بوش بالغت فى مدى التدخل الإيرانى فى الساحة العراقية، ويعتقدون، وفقا لدبلوماسى أوروبى، أن "المشاكل الأميركية فى العراق هى من صنع أيديهم، والآن يحاول الأميركيون أن يكشروا عن أنيابهم. القصف الأميركى سيظهر فقط أن إدارة بوش لديها أجندتها الخاصة بها نحو إيران".

وأيده فى ذلك مسؤول أوروبى فى المخابرات حين قال "إذا ما هاجمتم إيران، ولم تستهدفوا المنشآت النووية الإيرانية، فإن ذلك سيعزز النظام، ويسهم فى جعل الأثير الإسلامى فى الشرق الأوسط أكثر كثافة".

أحمدى نجاد قال فى خطابه بالأمم المتحدة، إن إيران اعتبرت النزاع بشأن برنامجها النووى "مغلقا". وستتعامل إيران معه من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بحسب نجاد، وقررت بلاده "تجاهل حيل الدول المارقة السياسية وغير القانونية". وأضاف فى مؤتمر صحفى بعد الخطاب، أن "قرارات الأمم المتحدة وفرنسا ليست بذى أهمية".

خاض المدير العام للوكالة الدولة للطاقة الذرية محمد البرادعى، حربا مريرة مع إدارة بوش؛ تقرير الوكالة الأخير وجد أن إيران أقل احترافا بكثير فى تخصيب اليورانيوم مما هو متوقع.

وقال دبلوماسى فى فيينا حيث مقر الوكالة، إن "الإيرانيين يبعدون سنوات عن صنع القنبلة، كما كان يقول البرادعى على الدوام. إن إدارة ثلاثة آلاف جهاز طرد مركزى لا تصنع قنبلة". وأضاف الدبلوماسى، "إنهم لا يحبون البرادعى لأنهم فى حالة إنكار. والآن سياستهم فى التفاوض فشلت، وإيران ما زالت تخصب اليورانيوم وتحرز تقدما"، فى إشارة إلى الصقور فى إدارة بوش.

أعرب الدبلوماسى عن المرارة التى اتسمت بها تعاملات الوكالة الدولية للطاقة الذرية مع إدارة بوش منذ التصعيد لغزو العراق عام ٢٠٠٣, وقال الدبلوماسى "كانت مزاعم البيت الأبيض مجرد حزمة من الأكاذيب، وظل البرادعى منكرا لتلك الأكاذيب".

الرئيس السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية هانس بليكس، شكك فى التزام إدارة بوش بالدبلوماسية. "هناك أوراق عدة تستطيع واشنطن أن تلعب بها؛ عوضا عن ذلك، لديهم ثلاث حاملات طائرات جاثمة فى (الخليج الفارسى)" كما قال. وأضاف بليكس فى الحديث عن الدور الإيرانى فى العراق، "انطباعى هو أن الولايات المتحدة تحاول أن تصعد الاتهامات ضد إيران كأساس لضربة محتملة، كعذر للانقضاض عليهم".

القيادة الإيرانية تشعر بهذا الضغط. ففى مؤتمر صحفى بعد خطاب الأمم المتحدة، سئل نجاد عن الهجمة المحتملة. فقال "يريدون أن يلحقوا الأذى بنا" وقال "لكنهم بإرادة الله لن يفلحوا فى ذلك". ووفقا لمستشار سابق فى الخارجية الأميركية فى الشؤون الإيرانية، فإن الإيرانيين اشتكوا فى لقاءات دبلوماسية ببغداد مع السفير كروكر، من رفض إدارة بوش الاستفادة من معرفتهم وخبرتهم فى المشهد السياسى العراقى.

وقال المستشار الأميركى "إنهم يحاولون أن يرسلوا رسالة إلى الولايات المتحدة بأنهم قادرون على مساعدتها فى العراق. وأنه لا أحد يعرف العراق أفضل منهم"، بدلا من ذلك، الإيرانيون يستعدون للهجمة الأميركية.

وأردف المستشار قائلا إنه سمع من مصدر بإيران أن الحرس الثورى يبلغون القادة من رجال الدين بأنهم قادرون على الوقوف فى وجه أى هجمة أميركية. "يزعم الحرس أنهم قادرون على اختراق الأمن الأميركى"، بحسب المستشار.

وأضاف "إنهم يتبجحون بأنهم رشوا سفينة حربية بالأصباغ لإبلاغ الأميركيين بأنهم قادرون على الاقتراب منهم". (قال لى مسؤول سابق فى المخابرات الأميركية إن ثمة حادثة عصية على التفسير وقعت هذا الربيع، حيث تعرضت سفينة حربية أميركية للرش بالأصباغ بينما كانت على راسية رصيف قطر، وهذا ما قد يكون مصدر تبجحهم).

وتساءل المسؤول السابق "هل تعتقد أن أولئك المجانين فى طهران سيقولون: العم سام هنا! علينا أن نتنحى؟، وقال "الحقيقة هى أن أى هجوم سيزيد الأشياء سخونة عشرات المرات".

وهناك واقعة حديثة العهد جرت فى أفغانستان تعكس التوتر بشأن المخابرات. ففى يوليو/تموز قالت صحيفة ديلى تلغراف البريطانية إن صاروخا من طراز SA-7 يحمل على الكتف، قد أطلق على طائرة هرقل الأميركية C-130، ولكن الصاروخ لم يصب هدفه.

قبل أشهر عدة، المغاوير البريطانيون اعترضوا بعض الشاحنات المحملة بالأسلحة بما فيها صواريخ SA-7 قادمة من الحدود الإيرانية. ولكن الأمر لم يكن سهلا لتحديد ما إن كان الصاروخ الذى أطلق على C-١٣٠ قد أتى من إيران، خاصة أن صواريخ الـSA-7 متوفرة عبر تجار أسلحة السوق السوداء.

وأضاف إلى هذه القصة فنسينت كانيسترارو -وهو ضابط متقاعد من سى آى أى وقد عمل عن قرب مع نظرائه فى بريطانيا- أن "البريطانيين قالوا لى إنهم خشوا فى بادئ الأمر أن يبلغونا عن الحادثة، خشية أن يستخدمها تشينى ذريعة للهجوم على إيران"، وقد تم نقل المعلومات تبعا لذلك.

وأكد الفريق أول المتقاعد أن المخابرات البريطانية "كانت قلقة" حول تمرير المعلومات مباشرة. "البريطانيون لا يثقون بالإيرانيين"، وأضاف "إنهم لا يثقون ببوش وتشينى".

هل ستكون مهاجمة إيران قانونية؟

فى الوقت الذى تستمر فيه المحاولات الدبلوماسية فى مجلس الأمن الدولى لحمل إيران على تعليق أنشطتها لتخصيب اليورانيوم، يبقى السؤال المطروح هو مدى احتمال شن هجوم أمريكى على إيران وفيما إذا كان القانون الدولى يعتبر هكذا خطوة عملا قانونيا أم لا.

فإذا ما قررت الولايات المتحدة الأمريكية مهاجمة إيران، فمن المحتمل أن تدعى بأنها تقوم بعمل استباقى وتمارس حقها المشروع بالدفاع عن النفس بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

ويمكن للمرء هنا استبعاد أن تسلك أمريكا الطريق القانونى الرئيسى الآخر والذى يسمح لدولة بمهاجمة دولة أخرى، أى التخويل باستعمال القوة من قبل مجلس الأمن الدولى.

فيتو

فهناك كل من روسيا والصين الدولتان اللتان تتمتعان بحق النقض الفيتو، وهما تعارضان فرض عقوبات اقتصادية على إيران، ناهيك عن معارضتهما اللجوء إلى العمل العسكرى.

كما أن واشنطن لن تسعى لتطبيق مبدأ التدخل الإنسانى المتنامى، إذ أن الشروط اللازمة لذلك هى غير متوافرة فى الحالة الإيرانية.

لذلك فمن المحتمل أن تسعى أمريكا لتبرير الهجوم تحت مبدأ الدفاع عن النفس، إذ سيتعين عليها قبل أى شىء أن تحدد الخطوط العريضة لطبيعة التهديد المحتمل تعرضها له.

وسيكون المقصود من هذا التهديد فى الوقت الراهن التطوير السرى السابق لتكنولوجيا تخصيب اليورانيوم الذى كانت تقوم به إيران، ما ساهم بالتالى فى خلق جو من فقدان الثقة.

كما ستتم الإشارة إلى رفض إيران الانصياع لمطالب مجلس الأمن الدولى بإيقاف عمليات تخصيب اليورانيوم، بالإضافة إلى تصريحات الرئيس الإيرانى العدائية حول حق إسرائيل بالوجود.

وستعلن واشنطن عن كل هذه الأشياء كتهديد للولايات المتحدة ولمصالحها وللأمن الإقليمى والدولى.

وستقدم فى وقت لاحق حججا أخرى وذلك بناء على التطورات التى ستطرأ على ملف البرنامج النووى الإيرانى.

وعند تحديد نوعية الخطر وتعريفه ستتمكن واشنطن من الدعوة لتنفيذ المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة والتى تجيز حق الدفاع عن النفس.

وتنص المادة ٥١ من الميثاق على ما يلى:

الميثاق

"لا يوجد فى الميثاق الحالى ما يعيق اللجوء إلى الحق المشروع للدفاع عن النفس بشكل إفرادى أو جماعى فيما لو وقع هجوم مسلح على إحدى الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة، إلى حين تمكن مجلس الأمن من اتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ الأمن والسلم الدوليين."

وحتى تلتف على تعبير "فيما لو وقع هجوم مسلح"، فإن أمريكا ستقول إن القانون الدولى لا يتطلب وقوع هجوم حقيقى، وإن مبدأها الجديد الخاص بالضربة الاستباقية، وهو امتداد لمفهوم الدفاع عن النفس، سيكون قيد التنفيذ.

لقد سبق لواشنطن أن بررت مبدأ الضربة الاستباقية فى وثيقة استراتيجية الأمن القومى لعام ٢٠٠٢ بعد هجمات الحادى عشر من سبتمبر/ أيلول عام ٢٠٠١ حيث أكدت الوثيقة أنه:

"كلما كان الخطر أكبر، كلما كانت المجازفة أخطر بعدم المقدرة على فعل شىء، وبالتالى كلما زادت الحاجة إلحاحا لاتخاذ فعل متوقع للدفاع عن أنفسنا، حتى ولو بقى مكان وزمان هجوم العدو غير مؤكدين.

"ولكى نتنبأ بتلك الهجمات المعادية من قبل خصومنا ونحبطها، فلا بد للولايات المتحدة من أن تتصرف بشكل استباقى عندما تدعو الضرورة لذلك."

قد تقول أمريكا إنها تتصرف لحماية إسرائيل أو بطلب منها، حيث يمكن لتل أبيب أن تجادل بأنها واقعة تحت تهديد أكبر من ذاك الذى تتعرض له أمريكا نفسها.

يذكر أن الدفاع الجماعى مسموح به من قبل الأمم المتحدة فيما لو تقدمت الدولة الأصلية التى تطلب الدفاع عن النفس بطلب المساعدة.

ومن الممكن أيضا أن تعلن أمريكا أنها تنفذ بشكل إفرادى قرارا لمجلس الأمن الدولى فيما لو وافق المجلس على قرار فى إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والذى يلزم كافة الدول الأعضاء بالانصياع لقراراته.

ويبقى السؤال هو: هل ستكون هذه التبريرات مقبولة فى منطق القانون الدولى؟

هناك الآن بعض الدعم القانونى لمبدأ عدم الانتظار طويلا أكثر مما ينبغى.

وقد ذكرت القاضية البريطانية ديم روزالين، التى عينت رئيسة لمحكمة العدل الدولية فى شهر فبراير/ شباط، وذلك قبيل تعيينها فى منصبها:

"فى العصر النووى، ليس من المنطق أن نطلب ترجمة مقطع غامض فى نص ما بطريقة تتطلب من إحدى الدول أن تتقبل مصيرها دون أن تتمكن من الدفاع عن نفسها وكأن لا حول لها ولا قوة."

وعلى أية حال، يبقى التوجه العام وسط المحاميين الدوليين هو أن يكون هناك تهديد بهجمة "وشيكة" قبل اللجوء إلى أية ضربة استباقية أو دفاعية.

فقد انتقد وزير العدل البريطانى اللورد غولد سميث، والذى استعان بحزمة معقدة من قرارات مجلس الأمن الدولى حول العراق حيث استخدمت لتبرير غزو بغداد عام ٢٠٠٣، نظرية الضربة الاستباقية حيث قال فى جلسة لمجلس اللوردات فى شهر أبريل عام ٢٠٠٤:

"قد يسمح القانون الدولى باستخدام القوة للدفاع عن النفس لمنع حدوث هجوم وشيك، ولكنه لا يجيز استخدام القوة بالشكل الذى يرقى إلى درجة تنفيذ ضربة استباقية ضد تهديد بعيد الحدوث."

هناك إذا اختلاف أساسى وكبير بين المبدأ الأمريكى ونظرة الكثيرين من بقية أعضاء الأمم المتحدة بالنسبة للموضوع. ففى أحسن الأحوال لا يوجد هناك إجماع على رأى واحد بهذا الشأن.

ففى حديث لبى بى سى، قالت إليزابيث ويلمزهيرست، كبيرة خبراء القانون الدولى فى المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية فى لندن- تشاتام هاوس:

"لا يوجد فى الوقت الراهن مستند قانونى يسمح بشن هجوم أمريكى على إيران تحت البند ٥١. وبالتأكيد لا يمكن بناء القضية على مبدأ الدفاع عن النفس أيضا."

وأضافت ويلمزهيرست، التى قدمت استقالتها كمستشارة لوزارة الخارجية البريطانية لأنها شعرت أن غزو العراق لم يكن قانونيا:

"لا يتعين عليك الانتظار حتى يقع الهجوم، ولكن يجب أن يكون الهجوم حقيقيا ووشيكا."

وهى لا تعتقد أن شروط اللجوء إلى الدفاع عن النفس موجودة الآن فى الحالة الإيرانية إذ تتساءل: "وهل يرقى تخصيب اليورانيوم إلى مستوى التهديد؟ لم تتحول مادة اليورانيوم إلى سلاح بعد. وهل يوجد هناك أى تهديد بالفعل؟"

وهى أيضا لا تعتقد أنه بإمكان أمريكا أن تطبق بمفردها قرارا للأمم المتحدة فى إطار الفصل السابع إذ قالت:

"هذا يتطلب قرارا آخر يجيز استخدام القوة، كما يقتضى أيضا الحصول على إجماع دولى حول الموضوع."

وينضم أيضا إلى جوقة القائلين بعدم قانونية الهجوم على إيران وزير خارجية بريطانيا السابق جاك سترو الذى أخبر الصحفيين منذ أيام أنه لا يمكن تبرير عمل عسكرى استنادا على البند ٥١.

واكتفت وزيرة الخارجية البريطانية الجديدة مارغريت بيكيت بالقول إنه لا أحد لديه أية "نية" بمهاجمة إيران.

أما رئيس الوزراء البريطانى تونى بلير فقد نأى بوضوح عن القول إن هجوما على إيران هو أمر "لا يمكن تصوره"، وهو نفس التعبير الذى استخدمه سترو.

ولكن يبقى الأمر غير واضح فيما إذا كان موقف بلير هذا هو استخدام تكتيكى للغة لترهيب إيران، أم أن الأمر بحد ذاته ينبىء بدعم بريطانى محتمل لفكرة الهجوم على إيران.

وقد قبلت ويلمزهيرست بمنطق أن إسرائيل قد تعتبر نفسها مهددة، إذا أخذنا بعين الاعتبار التصريحات التى أدلى بها الرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد مؤخرا بخصوص إسرائيل.

ولكنها أردفت قائلة: "يتعين على إسرائيل أن تتحلى بنظرة واقعية وموضوعية لقضية فيما إذا كان هناك تهديد حقيقى أم لا، الأمر الذى أشك بوجوده فى هذا الوقت بالذات."

يذكر أن جوهر مبدأ الدفاع عن النفس مصدره حادثة وقعت عام ١٨٣٧ بالقرب من شلالات نياجارا حيث هوجمت سفينة تدعى كارولين وتم إغراقها من قبل القوات البريطانية التى انتقلت إلى المياه الإقليمية الأمريكية من كندا.

وكانت السفينة تستخدم من قبل مسلحين كنديين لذين كانوا يعدون العدة لتنفيذ هجوم.

وتم تبادل بعض الرسائل الدبلوماسية المنمقة بين وزير الخارجية الأمريكية حينئذ دانيال ويبستر ووزير خارجية بريطانيا اللورد أشبيرتون حيث أدى الأمر فى النهاية إلى قبول مبادىء ويبستر حول القيام بضربة استباقية ضد سفينة المسلحين الكنديين فى عملية دفاع بحتة عن الذات.

إلا أن تلك المبادىء أكدت أن مثل تلك الضربة الاستباقية يمكن تبريرها فقط فى حالات "يكون الدفاع عن النفس فيها مباشرا ومبهرا ولا يدع مجالا لأية خيارات أخرى أو لأية لحظة للمداولات أوللتسويف."

وقد تبنى ميثاق الأمم المتحدة تلك القاعدة بشكل أساسى. وكانت مجموعة عالية المستوى مكلفة بمراجعة ميثاق الأمم المتحدة قد أوصت أن "المادة ٥١ لا تحتاج إلى تمديد ولا إلى تقييد من حيث المجال الواسع لفهمها."

ووافقت الجمعية العامة على هذا المبدأ، ولكن بقى النقاش دائرا حول مفهوم الخطر "الوشيك" وكيف يكون وكم هو حجمه.

يمكننا القول إن مبدأ الضربة الاستباقية لم يحظ بالدعم العالمى الواسع.

ففى العام الماضى أرسل تشاتام هاوس استبيانا إلى ١٣ محام دولى فى بريطانيا حول مفهوم الدفاع عن النفس، وكانت النتيجة أن عددا من المبادىء قد أعدت لاختصار وتضمين مبدأ ويبستر فى الدفاع عن النفس.

وقد أكدت كافة هذه المبادىء على أهمية أن يكون الهجوم وشيكا قبل أن نفكر بأى ضربة استباقية.

يذكر أن نموذج الضربة الاستباقية الذى اعتمد ونفذ بعد هجمات ٩/١١ لم يتم تبنيه من قبل الأسرة الدولية.

هل تستخدم دول الخليج كمنصة لضرب إيران؟

تكاد لا تخلو وسيلة إعلام فى العالم من التطرق للتوتر القائم بين الولايات المتحدة وإيران، لاسيما التهديدات المتبادلة بين كبار المسؤولين، الأمر الذى تتفاوت فيه التوقعات من ترجمة الكلمات إلى واقع، أم إبقاء الحال على ما هو عليه الآن!!

فعقب زيارة نائب الرئيس الأمريكى، ديك تشينى، لعدد من دول المنطقة فى مايو ٢٠٠٧، بهدف "تعزيز الجبهة ضد إيران، لمنعها من امتلاك السلاح النووى والهيمنة على

المنطقـة." وتهـديده إيران من على متن إحـدى حـامـلات الطائرات الأمـريكيـة فى مـيـاه الخليج، صـدرت تصـريحـات متزامنة لمسؤولين إيرانيين تلوح بضرب القواعـد العسكرية الأمريكيـة فى منطقة الخليج، وأهداف إستـراتيجيـة لدول الخليج العربية، فى حـال قامت الولايات المتحدة بأى هجوم على المنشآت النووية الإيرانية.

تقـارير نقلت عن الأدمـيـرال على شـمـخـانى، وزير الدفـاع الإيـرانى الأسـبق وكـبـيـر المستشارين العسكريين للمـرشد الأعلى على خامنئى، تهديداته بضرب المنشـآت النفطية لدول الخليج، إذا مـا هاجمت الولايات المتحدة بلاده، بحـسب مـا ذكـرته صـحـيفـة "صنداى تايمز" البريطانية فى ١٠ يونيو.

ورغم أن شـمخـانى أنكر ذلك التصـريح فى لقاء مـع قناة "العربيـة" الفضـائية فى اليوم التالى، فإن كثيراً من المحللين والمراقبين لا ينفون احتمال لجوء إيران إلى هذا الخيار.

وثمة تصـريحات أخرى لمسؤولين إيرانيين تسند هـذا التوجه. فرئيس مـجلس الشورى الإسـلامى الإيرانى، غـلام حـداد عـادل، كـان قـد أشـار خـلال زيارة لدولـة الكويت، إلى أنه "فى حـال اسـتـخدام أمـريكا قـواعـد دول المنطقـة لضـرب إيران، مـن الطبـيـعى أن نقـوم بالدفـاع عن أنفسنا والرد على مـصدر الهـجوم." (كما أوردت صـحيفة "القبس" الكويتـية، ٢٠٠٧/٦/١١).

وفى المقابل، حرص كثير من القـادة والمسؤولين الخليجيين على تأكيد مـوقف بلادهم المعارض للحل العسكرى لأزمة الملف النووى الإيرانى، والرافض لاستخدام أراضيها للقيام بأى عمل عسكرى ضد إيران.

فـالنائب الأول لرئيس مـجلس الوزراء الكويتى، وزير الدفـاع الشـيخ جـابر المبـارك الصبـاح، صـرح فـى الحـادى عشـر من يونيو، رداً على سـؤال للصـحفـيين عمـا إذا كـانت الولايات المتحدة طلبت من الكويت استخدام أراضيها لضرب إيران، قـائلاً إن "أمريكا لم تطلب مـثل هذا الطلب... وحتـى لو طلبت فـإننـا لن نسمح به أبداً." (نقـلاً عن صـحـيفـة "السياسة" الكويتية، ٢٠٠٧/٦/١٢).

كما أن وزير الداخلية السعودى، الأمير نايف بن عبدالعزيز، صرح فى السابع عشر من الشهر نفسه أن "دول الخليج العربية لن تكون منصة لأى هجوم عسكرى على إيران." (وفقاً لصحيفة "الشرق الأوسط" اللندنية، ٢٠٠٧/٦/١٨).

وقبل ذلك، كان الشيخ خليفة بن زايد، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، قد أوضح فى حديث مع صحيفة "الحياة" اللندنية فى ٢٦ إبريل، أن بلاده "ليست طرفاً فى النزاع بين إيران والولايات المتحدة، و(أننا) لن نسمح باستخدام أراضينا لأى أعمال عسكرية أو أمنية أو تجسسية ضدها (إيران)."

فهل حقاً لن تدعم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أى ضربة عسكرية ضد إيران، وأنها لن تسمح للولايات المتحدة استخدام القواعد العسكرية، والتسهيلات الممنوحة لها على أراضيها وفى أجوائها، من أجل توجيه مثل هذه الضربة؟!

قبل الإجابة عن هذا السؤال، واستشراف السيناريو الأمريكى فى حال اللجوء إلى الخيار العسكرى، ينبغى التعرف على طبيعة الوجود العسكرى الأمريكى فى دول الخليج العربية الست.

الروابط الدفاعية الأمريكية ـ الخليجية

يعود التعاون العسكرى والأمنى بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربية إلى القرن الماضى، والمملكة العربية السعودية هى التى دشنت الروابط الدفاعية المشتركة.

ففى العام ١٩٤٥ أبرمت السعودية اتفاقية تسمح للولايات المتحدة ببناء قاعدة جوية فى الظهران، واستخدامها وتشغيلها، واستهلت بذلك عصراً بارزاً من التعاون العسكرى الأمريكى- السعودى.

ولحقت البحرين بالسعودية فى هذا الشأن، فوقعت ـ بعد الانسحاب البريطانى منها فى العام ١٩٧١ - اتفاقية مع الولايات المتحدة تقوم بموجبها بتوفير تسهيلات للبحرية الأمريكية.

وفى العام ١٩٩١ وقع البلدان اتفاقية أشمل للتعاون الدفاعى لمدة عشر سنوات، تنص على تقديم تسهيلات للقوات الأمريكية، ومنحها الحق فى التموضع المسبق لمعداتها وعتادها، فضلاً عن إجراء تدريبات ومناورات مشتركة بين قوات البلدين.

وتعد البحرين مقراً للأسطول البحرى الخامس الأمريكى، الذى تشمل منطقة عملياته منطقة الخليج وخليج عُمان وبحر العرب وخليج عدن والبحر الأحمر، وأجزاء من المحيط الهندى.

أما سلطنة عُمان فقدمت للقوات الأمريكية تسهيلات عسكرية، باستخدام المرافئ والمطارات العُمانية، حسب الاتفاقية التى أبرمتها مع الولايات المتحدة عام ١٩٨٠.

كما أن الاتفاقية أتاحت إقامة منشآت فى جزيرة مصيرة والثمريات والسيب لاستخدام سلاح الجو الأمريكى، فضلاً عن منشآت أخرى لقوات البحرية الأمريكية.

وعقدت الكويت اتفاقاً مع الولايات المتحدة فى العام ١٩٨٧ تقوم بموجبه الثانية بحماية إحدى عشرة ناقلة نفط كويتية تعرضت للتهديد من طرف قوات البحرية الإيرانية إبان ما سمى بـ"حرب الناقلات"، خلال الحرب العراقية - الإيرانية، فى الفترة ١٩٨٦-١٩٨٨.

وفى العام ١٩٩١ وقع البلدان اتفاقية للتعاون الدفاعى، تقدم الكويت بمقتضاها تسهيلات واسعة للقوات الأمريكية، كما توفر لها قواعد تمركز جوية وبرية، ومستودعات تخزين للمعدات والعتاد، فضلاً عن استضافة الآلاف من القوات (الأمريكية) بغرض حماية الأراضى الكويتية من أى تهديدات عراقية.

وأبرمت قطر اتفاقية فى العام ١٩٩٢ وفرت تسهيلات للقوات الجوية والبحرية الأمريكية، وتخزين المعدات والعتاد للجيش والقوات الجوية على أراضيها. وفى نهاية العام ١٩٩٦ بدأت الولايات المتحدة تشييد "معسكر السيلية"، وفى ٢٠٠١ منحت قطر للولايات المتحدة حق استغلال "قاعدة العديد الجوية"، التى تعد من أكبر القواعد

العسكرية الأمريكية فى الخارج، إذ يذكر "تقرير مجلة جينز الدفاعى" لعام ٢٠٠٦ أن تكلفة بناء هذه القاعدة بلغت نحو ١,٤ مليار دولار.

ووقعت دولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً اتفاقية للتعاون الدفاعى مع الولايات المتحدة عام ١٩٩٤، تسمح لها استخدام منشآتها الجوية، وكذلك موانيها لرسو القطع البحرية الأمريكية، وتزويدها بالخدمات اللوجستية.

وواقع الأمر أن الروابط العسكرية بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجى الست، كانت تتركز فى توفير التسهيلات العسكرية المحدودة والمؤقتة، إلا أن الغزو العراقى للكويت، واندلاع حرب الخليج الأولى ١٩٩٠-١٩٩١ شكل تحولاً نوعياً فى هذه الروابط، فتخلى الطرفان عن مفهوم الوجود العسكرى "المستتر"، وتم نشر القوات الأمريكية على أراضى دول الخليج على نطاق واسع، وإقامة قواعد عسكرية وتجهيزات شبه دائمة.

وحدث تحول آخر فى الوجود العسكرى الأمريكى فى المنطقة عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، إذ غدا ذلك الوجود أكثر عدداً وأوسع انتشاراً.

ولما شرعت الولايات المتحدة فى الحرب ضد نظام طالبان فى أفغانستان عام ٢٠٠١، ضمن ما يسمى بـ "عملية الحرية الدائمة"، قدمت كل دول الخليج التسهيلات اللازمة للعمليات الأمريكية، وخصوصاً سلطنة عُمان وقطر والبحرين. كما كان مركز العمليات الجوية المشتركة فى "قاعدة الأمير سلطان الجوية" بالسعودية هو الذى يقوم بتنسيق الحرب الجوية فى سماء أفغانستان.

وفى سياق الاستعدادات الأمريكية لشن الحرب على العراق عام ٢٠٠٣، ضمن عملية "حرية العراق"، لعبت الكويت دوراً رئيسياً فى خطة الحرب، إذ تمركز فيها نحو ١٥٠ ألفاً من جنود التحالف، وانطلقت منها هذه القوات فى الهجوم على العراق.

وحالياً، تعد الكويت المحطة الرئيسية لتناوب القوات الأمريكية فى العراق، كما أنها (إلى جانب قطر) تعد أهم مستودع للمعدات والأسلحة الأمريكية فى المنطقة.

ونظراً إلى أن البحرين مقر الأسطول البحرى الخامس، فقد كانت مركز العمليات البحرية الرئيسية، بينما كانت قطر مقراً للقيادة الوسطى الأمريكية، التى تولت القيادة المباشرة للحرب ضد العراق، فى حين كانت طائرات القصف الأمريكية "بى" و"بى ١" تنطلق من القواعد الجوية العُمانية.

أما الإمارات العربية المتحدة فقد سمحت لطائرات الاستطلاع الأمريكية من طراز "يو ٢"، وطائرات تزويد الوقود من طراز "كى سى ١٠" بالعمل انطلاقاً من "قاعدة الظفرة الجوية".

ومع أن المملكة العربية السعودية رفضت استخدام أراضيها أو أجوائها لضرب العراق، إلا أن مركز العمليات الجوية المشتركة فى "قاعدة الأمير سلطان الجوية" هو الذى كان ينسق الحرب الجوية ضد العراق، كما كان الحال فى الحرب على أفغانستان.

الوجود العسكرى الأمريكى فى المنطقة

لا تخلو دولة خليجية من القوات الأمريكية، إذ تضم دول الخليج الست مجتمعة نحو ٤٠ ألف عسكرى أمريكى.

فحسب تقرير "التوازن العسكرى ٢٠٠٥-٢٠٠٦"، الصادر عن المعهد الدولى للدراسات الإستراتيجية IISS، يوجد فى الكويت نحو ٢٥ ألف عسكرى أمريكى من فروع الأسلحة الأربعة (الجيش والقوات البحرية وسلاح الجو ومشاة البحرية "مارينز")، وإن كان تقرير مجلة "جينز" الدفاعى" لعام ٢٠٠٦، يشير إلى أن عدد الجنود الأمريكيين يقارب ١٨ ألفاً.

وهؤلاء يتوزعون على "قاعدة على السالم الجوية"، التى تتمركز فيها قوة جوية رئيسية، و"قاعدة عبدالله المبارك الجوية" قرب مطار الكويت الدولى، و"معسكر عرفجان" (الجنوب) الذى تتمركز فيه قوة برية رئيسية، ويضم قيادة قوات التحالف البرية التى انتقلت إليه من معسكر الدوحة، وجزيرة فيلكا، وميناء الأحمدى.

أما فى البحرين فيتمركز نحو ٣٠٠٠ عسكرى أمريكى ما بين قوات بحرية ومشاة بحرية وجيش، فى "قاعدة الجفير العسكرية" القريبة من المنامة، والتى تضم مركز قيادة

الأسطول الخامس، وميناء سلمان، و"قاعدة الشيخ عيسى الجوية"، ومطار المحرق. علماً أن الأسطول الخامس يضم بالوضع العادى نحو ١٥ قطعة بحرية، تشمل حاملة طائرات.

وفى دولة قطر يبلغ عدد العسكريين الأمريكيين نحو ٦٥٤٠ عسكرى، ما بين جيش وقوات بحرية وجوية ومشاة بحرية، يتوزعون على "قاعدة العديد الجوية"، التى تضم مركز العمليات الجوية المشتركة، و"معسكر السيلية" الذى يعد مقر القيادة الوسطى الأمريكية.

ولاشك فى أن انتقال القوات الأمريكية من السعودية إلى قطر، عقب الحرب على العراق، قد عزز أهمية الدوحة فى الوجود العسكرى الأمريكى فى منطقة الشرق الأوسط، كما يقول "تقرير جينز الدفاعى."

وفى المملكة العربية السعودية يوجد حالياً ما بين ٣٠٠ و٥٠٠ عسكرى أمريكى فقط، يقومون بمهام التدريب. وكان عدد القوات الأمريكية المنتشرة فى السعودية حتى انتهاء العمليات الرئيسية للحرب على العراق نحو ٨٥٠٠ عسكرى.

أما فى الإمارات العربية المتحدة، فيصل عدد الأفراد الأمريكيين إلى ١٣٠٠ تابعين للقوات الجوية، ويتمركز هؤلاء الجنود وعدد من طائرات الاستطلاع الأمريكية فى "قاعدة الظفرة الجوية" بأبوظبى. فضلاً عن استخدام القطع البحرية الأمريكية لميناء الفجيرة، وميناء جبل على بدبى، الذى يعد أكثر الموانئ خارج الولايات المتحدة زيارة من طرف السفن الأمريكية، للتزود بالوقود والمؤن، واستجمام الجنود، وغيرها.

بينما يصل العدد فى سلطنة عُمان إلى أكثر من ٢٧٠ جندياً ما بين قوات بحرية وجوية، وهؤلاء يتمركزون بشكل دائم فى "قاعدة الثمريات الجوية"، و"قاعدة مصيرة الجوية"، ومطار السيب الدولى، بهدف تنسيق النشاطات وصيانة التسهيلات. وقد يرتفع فى الأزمات عدد هذه القوات، إذ تعد عُمان إحدى أهم المحطات لاستقبال القوات والمعدات الأمريكية.

مخاوف الدول الخليجية من الانتقام الإيرانى

أشرنا إلى أن هناك سابقة تاريخية فى مشاركة دول الخليج فى عمليات عسكرية تم شنها ضد إحدى الدول الجارة لها. فمنذ العام ١٩٩١ شاركت كل دول الخليج، بصورة متفاوتة، فى العمليات العسكرية التى قامت بها الولايات المتحدة ضد العراق.

إلا أن هذا الأمر يختلف فى حالة إيران، لعدة أسباب:

- الأول، أن كل دول الخليج أعلنت صراحة عن موقفها الرافض لخيار الحسم العسكرى للملف النووى الإيرانى، وما فتئت تشدد على تفضيلها التسوية السياسية للأزمة.

- والسبب الثانى، أن دول الخليج أعلنت صراحة أيضاً أنها لن تكون منطلقاً لأى عملية عسكرية تستهدف إيران.

ويمكن إحالة الموقف الموحد لدول الخليج إزاء هذه المسألة، إلى أنها تخشى من أن يؤدى أى هجوم عسكرى على إيران إلى تعرضها لهجمات انتقامية إيرانية، بحسب ما يراه بعض المراقبين.

فدول الخليج تخشى أولا من أن يقوم الإيرانيون بضرب المنشآت النفطية والحيوية، مثل محطات توليد الطاقة الكهربائية، وتحلية المياه المنتشرة على الساحل العربى من الخليج. كما أنها تخشى من أن تحرك إيران "عملائها" فى داخل الدول الخليجية، بهدف نشر الفوضى وتقويض الأمن والاستقرار، أو على الأقل أن تثير أى مشاركة لدول الخليج فى ضرب إيران التجمعات الشيعية فيها.

ومما يؤكد هذه المخاوف ما نقلته صحيفة "صنداى تايمز" البريطانية، فى التقرير الذى نشرته فى ١٠ يونيو ٢٠٠٦، عن مسؤول إيرانى قوله إن الصواريخ البالستية التى ستطلقها إيران على أهداف استراتيجية فى منطقة الخليج فى الساعة الأولى من الهجوم الأمريكى "ستترافق مع دعم لجماعات موالية لإيران."

والراجح أن هذه الجماعات ستتحرك فى أعمالها العدائية والتخريبية داخل دول الخليج، وهو ما يؤيد ما كان صرح به القنصل الإيرانى الأسبق فى دبى، عادل السعدانية، لصحيفة "ديلى تلغراف" الإنجليزية فى الرابع من مارس، من أن إيران جندت "خلايا نائمة" فى دول الخليج لشن هجمات ضد المصالح الغربية، ونشر الفوضى فى حال تعرضت لضربة عسكرية.

وأكد المنشق الإيرانى أيضاً أن المخابرات الإيرانية تعمل على تجنيد الشيعة فى هذه الدول.

السيناريو العسكرى المرجح

يستبعد المحللون والخبراء قيام الولايات المتحدة بغزو برى لإيران، ويرجحون أن تعتمد بشكل رئيسى على القصف الجوى المكثف (بواسطة الطائرات وصواريخ "توما هوك") للمنشآت النووية والعسكرية الإيرانية.

ونظراً لوجود قواعد عسكرية أمريكية رئيسية فى دول الخليج، فضلاً عن تسهيلات الدعم والإسناد بمختلف أنواعها فى هذه الدول، يرى مراقبون أن الأنسب انطلاق أى ضربة جوية باتجاه إيران من هذه الدول.

وهذا ما يضع دول الخليج فى حرج شديد، لأن كل دولة ملتزمة باتفاقية دفاعية ثنائية مع الولايات المتحدة، وفى الوقت نفسه ترتبط مع إيران بعلاقات حسن جوار.

ولكن كيف يمكن لدول الخليج العربى أن توفق بين هذين المتطلبين المتناقضين؟

رغم تصريحات المسؤولين الخليجيين، من أنها لن تسمح للطائرات والصواريخ الأمريكية بالانطلاق من أراضيها، إلا أن لا غنى للولايات المتحدة عن استخدام المعدات المتقدمة والتسهيلات المختلفة القائمة فى منطقة الخليج، لتنفيذ مثل هذه العملية، إن تطلب الأمر.

ومن ثم، فقد ترفض دول الخليج السماح للولايات المتحدة باستخدام أراضيها وأجوائها منطلقاً لأى أعمال "عدائية" ضد إيران، ولكنها فى الوقت نفسه قد تتيح لهذه القوات استخدام التسهيلات المختلفة فى تنفيذ مثل هذه الأعمال.

ويذكر أن هذا التصرف كانت له أمثلة سابقة عدة.. فالبحرين لم تسمح للطائرات الأمريكية بالانطلاق من الأراضى البحرينية لضرب العراق فى أثناء عملية "ثعلب الصحراء" عام ١٩٩٨، وإن كانت لم تمانع من استخدام الولايات المتحدة التسهيلات الأخرى فى هذه العملية.

وكذلك السعودية، التى لم تأذن للطائرات الأمريكية المرابطة فى "قاعدة الأمير سلطان الجوية" بالمشاركة فى ضرب العراق عام ٢٠٠٣، لكنها لم تعارض قيام مركز العمليات الجوية المشتركة فى القاعدة، بتنسيق الحرب الجوية.

والأمر نفسه ينطبق على الإمارات العربية المتحدة، التى رفضت استخدام قواعدها أو أجوائها لتوجيه ضربات لأفغانستان خلال الحرب عام ٢٠٠١، لكنها لم تمانع من أن تستخدم الولايات المتحدة طائرات الاستطلاع والتزود بالوقود المرابطة فى "قاعدة الظفرة" فى تنفيذ العمليات.

ولكن يبقى السؤال المطروح هو: إذا ما رفضت دول الخليج استخدام أراضيها منطلقاً لأى أعمال عدائية ضد إيران، وسمحت للقوات الأمريكية باستخدام التسهيلات المساندة واللوجستية، فهل سينظر الإيرانيون إلى هذا الفعل على أنه مشاركة فى استهدافه، ومن ثم يكون لهذه الدول نصيب من ردود "الثأر" الإيرانية؟

وفى هذا السياق، كان لافتاً قيام الولايات المتحدة فى يناير٢٠٠٧، بالبدء فى نشر فوج من الدفاع الجوى، مجهز بمنظومة "باتريوت" المضادة للصواريخ، فى مختلف أنحاء الخليج "لطمأنة أصدقائنا وحلفائنا"، على حد قول الرئيس جورج بوش.

ولرفع الحرج عن "حلفائها" فى منطقة الخليج، قد تستند الولايات المتحدة فى توجيه الضربات الجوية إلى الأسطول الخامس، المنتشر فى مياه الخليج وبحر العرب، فضلاً عن "قاعدة دييغو غارسيا" الإستراتيجية فى المحيط الهندى، ولاسيما أنها تحتوى على القدرات العسكرية اللازمة لتوجيه الضربات الجوية.

ومن هنا قامت الولايات المتحدة فى الفترة الأخيرة بتعزيز مجموعاتها الحربية فى مياه الخليج، فأرسلت فى مايو الماضى حاملة الطائرات "يو إس إس نيميتز" ومجموعتها القتالية، لتنضم إلى نظيرتها "يو إس إس جون سى ستينيس"، وتضم حاملتا الطائرات معاً أكثر من ٢٠ قطعة بحرية، ونحو ١٤٠ طائرة.

كما أعلن متحدث باسم الأسطول الخامس الأمريكى فى البحرين فى العاشر من يوليو، بأن حاملة الطائرات النووية "يو إس إس إنتربرايز" تحركت من قاعدتها فى نورفلك، بولاية فرجينيا، فى طريقها إلى منطقة الخليج، وأن مجموعتها المقاتلة ستنضم إلى القيادة المركزية الوسطى، من دون أن يشير إلى ما إذا كانت ستتولى مهام أى من حاملتى الطائرات "ستينيس" و"نيميتز".

ويأتى نشر الولايات المتحدة الحاملة الثالثة فى منطقة الخليج بهدف تعزيز قدرة البحرية الأمريكية على "مواجهة التصرفات المثيرة للاضطراب والفوضى التى تقوم بها بعض الدول (أى إيران)،" وفق البيان الصادر عن قائد الأسطول الخامس، الأميرال كيفن كوسغريف فى اليوم نفسه.

ويعد إرسال الحاملة الثالثة إلى مياه الخليج عملية الانتشار الأكبر فى الأسطول الخامس منذ غزو العراق عام ٢٠٠٣.

ومن جهة أخرى، قد تستعين القوات الأمريكية بالقواعد العسكرية فى كل من أوروبا وفى أراضيها، وربما تستخدم الأراضى العراقية التى ينتشر فيها نحو ١٦٠ ألف جندى أمريكى، إضافة إلى الأراضى الأفغانية التى ينتشر فيها نحو ٢٥ ألف جندى.

مراقبون شددوا على ضرورة أن عدم إغفال دور إسرائيل فى مثل هذه العملية، إذ تشير التحليلات إلى أن الضربة قد تكون أمريكية- إسرائيلية مشتركة، ولاسيما أن سلاحى الجو الإسرائيلى والأمريكى باشرا فى العاشر من يونيو/حزيران الماضى مناورات ضخمة جنوب إسرائيل، تحسباً لاحتمال شن عملية عسكرية مشتركة ضد المنشآت النووية الإيرانية، كما أفادت إذاعة الجيش الإسرائيلى (نقلاً عن صحيفة "الشرق الأوسط"، ٢٠٠٧/٦/١١)

وعلى أى حال، فإن المحللين والمراقبين مازالوا يستبعدون أن تلجأ الولايات المتحدة إلى خيار الحسم العسكرى لأزمة الملف النووى الإيرانى، فى الوقت الحالى، حتى استنفاد خيار التسوية السياسية الذى قد تدفع إليه العقوبات الدولية، ولاسيما أن تقارير الخبراء الدوليين (مثل تقرير الباحثين ديفيد أولبرايت وكورى هندرشتاين، المنشور فى نهاية مارس/آذار ٢٠٠٦) تميل إلى أن إيران لن تمتلك - مهما كانت الطرق التى ستسلكها - قنبلة نووية قبل العام ٢٠٠٩.

كش ملك" تضع اللمسات النهائية لضرب إيران

شكلت الولايات المتحدة وحدة خاصة من ضباط القوات الجوية لوضع اللمسات النهائية على خطة شديدة السرية لضرب إيران، فيما تتصاعد حدة التوتر بين البلدين بشأن الملف النووى الإيرانى، بحسب صحيفة "صنداى تايمز" البريطانية.

وذكرت الصحيفة فى عددها الصادر اليوم الأحد أن هؤلاء الضباط يعملون فى إطار وحدة تسمى "تشيك مايت" أو "كش ملك" كتلك التى خططت ضربات جوية فى حرب الخليج عام ١٩٩١. وترفع الوحدة تقاريرها مباشرة إلى الجنرال مايكل موسلى، قائد سلاح الطيران الأمريكى.

وأضافت أن الوحدة تتكون من "٢٠ إلى ٣٠ من كبار الضباط فى سلاح الطيران وخبراء الحرب الإلكترونية يتمتعون بحق الحصول على كل التسهيلات من البيت الأبيض ووكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، وغيرها من الوكالات".

وبينما تخطط القيادة الأمريكية المركزية التى تعرف باسم "سينتكوم" منذ أكثر من عامين لضرب إيران، فإن مهمة وحدة "كش ملك" تتلخص فى "إضافة لمسة من البراعة الفائقة على الفكر العسكرى السائد فى سلاح الطيران الأمريكى عن طريق إمداده بإستراتيجيات خلاقة لخوض الحرب، وتقييم احتياجاته المستقبلية فى المجال الجوى والفضائى والحرب الإلكترونية"، بحسب مصادر عسكرية.

ولفتت الصحيفة إلى أن الجنرال لورانس ستوتز، وهو من أشهر المسئولين فى سلاح الجو الأمريكى، يتولى قيادة الوحدة، بمعاونة الدكتور لانى كاس الخبير فى شئون الحرب الإلكترونية.

وتأسست وحدة "كش ملك" فى سبعينيات القرن الماضى لمواجهة التهديد السوفيتى، لكنها توقفت عن النشاط فى الثمانينيات إلى أن أعيد إحياؤها تحت قيادة الجنرال "جون ووردن" وأسند إليها وضع خطط لتوجيه ضربة خاطفة ضد القوات العراقية فى بداية حرب الخليج. وعمل هذه الوحدة ليس مخصصا لضرب إيران فحسب، وإنما يعالج أيضا التهديدات المحتملة لكوريا الشمالية والصين.

من جهته قال الجنرال ووردن، قائد الوحدة، لـ"صنداى تايمز": "عندما غزا الرئيس العراقى الراحل صدام حسين الكويت، كنا على اتصال وتنسيق مع عدد من الخبراء العسكريين ومسئولى وكالات الاستخبارات، وكانت الوحدة فى ذلك الوقت أكثر رشاقة وديناميكية من القيادة المركزية الأمريكية".

وحدد الدور الأساسى لوحدة "كش ملك" فى "تقديم الخبرات التى يمكنها مناقشة تفاصيل خطط ضرب إيران، والمخاطر والتكلفة المحتملة للحرب".

ويأتى ما كشف عنه تقرير "صنداى تايمز" فى الوقت الذى فشلت فيه العقوبات التى فرضتها الأمم المتحدة على طهران فى وقف برنامجها النووى؛ وهو ما زاد من احتمالات أن توجه واشنطن لها ضربة عسكرية، بحسب مراقبين.

وفى الأسبوع الماضى صرح وزير الخارجية الفرنسى برنارد كوشنير بأنه "من الضرورى الإعداد للأسوأ .. والأسوأ هو الحرب".

وتقارب الموقف الفرنسى مع الأمريكى فى الدفع بقرار جديد لمجلس الأمن الدولى يقضى بتشديد العقوبات على إيران، لكنه يجد معارضة شديدة من الصين وروسيا.

وفى مواجهة تزايد التهديدات بعمل عسكرى ضد إيران، عرضت طهران أمس السبت للمرة الأولى صاروخًا جديدًا طويل المدى "قدر-١" بإمكانه بلوغ إسرائيل وكل القواعد الأمريكية فى المنطقة، وذلك خلال عرض عسكرى.

وحذر المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية، آية الله على خامنئى، الغرب من مواجهة "عواقب وخيمة" إذا شنوا أى هجوم عسكرى ضد بلاده.

وقال خامنئى: "إن الاعتداء على إيران لم يعد مسألة أن تضرب وتهرب بعيدا .. فأى شخص يشن عدوانا على إيران سيواجه عواقب وخيمة".

ويقول الغرب إن البرنامج النووى الإيرانى يستهدف إنتاج أسلحة نووية، فى حين تشدد إيران على أن برنامجها سلمى لإنتاج الطاقة الكهربائية، وتتهم إسرائيل بتكثيف شكوك الغرب بشأن البرنامج النووى الإيرانى لصرف الأنظار عن ترسانتها النووية الضخمة غير الخاضعة للرقابة.

■ ■ ■

6

إسـرائيل والبـرنامج النـووى الإيـرانـى

قبل أن نعرض لمواقف إسرائيل من البرنامج النووى الإيرانى الذى ترى فيه خطرًا وجوديًا عليها، حرى بنا لأن نعرض للإسهام الإسرائيلى ذاته فى البرنامج الإيرانى.. والذى يعتبر فى حد ذاته من مفارقات القدر.

يكشف خبير إسرائيلى عمل رئيسا لطاقم خبراء عملوا فى إيران فى سبعينات القرن الماضى عن مدى التعاون الوثيق بين إسرائيل وإيران. ويكشف أنه عمل فى مشاريع فى المنشآت النووية، وإقامة قواعد إتصالات ورادارات.

انفردت صحيفة معريف وموقعها الالكترونى فى الكشف عن المساهمات الإسرائيلية فى بناء المفاعل النووى الإيرانى ونظم الدفاع المحيطة به. وأجرت مقابلة مع من وقف قبل ٣٠ عاما على رأس طاقم إسرائيلى عمل فى إيران، وتعرض صورا ومقاطع فيديو نادرة تعود إلى حقبة السبعينات من القرن الماضى التى شهدت علاقات وثيقة بين إسرائيل وشاه إيران.

ويعرض الخبير الإسرائيلى، موطى بلوخ، الذى يبلغ من العمر ٧٣ عاما صورا لأبراج رادارات، وللمنشآت فى بوشهر، ولمبنى قبة المفاعل النووى ولقواعد اتصالات كان قد التقطها أثناء عمله فى إيران. واحتفظ بلوخ بالصور التى توثق المهمات التى قام بها هو وطاقمه وما زال يحيط بالسرية ببعض المهام التى نفذها. ويقول أن دافعه للكشف عن مهماته هو العناوين المتكررة حول الخطر النووى الإيرانى.

ويقول أنه حينما يسمع فى الأخبار عن أصفهان وبوشهر يستعيد بذاكرته البنى التحتية التى أقامها هناك فى إطار عمله كخبير إسرائيلى ورئيسا لطاقم التقنيين الذين رافقوه. ويقول بلوخ أن فى نهاية فترة عمله التقى مع خبراء ألمانيين وصلوا إلى إيران واستقى منهم معلومات عن الهدف الحقيقى لتلك المنشآت ولكن تلك المعلومات لم تثر حفيظة المسؤولين الإسرائيلين. ويكشف أن الجهة التى أرسلته إلى إيران هى شعبة تبادل المعلومات التابعة للموساد. وأنه كان على اتصال دائم بممثل الموساد.

فى عام ١٩٦٨، كان بلوخ يبلغ من العمر ٣٣ عاما، وتلقى عرضا للعمل فى إيران من قبل شركة خاصة تعمل فى مجال الاتصال والرادارات كانت تمثل شركات أمريكية كبيرة كشركة "يوز"، واتفق أن يبدأ بلوخ عمله بعد سنتين. وفى هاتين السنتين، اللتين شهدتا حرب الاستنزاف مع مصر، عمل فى مجال خبرته فى شركة تعمل فى مجال الرادارات والاتصال.

وطُلب من بلوخ ذات يوم للحضور إلى تل أبيب، وقيل له أنه سيسافر إلى إيران خلال ثلاثة ايام. وحينما حاول الاستفسار عن الجهة التى ترسله قيل له: "إن من وراء الموضوع يقف بنيامين هل هذا يكفيك". والحديث هو عم بنيامين بلومبرغ الذى حظى على مكانة رفيعة فى أوساط الاستخبارات الإسرائيلية ولدى المسؤولين عن المفاعل النووى فى ديمونا. وكان ضابطا رفيعا فى أجهزة الأمن وعينه شمعون بيرس، مدير عام وزارة الأمن، حينذاك، مسؤولا عن أمن المفاعل النووى فى ديمونا. ورغم أن بلوخ لم يلتق ببلومبرغ إلا أنه كان يسمع به.

ويكشف بلوخ أنه تواجد فى إيران مبعوثا من قبل شعبة تبادل المعلومات ليس فقط لمساعدة الإيرانيين بل أيضا لجمع المعلومات، ويقول: " رغم أنها غير موجودة الآن، تجلت عظمة شعبة تبادل المعلومات فى أنها عرفت كيف تشغل الناس لجمع المعلومات خارج البلاد. لقد كانوا متعطشون للمعلومات وقالوا لنا أن نكون متيقظين".

وبعد ذلك تعرف على مشغليه المدنيين، وجلس لساعات طويلة فى مكاتب شركة "فيلكبورت" من أجل دراسة مهمته، ومن ثم أرسل إلى إيران من قبل شركة "سريك إيران"

بعد ثلاثة أيام من تلقيه الاتصال وحضوره اللقاء فى تل أبيب. ويقول: "خرجت بجواز سفر إسرائيلى، وفى إيران اعتبرونا موظفين فى الشركة الفارسية".

وانضم إلى بلوخ لاحقا طاقما مكونا من ١٥ تقنيا إسرائيليا، وجندوا للعمل ٧٥٠ إيرانيا. ويقول: كان العمل الأساسى إقامة أنظمة إنذار بحيث تمنح الحماية الجوية لكل مساحة فارس". موضحا أنه أقام ١٤ موقع اتصالات وكل موقع شمل قبتى رادار، وأربع هوائيات، وبرج اتصال واحد على الأقل. وانتشرت المواقع من الحدود الجنوبية مع باكيستان، مرورا ببندر عباس فى الخليج وبوشهر ومركز إيران- شيراز، أصفهان، حتى طهران.

ويقول بلوخ أن الشركات الإسرائيلية كانت تنشط فى إيران، كشركة "كور آسيا" و"سوليل بونيه". ويضيف: إلا أن عملنا كان يتم فى الظل، ولم نكشف للأضواء، لم يعرفنا أحد، كان عملنا ذا طابع أمنى قدمنا مساعدة أمنية، فقد عملنا على تركيب أنظمة عسكرية".

ويقول بلوخ أن التعاون الأمنى تطور بخطى حثيثة وباعت إسرائيل لإيران سياج ألكترونى، وطلبت إيران أن نبنى جدارا يحيط ببئر نفط كخطوة أولى؟

وفيما بعد منحت شركة نورتروب الأمريكية التى زودت إيران بطائرات مقاتلة من طراز إف١٤، شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية أعمال الصيانة لتلك الطائرات. ويقول بروح إن شركة نورتروب أدخلت إسرائيل من الباب الخلفى". ويضيف: " خططنا وأقمنا مبنى الصناعات الجوية فى طهران، ونفذنا مشاريع فى المطار الرئيسى فى إيران الذى يقع فى مهرباد".

ويتابع: حصلت على تصريح مرور خاص للتنقل بين القواعد الإيرانية وكان التنقل فى المنشآت الحساسة سهلا جدا. كنت أسافر باستخدام الطائرة بين المواقع بحرية لم يحظ عليها باقى الإسرائيليين، وكنت أعرف فى أى ساعة تخرج أى طائرة من أى قاعدة".

ويتذكر بلوخ أن قاعدة بوشهر كانت تحظى على اهتمام الإيرانيين بشكل خاص. ويقول: "اقيمت القاعدة على بعد ٢٠ كيلو مترا من المدينة غربى الخليج. وبخلاف باقى

المواقع تجول هناك أناس من كثير من دول العالم. وحينما رأيت عام ١٩٧٣ البنى التحتية والحفريات، أدركت ما الذى يتم الإعداد له هناك. كنت ألتقى المسؤولين وبعد زجاجة بيرة أو اثنتين فهمت منهم ما الذى سيجرى فى بوشهر".

ويضيف: "فى عام ١٩٧٤ وقعت إيران مع الشركة الألمانية "كريفت" عقدا لإقامة مفاعلين نوويين. وكان هذا واضحا بالنسبة لى من البنى التحتية التى أقيمت. وفى تلك الفترة كان أعداء إيران هم أعداؤنا _ العراق وسوريا، ومع مصر كان هناك مشاكل."

ويقول بلوخ أن الحكومة الإسرائيلية وصلها تقارير حول ما يحصل هناك إلا أنها فضلت التجاهل. ويضيف: " فى عام ١٩٧٣ عرفنا أنه يقام هناك مفاعلين نوويين. ومن لم يعلم حينذاك فقد نام أثناء الحراسة".

وأشار بلوخ على وجود تبادلية فى المصالح بين إيران وإسرائيل قائلا: " بنفس النسبة التى ساهمت فيها إسرائيل ببناء الصناعة الأمنية الإيرانية، ساهمت إيران فى تأسيس التطوير االتكنولوجى فى إسرائيل".

ويقول: "كانت إيران الدولة المسلمة الوحيدة التى اعترفت بنا. كان هناك الكثير من المشاريع التكنولوجية التى لم يتوفر لها التمويل فى البلاد، وفى إيران ثمة أموال طائلة. حصلوا على معدات ما زالت تستخدم فى المطار، ومنحت الصفقات المشتركة دفعة للتطوير التكنولوجى فى البلاد. ويضيف: "بلغت العلاقات الوثيقة إلى ذروتها حينما زار الجنرال الإيرانى توفينيان البلاد، والتقى مع وزير الأمن، عيزر فايتسمن، وحضر، حسب تقارير غربية، تجربة إطلاق صاروخ. ووقعت إيران مع إسرائيل، فى أعقاب ذلك، صفقة لشراء صواريخ أرض أرض إسرائيلية".

ويضيف: إذا صدقت التقارير فإن الصفقة لم تخرج إلى حيز التنفيذ، إذ بعد عدت أشهر حدثت الثورة الإيرانية، ولكن حتى عام ١٩٧٩ كانوا فى إسرائيل متفائلون من العلاقة مع الفرس".

إلا أن بلوخ يوضح أنه كان أقل تفاؤلا إذ كان يحس بحنق الشعب الإيرانى على النظام الحاكم. ويشير أيضا إلى رفض الإيرانيين وحتى عسكريين منهم حينذاك لعدوان إسرائيل عام ١٩٦٧ ونتائجه.

ويضيف أن فى عام ١٩٧٥ تلقت الشركة التى يعمل فيها والتابعة إلى شركة فرنسية، تعليمات بوقف العمل ووقف كل الصفقات التجارية فى إيران، وأوقفوا تمويل الفرع الإيرانى لشركة "سريك".

ويقول: ربما لم يدركوا أن الأعمال التى كنا نقوم فيها كانت تغطية لمساعدات أمنية، إلا أنهم كانوا يخشون أن تضر تلك العلاقات مع العالم العربى. ويقول: طرت إلى باريس ولم يكن من الممكن إقناعهم بالعدول، وكان لديهم إحساس أنه غرر بهم. فعلى ما يبدو طلبت دولة ما منهم وقف التعاون مع إسرائيل.

إسرائيل والنووى الإيرانى.. لمحة بانورامية

منذ عقد من الزمان ينشغل المستوى السياسى الحاكم والنخب العسكرية فضلا عن المؤسسات البحثية ووسائل الإعلام الإسرائيلية بالبحث فيما يسمونه مخاطر البرنامج النووى الإيرانى على الدولة العبرية. وتحرص مراكز صنع القرار السياسى والعسكرى فى إسرائيل على إبراز قلقها الشديد من البرنامج الإيرانى.

ويتبارى الساسة وجنرالات الجيش وقادة أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية فى التركيز على ما يعتبرونه مكامن الخطر فى هذا البرنامج. وكثيرا ما يلوح قادة الدولة العبرية بالخيارات العسكرية العملية التى من الممكن أن يلجؤوا من أجل منع إيران من تطوير برنامجها النووى إلى حد يمكنها من صناعة قنابل ورؤوس نووية.

رئيس جهاز الموساد مائير دغان وصف التهديد الإيرانى بأنه الخطر "الأكبر على دولة إسرائيل منذ نشوئها"، ووزير الدفاع الإسرائيلى شاؤول موفاز كان الأكثر صراحة من بين زملائه فى عرضه للخيارات المتاحة أمام الدولة العبرية من أجل منع إيران من إنتاج

الأسلحة النووية، عندما قال "إذا كانت هناك حاجة لتدمير القدرة النووية الإيرانية فإن إسرائيل لن تتردد فى ذلك، وهى ستحرص على عدم المس بالمدنيين الإيرانيين".

السؤال الذى يطرح نفسه هنا هو هل يعتقد الإسرائيليون حقا فى قرارة أنفسهم أنهم أكثر المتضررين من تطور البرنامج النووى لدرجة تدفعهم للمبادرة بالعمل العسكرى ضد هذا البرنامج؟، وحتى لو كان الرد على هذا السؤال إيجابيا هل يرى الإسرائيليون أنه من الحكمة العمل بشكل عسكرى ضد البرنامج النووى الإيرانى، وما البدائل غير العسكرية التى تراها إسرائيل متاحة أمامها.

الخطر الإيرانى كما تراه إسرائيل

لدى الدوائر البحثية الهامة التى تعمل لصالح وزارة الدفاع الإسرائيلية بشكل خاص لا يوجد هناك شك فى أن إيران _وبخلاف الانطباع السائد _ لا ترى فى إسرائيل العدو الأول لها، ولا حتى أبرز أعدائها.

فقد أصدرت وزارة الدفاع الإسرائيلية مؤخرا دراسة لتحليل الدوافع الكامنة خلف الإستراتيجية الإيرانية فى المنطقة، جاء فيها "أن الاعتبارات التى تحكم الإستراتيجية الإيرانية ترتبط بمصالحها ووضعها فى الخليج العربى، أولا وقبل كل شىء".

ويضيف معد الدراسة البرفيسور أفرايم كام خبير الاستخبارات والباحث الإستراتيجى البارز أن إيران تبدى حساسية كبيرة إزاء ما يحدث فى دول الجوار، أكثر من أهتمامها بما يجرى بين إسرائيل والفلسطينيين على الرغم من الخطاب السياسى الإيرانى المناكف لإسرائيل إعلاميا.

ويضيف كام الذى تحظى أبحاثه حول إيران باهتمام خاص لدى دوائر صنع القرار فى إسرائيل أن طبيعة الإستراتيجية الإيرانية "دفاعية فقط"، معتمدا فى وصوله إلى استنتاجه هذا على آلاف الوثائق السرية التى وفرتها له وزارة الدفاع الإسرائيلية.

لكن على الرغم من ذلك لا يستبعد كام مستقبلا استخدام إيران أسلحتها التقليدية وغير التقليدية فى هجوم على إسرائيل.

ويضيف أنه حتى لو لم تستخدم إيران قدراتها النووية فى المستقبل ضد إسرائيل، فإن هذه القدرات بشكل غير مباشر ستمثل "دعما إستراتيجياً للقوى الأصولية" التى تناصب إسرائيل العداء.

رغم تشديد تقييمات وزارة الدفاع الإسرائيلية على الحسابات "الباردة" للقيادة الايرانية فإنها فى المقابل تأخذ بعين الاعتبار تأثير أدبيات الخطاب الإيرانى المعادى لإسرائيل الذى يتمثل فى العداء لإسرائيل ورفض شرعية وجودها لدوافع دينية وأيديولوجية.

لكن كل ذلك لا يلغى حقيقة أن الدولة العبرية لا ترى فى البرنامج النووى الإيرانى خطرا يقينيا آنيا.

محاذير إسرائيلية من استخدام القوة ضد إيران

رغم تهديد موفاز باستخدام القوة العسكرية من أجل تدمير المنشآت النووية الإيرانية، فإن هناك العديد من الأسباب التى تدفع الدولة العبرية لعدم القيام بهذه الخطوة:

١- فى شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية المعروفة بـ"أمان" يؤكدون أنه بعد ٢٤ عاما على قيام إسرائيل بضرب المفاعل الذرى العراقى فإن الإيرانيين تعلموا الدرس.

وتؤكد تقييمات "أمان" أن إيران قامت بتدشين العديد من المنشآت النووية المحصنة جدا أسفل الأرض وفى مناطق متباعدة وبشكل مضلل، ما يجعل من المستحيل على سلاح الجو الإسرائيلى ضرب جميع هذه المنشآت النووية.

من ناحية ثانية هناك صعوبة فى حصول الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية على معلومات دقيقة حول أى من المنشآت التى يشهد فيها البرنامج النووى تطورا بشكل خاص.

٢- رغم التوافق الكبير بين كل من إسرائيل والإدارة الأميركية حول خطورة البرنامج النووى الإيرانى، تدرك تل أبيب أن الولايات المتحدة لا ترغب فى إظهار إسرائيل كمن يلعب دور الشرطى فى المنطقة سيما فى ظل الجهود التى تبذلها واشنطن من أجل إعادة

رسم المنطقة بما يخدم مصالحها، وبشكل يسمح لدول المنطقة بالتساوق مع المخطط الأميركى بأقل قدر من الحرج. فى الوقت نفسه تبدى إدارة بوش حساسية خاصة تجاه الاتهامات التى توجهها لها الكثير من النخب الأميركية بأن حملتها ضد إيران وسوريا تأتى فقط لخدمة المصالح الإسرائيلية.

إلى جانب ذلك فالأميركيون يخشون أن يؤثر أى عمل عسكرى إسرائيلى ضد إيران على فرص انتقال السلطة للإصلاحيين كما ترغب واشنطن، حيث يعتقد الأميركيون أن الهجوم الإسرائيلى سيعزز من قبضة المحافظين فى إيران على الحكم. إلى جانب ذلك سيعزز مثل هذا الهجوم جهود إيران للمس بجهود أميركا لاستتباب الأوضاع فى العراق.

٣- لا يساور الدوائر الأمنية الإسرائيلية شك بقيام إيران والجماعات التى تدعى أنها مرتبطة بها بالرد على أى هجوم إسرائيلى على المفاعل الذرى الإيرانى، ويتوقعون فى تل أبيب أن تتعرض المصالح الإسرائيلية واليهودية داخل الدولة العبرية وخارجها إلى موجة من العمليات التى توقع الكثير من القتلى.

٤- يحذر الكثير من الإستراتيجيين فى إسرائيل من المخاطرة بشن عمل عسكرى ضد إيران بسبب برنامجها النووى، فى الوقت الذى أصبح فيه الحصول على التقنية النووية أكثر سهولة. ويشيرون فى الدولة العبرية إلى ما تم الكشف عنه مؤخرا من قيام أبى المشروع الذرى الباكستانى عبد القادر خان ببيع التقنية النووية لـ٢٠ دولة وشركة فى العالم.

الذين يعارضون العمل العسكرى ضد إيران يتساءلون عن الطائل من هذا العمل فى الوقت الذى يسود فيه خطر حصول منظمات إسلامية وفلسطينية على مثل هذه التقنية وإمكانية استخدامها ضد إسرائيل.

ضغوط سياسية واقتصادية

إزاء المحاذير التى تسجلها قبل شن أى عمل عسكرى ضد إيران، ترى تل أبيب أن هناك إمكانية لمنع تطور البرنامج النووى الإيرانى عبر ممارسة الضغوط الاقتصادية والسياسية على إيران.

فى هذا السياق ترى إسرائيل أنه يتوجب الاعتماد على واشنطن فى تجنيد الضغط اللازم على الدول التى تمد إيران بالأجهزة والمعدات اللازمة لمنشآتها النووية.

إلى جانب ذلك هناك توافق بين تل أبيب وواشنطن لإقناع الدول الأعضاء فى لجنة الطاقة الذرية العالمية برفع ملف البرنامج النووى الإيرانى لمجلس الأمن الدولى، بحيث يتم هناك فرض عقوبات صارمة على إيران من أجل التخلى عن برنامجها النووى، ولا يستبعدون الحصول على تفويض دولى بشن عمل عسكرى ضد طهران.

الإدارة الأميركية تعتمد الابتزاز من أجل تجنيد الدول الأوروبية لدعم مطالبها برفع الملف النووى الإيرانى لمجلس الأمن. وقد حذر نائب الرئيس الأميركى ديك تشينى بأنه إذا لم يتحرك العالم من أجل وقف البرنامج النووى الإيرانى فإن إسرائيل من الممكن أن توجه ضربة لهذا البرنامج.

وقد أقر مئير دجان رئيس "الموساد" بأن تهديد تشينى للأوروبيين يندرج فى إطار الضغوط السياسية التى تمارسها واشنطن على أوروبا من أجل الانضمام لها فى الحملة ضد البرنامج الإيرانى.

فى إسرائيل يؤكدون أنه تم الاتفاق مع إدارة بوش على ضرورة التعاون من أجل جمع أكبر قدر من المعلومات الاستخبارية التى يمكن تقديمها أثناء مداولات لجنة الطاقة الذرية للتدليل على الطابع العسكرى للبرنامج النووى الإيرانى.

ومن أجل الحصول على هذه المعلومات طالب جهاز الموساد بمضاعفة ميزانيته لمساعدته فى توفير كل الإمكانيات التى تساعده على تعقب البرنامج النووى الإيرانى.

والمطالبة بمضاعفة الميزانية جاءت من أجل السماح بتوفير قوى بشرية وتجنيد عملاء جدد للحصول على المعلومات الاستخبارية الحيوية لمتابعة النشاط داخل المنشآت النووية الإيرانية.

دجان وصف العام الجارى بالنسبة لجهاز الموساد بأنه "عام تعقب ورصد البرنامج النووى الإيرانى".

وإلى جانب الجهود الاستخبارية تشن تل أبيب حملة دعائية لدحض مزاعم إيران بأن برنامجها النووى ذو طبيعة سلمية، وتدعى هذه الحملة أنه لا يوجد فى الحقيقة اتجاهان نوويان لأهداف سلمية من جهة ولأهداف حربية من جهة أخرى.

وحسب المنطق الإسرائيلى، يمكن للدولة الموقعة على ميثاق حظر الأسلحة النووية أن تصل إلى مرحلة قريبة جدا من القدرة على إنتاج القنبلة دون إنتاجها حقا فيما هى تخصب اليورانيوم وتستكمل "الدائرة النووية" وتشطب البلوتونيوم.

محور أمنى إقليمى لمواجهة المخاطر النووية

عدم اقتصار الخطر النووى على إيران ومخاوف إسرائيل من إمكانية حصول الحركات الإسلامية الجهادية وقوى المقاومة الفلسطينية على سلاح ذرى دفع الحكومة الإسرائيلية للعمل على بلورة محور أمنى إقليمى يكون قادرا على مواجهة هذه المخاطر.

تدرك الدولة العبرية أنه ليس بوسعها ووسع واشنطن وحدهما ضمان القضاء على هذه المخاطر، وأن هناك حاجة لتشكيل نظام إقليمى يضم العديد من الدول التى ترى فى الأصولية الإسلامية خطرا عليها.

إسرائيل ترى أن على الدول المنضوية تحت هذا المحور أن تتعاون فى مجال تبادل المعلومات الاستخبارية، وتتكامل بعضها مع بعض فى مجال إحباط جهود الدول "الآبقة" والمنظمات الجهادية للحصول على التقنية النووية.

تل أبيب كانت تراهن على موسكو تحديدا فى التضييق على المشروع الإيرانى، على اعتبار أن الروس هم مصدر التقنية النووية بالنسبة لإيران، لكن موسكو لم تظهر حماسا فى الاستجابة للمطالب الإسرائيلية.

وفى النهاية نقول إنه أيا كانت الجهود التى تقوم بها تل أبيب، أو ستقوم بها من أجل منع حصول الدول العربية والقوى الإقليمية الإسلامية على السلاح النووى _وبإقرار شمعون بيريز مساعد رئيس الوزراء الإسرائيلى- فإن هذه الجهود ستبوء بالفشل الذريع.

من هنا كان الأجدر بقادة تل أبيب أن يدركوا أنه طالما تواصل العدوان الإسرائيلى على الشعب الفلسطينى والأمة العربية فلن يعجز الفلسطينيون والعرب عاجلاً أم آجلا عن الحصول على كل ما يقنع الدولة العبرية ببؤس رهانها على خيار القوة العارية.(١)

كبح جماح التهديد النووى الإيرانى: الخيار العسكرى

كتب المحلل السياسى الإسرائيلى إفرايم كام فى يونى ٢٠٠٦ مقالا تحت عنوان : "كبح جماح التهديد النووى الإيرانى: الخيار العسكرى" (٢)، اعتبر فيه أن الأزمة المتصلة بمسألة الملف النووى الإيرانى لا تزال مؤجلة مؤقتا على الأقل. فحتى قبل أكتوبر لعام ٢٠٠٤، كانت إيران لا تزال تتعرض لضغوطات أوروبية كبيرة فيما يتعلق بمشروعها النووى، استنادًا إلى التهديدات بنقل هذا الملف إلى الأمم المتحدة، والذى سيقرر بدوره ما إذا كان سيفرض عقوبات على إيران لخرقها تعهداتها المتعلقة بمعاهدة حظر أسلحة الدمار الشامل. ونتيجة لهذا الضغط اضطرت إيران للعمل بقرارها الصادر فى أيار ٢٠٠٤ القاضى باستمرار عملية تخصيب اليورانيوم. وهو قرار يتناقض مع التعهدات الإيرانية للحكومات الأوروبية بوقف النشاطات فى مجال تخصيب اليورانيوم.

التحول الحاصل فى الموقف الإيرانى أدى إلى التوقيع على اتفاقية جديدة بين إيران ودول الاتحاد الأوروبى فى الرابع عشر من نوفمبر ٢٠٠٤، والذى جددت إيران بموجبه تعهداتها بوقف نشاطاتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وفصل مادة البلوتونيوم. وبحسب هذا الاتفاق فإن تعليق هذه النشاطات سيبقى سارى المفعول طوال المحادثات بين الجانبين والتى من المقرر أن تبدأ بين الطرفين فى كانون الأول ٢٠٠٤، وإن الاتفاقية طويلة الأمد تهدف إلى التأكد من أن المشروع النووى الإيرانى سيستخدم للأغراض السليمة فقط. وتضمنت هذه الاتفاقية أيضًا، اتفاقيات فرعية تتعلق بالتعاون التكنولوجى وكذلك فى الموضوعات الأمنية.

---

(١)صالح النعامى، إسرائيل والبرنامج النووى الإيرانى، موقع الجزيرة نت،١٧ مايو ٢٠٠٦.

(٢) إسرائيل والمشروع النووى الإيرانى، مجموعة مؤلفين إسرائيليين، تعريب أحمد أبو هدبة، مركز الدراسات الفلسطينية ومكتبة مدبولى، القاهرة ٢٠٠٦.

فقد حملت الاتفاقية المذكورة دلالات مهمة على المدى القصير على الأقل. وحملت مؤشرات بأن إيران تبدى حساسية كبيرة حيال الضغط الدولى وبخاصة عندما يتعلق الأمر بجبهة دولية قد تتشكل ضدها وما يرتبط بها من إمكانية تعرض إيران لعزلة دبلوماسية دولية وعقوبات اقتصادية، علاوة على ذلك، فإن تعليق النشاطات النووية الإيرانية المشبوهة، حتى لعدة أشهر من شأنه أن يؤثر فى تأخير الجهود التى تبذلها من أجل الحصول على أسلحة نووية، مع ذلك، من الأهمية بمكان اعتبار تعليق هذه النشاطات على أنها مؤقتة فقط، وأن إيران ستعاود هذه النشاطات آجلا أم عاجلا وبخاصة عمليات تخصيب اليورانيوم وفصل مادة البلوتونيوم، ولدى إيران أسبابا عديدة لاستئناف نشاطاتها فى هذا الإطار:

الاتفاقية من حيث المبدأ هى اتفاقية مؤقتة، وإنها تدعو إيران لتعليق نشاطاتها وليس إلى وقفها نهائيا، وإيران أعربت بوضوح عن موافقتها للتعليق كتعبير عن حسن نية أكثر منها التزاما بسبب التعهدات المتصلة بمعاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل (NPT)، وقد أشارت إيران إلى أن مدة هذا التعليق تستغرق ستة أشهر.

كذلك فإن الاتفاقية لم تحدد بوضوح فترة التعليق وإنما ارتبطت باستمرار المحادثات بين إيران والحكومات الأوروبية التى تهدف للتوصل إلى اتفاقية بعيدة المدى. فهذه المحادثات من المتوقع أن تناقش موضوعات صعبة الحل، مثل تزويد إيران بمفاعل نووى للمياه الخفيفة وكذلك وقود نووية، وهذا يعنى أن المحادثات تسير باتجاه طريق مسدود، فإيران ستشعر أنها حرة فى تجديد التعليق أو عدمه لنشاطاتها النووية.

تعهدت إيران فى أكتوبر ٢٠٠٣ للحكومات الأوروبية بتعليق نشاطاتها النووية، على أى حال، فقد أعلنت إيران بعد ذلك بنصف عام أنها سوف تجدد نشاطاتها بسبب عدم احترام حكومات الدول الأوروبية لتعهداتها بتزويد إيران بخبرات تكنولوجية نووية، وإزالة الملف النووى الإيرانى عن أجندة هيئة الطاقة النووية الدولية (IAEA) وربما يعتقد أيضًا، أن اتفاقية التعليق هذه لا تعكس قرارًا استراتيجيا إيرانيًا ينهى طموحاتها

بامتلاك أسلحة نووية بل إنه خطوة تكتيكية من جانب إيران هدفها مقاومة الضغوط القوية التى تمارس عليها حاليا، ودق إسفين بين حكومات الدول الأوروبية والإدارة الأمريكية، وإذا كان الأمر كذلك فإن الأزمة المتعلقة بالموضوع النووى الإيرانى، من شأنها أن تطفو على السطح مجددًا ليس فى المستقبل البعيد، ومن المنطقى التوقع بأن طالما تأكد أن إيران وافقت على تعليقها لنشاطاتها النووية فإن مسألة نقل الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن بعيدة، وبالتأكيد فإن أى من العقوبات الاقتصادية والخطوات العسكرية لن تتخذ ضدها، وإذا ما عادت إيران مجددًا سواء بشكل صريح أم ضمنى إلى تخصيب اليورانيوم، فإن الولايات المتحدة ستجدد طلبها لنقل هذا الموضوع إلى مجلس الأمن الدولى بهدف فرض عقبات اقتصادية. حتى الآن، فإن محصلة مثل هذا السيناريو غير واضحة: وفى الوقت الذى تواصل حكومات الدول الأوروبية تهديداتها بأنها ما لم توقف إيران نشاطاتها فإنها ستدعم تدخل مجلس الأمن الدولى فى الموضوع. وحتى لو حصل ذلك، فإن تحقيق أغلبية فى مجلس الأمن لفرض العقوبة مسألة غير مضمونة.

فى حال فشل الجهود الدبلوماسية، فإن الإدارة الأمريكية ستأخذ بحسبانها بجدية إمكانية القيام بخطوة عسكرية من أجل كبح جماح البرنامج النووى الإيرانى، فقد ألمحت الولايات المتحدة بالفعل أنها ستسير فى هذا الاتجاه، وصرح العديد من الزعماء الأمريكيين خلال الأشهر الحالية بأن الإدارة الأمريكية ملتزمة بمنع إيران من الحصول علىأسلحة نووية على الرغم من أنها تركز حاليا على الجهود الدبلوماسية الهادفة إلى كبح جماح المشروع النووى الإيرانى فى الوقت الذى لا تستبعد فيه الخيارات الأخرى. ولم تتوقف الإدارة الأمريكية عن القيام بمناورات عسكرية أو خطط افتراضية تتصل بعملية عسكرية فى إيران حتى بعد أن تم التوصل إلى الاتفاق فى تشرين الثانى ٢٠٠٤، فقد صرح مسؤول رفيع المستوى بأن الإدارة الأمريكية لا ترى فى هذا الاتفاق تحولا إستراتيجيا فى الموقف الإيرانى، وأضاف: إن إيران قد سرعت عمليات تخصيب اليورانيوم قبل أن توقع على الاتفاق وإنها تواصل جهودها فى تطوير صواريخ تحمل رؤوسا نووية.

الخيار العسكرى بات يؤخذ بالحسبان فى إسرائيل، وإن التلميحات حول ذلك هى أكثر وضوحا فى إسرائيل منه فى الولايات المتحدة.

مسؤولون كبار فى الحكومة الإسرائيلية وكبار ضباط المؤسسة العسكرية صرحوا خلال هذه الشهور أنهم ينتظرون رؤية نتائج الضغط الدولى على إيران، وإذا تأكد لدى إسرائيل أن هذه الضغوط غير مجدية فإنها ستعتمد على نفسها وستتخذ خطوات للدفاع عن نفسها.

على مثل هذه الخلفية ومن الأهمية بمكان تقدير حزمة من الفرص والمخاطر المتصلة بالخيارات العسكرية الإسرائيلية ضد المنشآت ا لنووية الإيرانية والاعتبارات التى ينبغى على إسرائيل أخذها بالحسبان فى هذا الموضوع.

الأسلحة النووية الإيرانية: دلالاتها بالنسبة لإسرائيل:

منذ مطلع التسعينيات، رفع الزعماء الإسرائيليون التهديد الإيرانى إلى مستوى الخطورة، وذلك ليس بسبب تسارع عدوانية النظام الإيرانى إزاء إسرائيل وانخراط إيران المتزايد فى النشاطات الإرهابية ضدها وإنما بسبب الجهود الإيرانية الحثيثة لامتلاك أسلحة نووية.

العديد من الزعماء الإسرائيليين يعتبرون التهديد الإيرانى أسوأ وأخطر تهديد تواجهه إسرائيل وبعضهم يرى فى هذا التهديد خطرًا محدقا على وجود ومستقبل إسرائيل، ويكمن مصدر القلق والمخاوف فى ذلك من إمكانية امتلاك نظام الحكم الأصولى فى إيران لأسلحة نووية، والذى يدعو علانية إلى تدمير دولة إسرائيل، وإمكانية استخدام مثل هذه الأسلحة ضد إسرائيل.

امتلاك إيران لأسلحة نووية يحمل دلالات على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لإسرائيل: أولها إمكانية تشكل وضع جديد للمرة الأولى منذ إقامة إسرائيل تمتلك فيه دولة عدوة قدرة كبيرة على إلحاق الأذى الكبير بها. على حال، من المشكوك فيه أن

استخدم النظام الإيرانى عمليا قدرات نووية ضد إسرائيل على الرغم من موقف النظام المبدئى برفض الوجود الإسرائيلى، وهناك أسباب ثلاثة من شأنها أن تخفف من وطأة هذا التهديد.

السبب الأول: وهو أن الدافع الأساسى لتطلع إيران إلى امتلاك أسلحة نووية هو سعيها لامتلاك قوة ردعية ـ دفاعية فى المستقبل. ويبدو أن قرار إيران منذ البداية لتطوير قدرات عسكرية نووية كان ردًا على امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، وبخاصة فى ضوء الضربات المؤلمة التى تلقتها إيران خلال الحرب مع العراق. وفى مرحلة متأخرة، بموازاة الضعف العراقى بعد حرب الخليج الثانية، فإن محاولات النظام الإيرانى امتلاك أسلحة نووية أصبحت دافعها تتجلى فى الحاجة إلى امتلاك قوة ردعية فى مواجهة الولايات المتحدة وإسرائيل، ومنعهما من استخدام أية قدرات استراتيجية ضد إيران، فى الوقت الراهن، ليس هناك سبب للاعتقاد بإمكانية إحباط أى من مقتضيات أولوية الواقع الردعى ـ الدفاعى الخاص بإيران. فالنظام الإسلامى الإيرانى، خلافا لنظام صدام حسين، لم يظهر حتى الآن أى ميول باتجاه المخاطر أو خطوات مغامرة. ولكن الخطورة فى ذلك كله، تكمن بامتلاك إيران أسلحة نووية فإن أولوياتها سوف تتغير وربما تعطى أهمية كبيرة مكانية مهاجمة إسرائيل. ومع ذلك، ربما من المتوقع فى مثل هذه الحالة وفى حالة بعض الدول الأخرى التى تمتلك أسلحة نووية، فإن إيران ستعتبر مثل هذه الأسلحة بمثابة الورقة الأخيرة التى ستستخدمها عندما تواجه مخاطر وتهديدات إستراتيجية وجودية خطيرة وفورية، وإيران على ما يبدو لا تعتبر إسرائيل تمثل مثل هذا التهديد، وإن رغبتها فى تدمير إسرائيلية لا تبرر استخدامها للأسلحة النووية.

السبب الثانى: هو الردع الأمريكى، فإيران حذرة ومتيقنة جدًا من ضعفها العسكرى إزاء الولايات المتحدة، وتتجنب أى سيناريو للمواجهة العسكرية بينها وبين أمريكا. وكذلك قلق إيران من العلاقة الإستراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة، ومعرفة إيران

بالتزامات الإدارة الأمريكية بأمن إسرائيل. وتدرك إيران فى المحصلة بأن أى هجوم نووى على إسرائيل قد يترتب عليه ردة فعل أمريكية قوية وخطيرة، لاسيما وأن الإدارة الأمريكية قد أوضحت ذلك بشكل صريح مسبقا.

علاوة على ذلك، فإن إيران ترى فى إسرائيل قوة إقليمية قوية تمتلك ترسانة كبيرة من الأسلحة النووية، وبالتالى لديها قدرتها الردعية الحقيقة حيال إيران، فقدرة إسرائيل على إطلاق صواريخ ذات رؤوس نووية من طراز "أرو" وقدرتها على إنزال الضربة الثانية كردة فعل على أى هجوم نووى إيرانى محتمل يأخذها الإيرانيون على محمل الجد. وإن مثل هذه الاعتبارات من شأنها أن تؤدى إلى وضع حد لتوازن الرعب أو الردع النووى المشترك بين إيران وإسرائيل.

السبب الثالث: يتصل بالمدى البعيد، فقد مرت إيران فى العقود الأخيرة بتحولات داخلية كبيرة ومهمة نتيجة للمطالب الواسعة وبخاصة بين جيل الشباب فى إيران بالحريات السياسية والشخصية، فهذه التغييرات تجرى ببطء صعودًا وهبوطًا، على الرغم من انحسار أنصار التغيير فى الستين الأخيرتين. على أى حال، فإن مطلب التغيير فى إيران متأصل ويأتى من الأسفل ومع ذلك سوف يستمر فى التحليل النهائى إلى وقت غير معروف وربما قد يؤدى هذا التغيير إلى ظهور نظام حكم معتدل لديه الاستعداد لإجراء حوار مستمر مع الولايات المتحدة وربما مع إسرائيل أيضًا، وإذا ما حدث ذلك، فإن امتلاك إيران للأسلحة النووية سوف يصبح أقل تهديدًا. وحتى لو تحولت مثل هذه التوقعات إلى حقائق ـ والتى يمكن رؤيتها ـ فإن إيران لن تحاول استخدام أسلحتها النووية ضد إسرائيل أو أى بلد آخر.

فلا يزال الاهتمام الإيرانى كبيرا فى امتلاك القدرات النووية، أولا: إن إيران النووية من الممكن أن تتصرف بعدوانية ضد بلدان مختلفة من بينها إسرائيل. وفى حالة إسرائيل، فإن العدوانية الإيرانية ربما تجد تعبيرًا لها، على سبيل المثال، من خلال إطلاق صواريخ حزب الله باتجاه شمال إسرائيل عندما ترى إيران ضرورة فى ذلك. ثانيا: من

الممكن أن تعزز القدرة النووية مكانة إيران، وبالتالى تعزيز العناصر الراديكالية داخل المنطقة وخارجها ومن المحتمل أيضًا أن يسبب فى دفع الدول المعتدلة فى المنطقة للتقرب كثيرًا من إيران، وإن تقوية العناصر الراديكالية فى مقابل ذلك من شأنه أن يلحق أضرارًا كبيرة فى علاقات السلام التى تسعى إسرائيل جاهدة لبنائها مع العالم العربى. ثالثا: إن وجود أسلحة نووية فى إيران ربما يحفز دولا أخرى فى المنطقة، كمصر والسعودية وسوريا على تطوير أسلحة نووية خاصة بها وهو من شأنه أن يسارع فى حدوث سباق تسلح نووى فى المنطقة. وإيران نفسها قد تتحل إلى مصدر للحصول على التقنية النووية للدول الأخرى.

هذا يعنى أن امتلاك إيران لأسلحة نووية سيخلق وضعا غير مسبوق فيما يتصل بالقدرة على إلحاق الأذى والأضرار الكبيرة بإسرائيل، وربما يستحضر الكثير من المشكلات الأمنية لإسرائيل من خلا لزيادة تعقيداتها وقدراتها على التعامل مع هذه المشكلات ومستوى عدم الوضوح الذى يحتم على إسرائيل التغلب عليها لمواجهة المشكلات ذاتها. على أى حال، فإنه ليس من المؤكد أن التهديد الإيرانى سوف يتصاعد إلى الدرجة التى يصبح معها الوجود الإسرائيلى مهددًا بالفعل.

هجوم مدروس على المنشآت النووية:

كان الهجوم الإسرائيلى على المفاعل النووى العراقى فى عام ١٩٨١ عملية ناجحة من الوجهة العسكرية على الأقل، فقد ثم تنفيذها بشكل مفاجئ، وتم تدمير المفاعل بشكل جدى، وعادت القوى الجوية المهاجمة إلى قواعدها دون خسائر، وكان العراق غير قادر بالفعل على القيام بخطوات انتقامية ضد إسرائيل كما أنه لم يكن قادرا على توجيه رد مباشر، ما عدا إطلاق العديد من الصواريخ باتجاه إسرائيل بعد ذلك بعقد من الزمن، وحتى أن ردة الفعل الدولية على الهجوم الإسرائيلى ضد المفاعل النووى العراقى كانت معتدلة ومؤقتة فى طبيعتها، وكان تأثير الهجوم على المفاعل النووى العراقى غير واضح على الرغم من أن الهجوم قد شوش على المدى القصير تطوير القدرات النووية العراقية، لكنه على المدى البعيد حفز العراق على مضاعفة جهوده فى هذا الاتجاه.

الهجوم الإسرائيلى على المنشآت النووية الإيرانية يجب أن يتحقق فى ظل ظروف مختلفة ومعقدة جدًا، بعض الصعوبات التى تواجه هذا الهجوم معروفة وواضحة، أهمها: إن المنشآت النووية الإيرانية هى أبعد عن إسرائيل من المفاعل النووى العراقى، إلى جانب كن هذه المنشآت محصنة جيدًا والبعض منها موجودة فى باطن الأرض، من المستحيل تدمير القدرات النووية الإيرانية بالكامل من خلال مهاجمة منشأة واحدة كما هو الأمر فى الحالة العراقية، فمن أجل تحقيق التدمير الشامل فإنه لابد من الهجوم الذى يستند إلى معلومات استخباراتية دقيقة، تتصل على الأقل بثلاث أو أربع منشآت لتخصيب اليورانيوم وفصل مادة البلوتونيوم وإنه من المشكوك فيها ما إذا كان هجوم مفاجئ شبيه بالهجوم على المفاعل النووى العراقى سيحقق أهدافه طالما أن الإيرانيين يخشون أصلا من أى هجوم إسرائيل مفاجئ، وإن مثل هذا الهجوم قد أخذ بالحسبان عندما خططوا لبناء منشآتهم.

فالهجوم على محطة المفاعل النووى التى يتم إنشاؤها فى بوشهر ـ فخر المشروع النووى الإيرانى الذى سيبدأ العمل فى بداية عام ٢٠٠٦- قد ينطوى أيضًا على صعاب مأساوية جمة: المئات من المهندسين والتقنيين الروس يعملون فى المحطة من المحتمل أن يتعرضوا للأذى خلال الهجوم، وفى الوقت نفسه، فإن دور مفاعل بوشهر فى امتلاك الأسلحة النووية لا يأتى فى المقام الأول، فيما يتبين أن الهجوم على محطة الطاقة النووية هذه سيكون عرضة للانتقادات الدولية الحادة.

إحدى الاعتبارات العسكرية الإضافية فى الهجوم على المنشآت النووية الإيرانية، هى أن العراق الآن هو بمثابة مسرح عمليات للقوات الأمريكية والبريطانية. إلى جانب وجود قوات أمريكية ضخمة منتشرة فى دول الخليج العربى. فأى هجوم على إيران، على خلاف الهجوم على المفاعل النووى العراقى ـ يتطلب فى الأساس تنسيقا وتعاونا مسبقا مع الولايات المتحدة ومن أجل تجنب أى صدام محتمل مع القوات الأمريكية. وسيكون هذا التنسيق أو التعاون شرطا مطلوبا بسبب إمكانية قيام إيران بهجمات انتقامية ضد أهداف أمريكية، وبالتالى من الأهمية بمكان إعلام الولايات المتحدة مسبقا بهذا الهجوم.

على أى حال، هذه الصورة ربما تكون أكثر تعقيدًا. خلافا لما كان الوضع عليه إبان الهجوم على المفاعل النووى العراقى فى عام ١٩٨١، فقد أظهر تطور القدرات النووية الإيرانية فى مجالات واسعة وصولها إلى مرحلة أكثر تقدما. ويبدو أن اعتماد إيران المبدئى على عناصر خارجية فى امتلاك تكنولوجيا نووية قد لا يطول كثيرًا.

وأن إيران تمتلك الآن المعرفة والتقنية اللازمة للمواد القابلة للانشطار، وهى تمتلك المواد الخام النووية وتنتج أنابيب الطرد لتخصيب اليوارنيوم وقد اكتسبت خبرات فى تخصيب اليورانيوم وفصل مادة البلوتونيوم وباتت على ما يبدو تمتلك عددا كبيرا من الاختصاصيين والطاقة البشرية الماهرة والمؤهلة كما وكيفا. وهذا يعنى بأنه حتى لو تمت مهاجمة بعض المنشآت النووية الإيرانية العامة كمنشآت أنابيب الطرد لتخصيب البوراتيوم فى ناتاز، فإن إيران ستكون قادرة على بناء منشآت بديلة فى فترة زمنية قصيرة. فقد أخذت بناء هذه المنشآت فى ناتاز فترة زمنية امتدت لسنوات ثلاث أى منذ بداية عام ٢٠٠٠ وحتى نهاية عام ٢٠٠٣، ومن خلال تجربة الإيرانيين فى هذا المجال، فإن مسألة بناء منشأة جديدة، إن لم يتم التشويش عليها قد تحتاج إلى فترة زمنية أقل.

علاوة على ذلك، ينبغى عدم تجاهل إمكانية كون إيران قد أقامت منشآت نووية إضافية لم يتم التعرف عليها أو اكتشافها حتى الآن. وما يمكن التذكير به أن جزءا من المنشآت النووية العامة _ ومن ضمنها منشأة أنابيب الطرد، أى المصنع الذى ينتج أنابيب الطرد ومصنع اليورانيوم والمصنع الذى يتم فيه تصنيع المياه الثقيلة فى أراك، لم تكن جميعها معروفة قبل عام ٢٠٠٠- ٢٠٠١، طالما أن منشآت أنابيب الطرد والمصنع الذى يتم تصنيعها فيه يمكن أن يكون بناء صغيرا فهو أمر يسهل من إنشائها ووجودها على نحو سرى، كما أنه يتيح لإيران الاحتفاظ بهذه المنشآت دون أن يصرفها أحد ودون أن يتمكن من مهاجمتها.

الهجوم على المنشآت النووية الإيرانية من شأنه أن يضع إيران على مفترق طرق فيما يتعلق باستمرارها فى برنامجها النووى. وأن الهجوم ربما يقنع الإيرانيين بأن إسرائيل أو

الولايات المتحدة مصممتان على كبح جماح هذا البرنامج، حتى لو تطلب الأمر معاودة الهجمات على المنشآت التى يتم اكتشافها، وتلك التى يعاد بناؤها. على أى حال، فإن هناك احتمالا معقولا بأن الهجوم على المنشآت النووية قد لا يشكل سببا لمنع إيران لمحاولاتها فى امتلاك الأسلحة النووية، على الأقل، طالما أن العلاقة العدائية بين النظام الإيرانى الحالية والولايات المتحدة قائمة. فالبرنامج النووى الإيرانى أضحى مشروعا قريبا وأن هناك إجماعا داخليا إيرانيا واسعا على استمراره، وطالما أن إيران قد خطت خطوات مهمة وأحرزت تقدما كبيرا باتجاه امتلاك الأسلحة النووية، فالهجوم على منشآتها ربما يدفعها إلى مضاعفة جهودها، كما حصل بعد الهجوم الإسرائيلى على المفاعل النووى العراقى.

إن عملية عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية من شأنها أيضًا أن تجعل إيران ضحية للعدوان وبهذه الطريقة تتمكن من تجنب الضغط الدولى ومطالبة هيئة الطاقة النووية الدولية بمراقبة منشآتها. وربما تتيح لإيران أيضًا التنصل من التزاماتها بمعاهدة "انتشار الأسلحة النووية"، دون أن تدفع ثمنا باهظا لقاء ذلك.

إن التوقع بألا تكبح إيران جماح برنامجها النووى حتى بعد الهجوم ربما يقود إلى استنتاج بأن التوقع الأفضل هو أن الهجوم سيؤخر استمرار هذا البرنامج لعدة سنوات فقط على الأقل، على أمل أن ينشا بعد ذلك نظام حكم أكثر اعتدالا يبدى رغبة للتخلى عن هذا البرنامج فى سياق حوار مع الولايات المتحدة والنظام الجديد.

قدرة إيران على القيام بهجمات انتقامية ردا على مهاجمة منشأتها النووية لا تزال فى إطار القدرات المحدودة، وربما تستهدف حاليا ثلاث مناطق فى إسرائيل:

إطلاق صواريخ شهاب ٣ على مناطق فى إسرائيل، هذا الصاروخ ليس دقيقا حتى الآن، لكنه يحدث تدميرا فعالا فى مناطق واسعة إذا لم يتم اعتراضه من قبل صواريخ "الأرو" فقد صرحت إيران بوضوح أنها ستثار بإطلاق صواريخ ضد إسرائيل فى حال قيامها بهجوم على منشآتها النووية وتقوم تشجيع حزب الله على استهداف شمال

إسرائيل بإطلاق سيل من الصواريخ وكذلك الأمر بتشجيع إيران المنظمات الفلسطينية بتصعيد هجماتها الإرهابية ضد إسرائيل بالإضافة إلى التحضير لسلسلة هجمات إرهابية واسعة ضد أهداف إسرائيل وأهداف يهودية خارج إسرائيل.

إلى جانب ذلك كله، فإن الهجوم على المنشآت النووية الإسرائيلية قد يشعل شرارة صراع طويل ودائم بين إسرائيل وإيران، لذلك فإن الرد الإيرانى سيأتى سريعا أو بعد ذلك بفترة وجيزة. أخيرًا، الهجوم الإسرائيلى الذى قد يترتب عنه إلحاق أضرارًا كبيرة بالبرنامج النووى الإيرانى سيخدم مصالح العديد من البلدان، الولايات المتحدة إضافة إلى الدول الغربية وحتى دول عربية وإسلامية تعتبر نفسها تقع فى مجال التهديد الإيرانى. ومع ذلك، فإن كثيرا من الانتقادات الحادة من المتوقع أن توجه لهذا الهجوم حتى من قبل دول تبدى قلقا حيال الطموحات النووية الإيرانية. الدول الإسلامية ستعتبر هجوما كهذا عملا عدوانيا ضد العالم الإسلامى برمته، وهذا من شأنه أن ترك تأثيرا بالغا على ما تبقى من علاقات بين إسرائيل والدول العربية والإسلامية، علاوة على ذلك، فإن هجوما من هذا القبيل سيعتبر هجوما مشتركا بين الولايات المتحدة وإسرائيل، خطط وأعد له مسبقا، وهو من شأنه أيضًا أن يساهم كثيرا فى تصعيد العداوة فى العالم العربى والإسلامى ضد الولايات المتحدة.

ثقوب الخطاب الإسرائيلى حول إيران

يقدّم الباحث الإسرائيلى حجاى رام فى هذا الكتاب قراءة نقدية غير مسبوقة على المستوى الإسرائيلى فى الخطاب التأويلى بشأن إيران، الذى نما وتطوّر فى إسرائيل خلال الأعوام الفائتة.

وإلى جانب تفكيك البنيات الاصطلاحية التحتية لهذا الخطاب، وكشف صلته الوثيقة بنظم القوّة والهيمنة وإعادة إنتاج الرأى والمواقف فى إسرائيل، فإنه يضع أمام القارئ حقيقة أن الخطاب الإسرائيلى الرائج بشأن إيران "مشتقّ أساسًا من السيرورات التى يخضع لها المجتمع الإسرائيلى فى هذا الصدد، منذ نهاية السبعينيات فى القرن

الماضى"، وفقما يؤكد المؤلف، أى منذ نهاية فترة حكم الشاه وصعود النظام الحالى إلى سدّة الحكم فى إيران.

وحجاى رام هو محاضر كبير فى قسم الدراسات الشرق أوسطية فى "جامعة بن غوريون" فى بئر السبع. وقبل هذا الكتاب نشر العديد من الدراسات حول التاريخ الثقافىّ والسياسىّ للشرق الأوسط وإيران فى القرن العشرين. كما صدر له فى العام ١٩٩٤ عن منشورات "الجامعة الأميركية فى واشنطن العاصمة" كتاب بعنوان "الأسطورة والحراك فى الثورة الإيرانية".

يستعين رام، هنا، بالعديد من النظريات الما بعد بنيوية وخصوصًا نظرية إدوارد سعيد حول الاستشراق لوضع الخطاب الإسرائيلى حول إيران فى سياقٍ نظرىّ محدّد. بيد أنّ قيمته الإضافية الحقيقية تكمن فى إظهاره أنّ منظومة التصاوير والتمثيلات التى تكوّنت حيال إيران ما بعد الشاه مرتبطة، ضمن أشياء أخرى، بالمخاوف الوجودية المعشّشة لدى "وكلاء المعرفة والهيمنة" الإسرائيليين من مغبّة انعكاس بعض الظواهر الملازمة للثورة الإيرانية على إسرائيل، لناحية تعزيز نزعات "حردنة" (من الحريديم، أى اليهود المتدينين المتشددين) و"شرقنة" المجتمع اليهودىّ فيها. وتأسيسًا على هذا فإن الجهود المنصرفة بكليتها نحو إقصاء إيران قسرًا إلى تخوم "الآخرية الراديكالية" إنما تعكس أساسًا رغبة دفينة فى إقصاء ما يسمى بـ"العفريت الطائفى والأصولى" من المجتمع الإسرائيلى، وذلك لمصلحة توكيد الطابع المتجانس المتخيّل لهذا المجتمع الذى يعجّ بالمتناقضات، أكثر مما تعكس حقيقة نوايا نظام الحكم الإيرانى وسياسته الخارجية والداخلية.

وفى وصوله إلى هذه الخلاصة، على وجه التحديد، يعتبر هذا الكتاب مرجعًا لجميع المهتمين بمورفولوجيا (تشكّل وتكوين) المجتمع الإسرائيلى، فضلاً عن كونه معينًا لتحليل دور إسرائيل فى الشرق الأوسط، عمومًا.

من شأن عنوان الكتاب ـ قراءة إيران فى إسرائيل ـ أن يثير للوهلة الأولى تداعيات بشأن ما يسمى بـ"التهديد الإيرانى"، الناجم عن سعى إيران فى الأعوام القليلة المنصرمة

إلى امتلاك قدرة نووية. ورغم أن المؤلف لا يقلل من "خطورة التهديد الإيرانى"، إلا أن سعيه الأرأس هو نحو إيضاح الجذور الثقافية الراسخة فى المجتمع الإسرائيلى، التى تقف من خلف الاشتغال الاستحواذى بهذا الموضوع، وكذلك نحو إيضاح التنميطية والجهل الصارخين اللذين يسمان هذا الاشتغال المتواتر.

إنّ حجاى رام هو، باعترافه، أحد المناصرين لمقولة المفكر إيميه سيزار المناهض للكولونيالية بأن "المعارف المتخيّلة تولد من رحم الصمت المطبق للمعارف العلمية". وفى ضوء ذلك فإنه فى موازاة القراءة التفصيلية، المعمقة، لـ"المعارف المتخيّلة" والملفقة بشأن إيران والتى تتجنّد من أجل إنتاجها وترويجها "كتيبة مختارة" من الباحثين والأكاديميين والساسة والإعلاميين الإسرائيليين، يقدّم قراءة، لا أقل درايةً وتفصيلاً وعمقًا، للمشهد الإيرانى بإحداثياته المختلفة والمتنوعة والمتعددة، بما يسعف المعارف العلمية المرجوّة فى هذا الصدد فحسب.

ويؤدى اجتماع هاتين القراءتين من حيث المبنى والمعنى إلى بلورة الهدف الجوهرى لهذا الكتاب. وهو برأيى هدف مضاعف: هناك، من جهة واحدة، هدف التحرّى النقدى لأصول النقاش والجدل بشأن إيران منذ ثورة العام ١٩٧٩ وتحديد العوامل الراسخة التى تزيّن العمى أو التعامى الإسرائيلى حيال المعارف العلمية. ومن جهة أخرى، هناك اقتراح لنموذج تأويل تاريخىّ بديل لإيران، فى وسع اعتماده أن يسدّ مسدّ التفسيرات السائدة فى الاستشراق والإعلام الإسرائيليين منذ تلك الثورة، وهى تفسيرات تفترض، بداهةً، الانفصال عن "المركز الأوروبى" والتخلّف الراديكالى بالنسبة لإيران.

يقف فى صلب القراءة الإسرائيلية لإيران على الدوام عنصر "المحورية القومية" أو "التمحور حول الذات"، بمعنى النظر إلى أىّ تطوّر هناك فقط من زاوية كم أن نتائجه "جيدة" لإسرائيل أم سيئة لها، وللغرب عمومًا. أما مسألة ما إذا كانت هذه النتائج جيدة للإيرانيين أنفسهم فإنها لا تطرح قطّ. والأمر الأكيد هو أن هذه القراءة، بجوهرها هذا، غير منحصرة فى مقاربة إسرائيل لإيران ما بعد الثورة، كما لما قبلها، وإنما تنسحب

كذلك على مقاربة إسرائيل للمشرق عمومًا. وهى تحيل إلى "تقنية المرآة"، أى إنعام النظر فى الآخر كما لو أنه "صورة طبق الأصل عن الذات"، ما يفتح المجال واسعًا أمام التخيّل والإسقاط اللذين تعوزهما الصدقية. وهى التقنية ذاتها التى استحكمت أيضًا، كما أسلفنا، فى القراءة الإسرائيلية لإيران ما قبل الثورة فى ١٩٧٩، حين تحكّم الشاه برقاب العباد وكانت بلاده حليفًا إستراتيجيًا لإسرائيل فى إطار ما عرف باسم "حلف الهوامش" الذى نشط ضد الراديكالية العربية والحركة الشيوعية فى الشرق الأوسط. وقد تبلور هذا الحلف، تاريخيًا، فى العقد الذى تلا حرب السويس (١٩٥٦) بمبادرة من رئيس حكومة إسرائيل آنذاك، دافيد بن غوريون، ومستشاريه المقربين. وتمثلت غاياته الأساس فى القفز عن "دائرة الدول العربية المعادية بواسطة إنشاء حلف مع إيران ومع تركيا ومع أثيوبيا". وتشير الوقائع التاريخية إلى أنّ ثورة العام ١٩٧٩ كانت بمثابة ردّة فعل على نظام القمع السياسى الشاهنشاهى وما لازمه من خطط تحديث قسرية، أدت إلى مراكمة مجموعة من التناقضات فى المجتمع والاقتصاد الإيرانيين. غير أن منتجى المعرفة الإسرائيليين، على اختلاف أنواعهم، لم يكن فى وسعهم "رؤية" هذا الواقع المعقّد والصعب لأنهم ببساطة متناهية تغاضوا عن سبق إصرار وتعمد عن التاريخ الإيرانىّ ومنطقه وسياقاته.

وثمة العديد من القواسم المشتركة بين "التطبيقات الناجزة" لتمثيل إيران فى إسرائيل وبين "تطبيقات" مشاريع كولونيالية، من الماضى والحاضر. ويؤكد المؤلف على أن حضور الصيغة الكولونيالية غير متوقف بالضرورة فقط على وجود نظام كولونيالى كلاسيكى قائم على متروبولين ومستعمرات استيطانية، وقد تبقى الصيغة الكولونيالية مُحافظًا عليها فى رواسب خطابية خلفتها الكولونيالية وراءها فى بنية معرفية (إبستمولوجيا) يتم بواسطتها تحليل العالم فى سبيل "تنميط فهمه" وتكريس هذا التنميط.

وبقدر ما إن هذه الصيغة تنطبق على الخطاب الإسرائيلى بشأن إيران، سواء ما قبل الثورة أو ما بعدها، فإنها تنطبق على غاياته الداخلية المتوخّاة.

ولعل الخصوصية الأبرز لهذا الكتاب تكمن أيضًا فى وضع الإصبع على هذه الغايات الداخلية.

يقول حجاى رام، فى هذا الشأن، إن هناك عدة قواسم مشتركة أيضًا بين أشكال القراءة الإسرائيلية لثورة العام ١٩٧٩ ولدولة ما بعد الثورة الإيرانية وبين أشكال القراءة الأميركية للأمرين معًا، حسبما سبق أن حللها، بكفاءة، المفكر الفلسطينىّ إدوارد سعيد. غير أن الخطاب التأويلى الإسرائيلى بشأن إيران ينطوى على مزايا مخصوصة. وهو يقصد، بالأساس، عناصر التوتر التى اشتمل عليها وازدواجيته المتناقضة التى كشفت عما يسميه بـ"المخاوف الوجودية" لمن يطلق عليهم صفة "محامى الدفاع عن إسرائيل العلمانية- الغربية". فقد تسببت إيران، بموجب هذه القراءة، فى تعرية التعريفات المنمقة والنقية الخالية من التناقضات لدى جميع هؤلاء بخصوص كون الثقافة فى إسرائيل رافعة للواء النزعة العلمانية والتقدّم الغربى فى الشرق الأوسط. ولاحظ هؤلاء، من باب أولى، أنّ فى ظواهر التديّن والأصولية الدينية والمسيحانية والشرقية والتآلف بين الدين والقومية، التى ظهرت فى الثورة الإيرانية، أسانيد للقوى "الرجعية" اليهودية فى الداخل التى لا تنى ترفض مماشاة تعريف الثقافة فى إسرائيل كمشروع غربى علمانى وليبرالى بامتياز. كما قوّضت إيران لدى هؤلاء جميعهم الصورة الظاهرية المتجانسة، الوحدانية، الغربية والعلمانية للثقافة الإسرائيلية وطمست تمامًا الانشطارية بين الشرق والغرب، التى حاولوا بموجبها عرض إسرائيل وجيرانها العرب والمسلمين كنقيضين ثقافيين فى حدود "الجغرافيا المتخيّلة". وبكلمات أخرى فإنّ الخطاب العلمىّ بشأن إيران وضع تحديات كبيرة أمام نظرية الحيّزات الطاهرة، والتى استند إليها المشروع الصهيونى منذ بدايته، وقد اضطر هذا الخطاب الإسرائيليين إلى الاعتراف بأن إسرائيل هى أيضًا عالم ثالث، ربما لا أقلّ من كونها عالمًا أول.

غنىّ عن البيان أنّ المشروع الصهيونى انهمك كذلك منذ بداياته الأولى فى إقامة الأسوار الثقافية وفى الإعلاء من شأن التناقضات بين الشرق والغرب. ومن الناحية التاريخية المحض فقد تمّت ترجمة وجهة النظر هذه "إلى مفهوم جيو- إستراتيجىّ

حاولت إسرائيل بموجبه أن تنضم إلى حلف ثابت مع الامبريالية الأوروبية ضد كل العرب فى شرق المتوسط"، على ما يؤكد المؤرخ الإسرائيلى النقدى آفى شلايم. وإذا ما شئنا اختصار المواصفات فإنّ جهود إسرائيل التى سعت للانضمام إلى الحرب الضروس التى أعلنتها الولايات المتحدة بزعامة جورج بوش على "الإرهاب الإسلامى"، على خلفية تفجيرات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، تندرج فى إطار هذا التقليد الصهيونى المتجذّر.

ويفرد مؤلف "قراءة إيران فى إسرائيل" خاتمة كتابه للمستجدات الإسرائيلية المترتبة على تلك التفجيرات، والتى تعتبر فى العمق تجييشًا تامًا لها على جبهة النزاع الإسرائيلى- الفلسطينى. فهو يشير، بدايةً، إلى أنه بعد ثلاثة أشهر من تفجيرات الحادى عشر من أيلول توقف ألوف بن، المراسل السياسى الواسع الاطلاع لصحيفة "هآرتس"، عند الأرباح التى سعت إسرائيل إلى جنيها من ذلك التحالف. وبحسب ما قاله بن فإن تفجيرات أيلول "منحت إسرائيل أفضلية معينة، تمثلت فى إعادتها إلى الطرف الصحيح من الخريطة الإستراتيجية، أى طرف الولايات المتحدة، بعد أن تم إقصاء إسرائيل نحو الزاوية بسبب المواجهة المستمرة مع الفلسطينيين. كما أنّ هذه التفجيرات جعلت الدول العربية فى موقف دونىّ فى صراعها على مستقبلها". وبكلمات أخرى فقد رأت إسرائيل فى إمكانية انضمامها إلى الائتلاف الحربى بزعامة الولايات المتحدة فرصة ذهبية لمواصلة الاحتلال دون أى طائل، بل وحتى فرصة لتحصينه. ولذا فقد سعت لعرض النزاع مع الشعب الفلسطينى كجزء من صراع هائل متعدّد الأبعاد وعابر للحدود السياسية بين "الحضارة اليهودية المسيحية" الغربية وبين "الإرهاب الإسلامى". وإن هذا التدويل للنزاع الإسرائيلى- الفلسطينى وعرضه كحلقة فى سلسلة الحرب ضد الإرهاب العالمى منحا إسرائيل تنويضًا بلا حدود للاستمرار فى أعمال قمع السكان الفلسطينيين، كقول إدوارد سعيد. وقد أسهم فى ذلك، بطبيعة الحال، الإدعاء الإسرائيلى بشأن سحب النموذج الإيرانى على فلسطين، ما يعنى أن إسرائيل تخوض صراعًا لا مع الفلسطينيين فحسب وإنما أيضًا مع كل الأعداء المسلمين للغرب عمومًا. وينوّه المؤلف هنا بأن سحب

النموذج الإيراني على فلسطين في الأعوام القليلة الفائتة لا بدّ أن يعيد إلى الأذهان حالة مماثلة تمّ فيها ترويج الإدعاء بشأن سحب النموذج الفلسطيني على إيران، مباشرة بعد اندلاع ثورة العام ١٩٧٩ إبان ما يسمى بـ"أزمة الرهائن الأميركيين"، واستهدفت إسرائيل من خلاله دقّ إسفين بين الإدارة الأميركية ومنظمة التحرير الفلسطينية (في ذلك الوقت خشيت إسرائيل من أن يؤدي نجاح وساطة منظمة التحرير الفلسطينية في حلّ تلك الأزمة إلى تحسين صورتها في الولايات المتحدة وبالتالي إلى اعتراف أميركي به) في حين استهدف سحب النموذج الإيراني على فلسطين دقّ إسفين بين الإدارة الأميركية وإيران على خلفية الحرب على أفغانستان، التي ظهرت مؤشرات إلى احتمال أن تحظى واشنطن بدعم طهران لها. ولم يعد سرًا أن بعض الأصوات في المؤسسة السياسية والأمنية الإسرائيلية التي اجتهدت في تلك الفترة لتقديم تأويل متزّن ومعقول لـ"التهديد الإيراني"، ومنها صوت رئيس جهاز "الموساد" الأسبق إفرايم هليفي، تمّ تهميشها.

وقد أنجز "كشف" النقاب عن "التحالف الدنس" بين إيران والفلسطينيين بشكل كامل في أوائل كانون الثاني ٢٠٠٢ عندما ظهرت التقارير حول ما عرف باسم "قضية السفينة كارين إيه" التي قيل إنها كانت تحمل على متنها خمسين طنًا من الأسلحة المهرّبة من إيران إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، ليعلن رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي في ذلك الوقت، شاؤول موفاز، بأن هذه القضية "تشير إلى وجود صلة وثيقة بين السلطة الفلسطينية وإيران وعناصر إرهابية مرتبطة بها ومعنية بإبادة إسرائيل". ومن ثمّ تبنى الخطاب الإسرائيلي مقولة أنه "منذ الآن فإن الرئيس (ياسر) عرفات هو الشيطان الصغير فقط، في حين أنّ إيران، الجهة المزوّدة بالسلاح، أضحت الشيطان الأكبر". وبالاستناد إلى ذلك قال رئيس الحكومة الإسرائيلية، أريئيل شارون، إنه حصل "انقلاب في حالة إسرائيل الإستراتيجية". وكان الربح الأكبر الذي درّته نزعة سحب النموذج الإيراني على فلسطين إعلان الرئيس جورج بوش يوم ٢٩ كانون الثاني ٢٠٠٢،

فى سياق خطابه عن "حال الأمة" أمام الكونغرس الأميركى، عن شمل إيران إلى جانب كوريا الشمالية والعراق فى إطار "محور الشرّ" كدول إرهابية "تهدّد السلام العالمىّ بالخطر".

أخيرًا يشير حجاى رام إلى أن الكثير من الإسرائيليين كانوا ولا يزالون شركاء فى الفرضيات الصنمية التى شكلت وتشكل بنيات تحتية لمجموعة تخيّلات فانتازية بشأن إيران.

وهو يرجع مصدر هذه الشراكة الاصطلاحية إلى طرائق عمل منظومة الهيمنة التى تنتج - كقول المفكر أنطونيو غرامشى - "إجماعًا تلقائيًا لدى الأغلبية الساحقة من السكان حول الاتجاه العام المفروض قسرًا على الحياة الاجتماعية، من جانب المجموعة المسيطرة". وهذا الإجماع التلقائى وثيق الصلة مع الصلاحية التى يمكن عزوها إلى منتجى المعرفة فى إسرائيل.

غير أنّ أهمية هذا الكتاب لا تكمن فقط فى الخلفية النظرية التى يتوسّل بها مؤلفه لإظهار الثقوب العديدة فى هذه المعرفة وفى الخطاب التى ينتجها ويعيد الكرّة المرّة تلو الأخرى، وإنما تكمن أهميته أيضًا فى المعارف العلمية التى يوفرّها للقارئ الأصلى حول التاريخ الإيرانىّ، وهى معارف قلّما يتطرّق إليها الخطاب الإسرائيلى المهيمن، فى مستوياته الرسمية والأكاديمية والإعلامية وغيرها[1]

لاريجانى: ضرب إيران يضع إسرائيل على "كرسى متحرك"

أبدت إيران استعدادها لمساعدة الولايات المتحدة لفرض الاستقرار فى العراق، شريطة أن تعرض واشنطن جدولاً زمنيًا لانسحاب القوات الأمريكية من العراق، فى الوقت الذى أعلنت فيه الولايات المتحدة أنها ستكافئ إيران إذا ما أوقفت تزويدها لشيعة العراق بالسلاح.

---

(١) حجاى رام، قراءة إيران فى إسرائيل.. الذات والآخر، الدين والحداثة، المركز الفلسطينى للدراسات الإسرائيلية- مدار، رام الله ٢٠٠٧.

وحذرت إيران فى الوقت ذاته الولايات المتحدة وإسرائيل من عواقب خوض "مغامرة جديدة" ضدها على غرار الغزو الأمريكى للعراق.

وفى مقابلة أجرتها معه صحيفة "الفاينانشال تايمز" البريطانية، قال على لاريجانى رئيس مجلس الأمن القومى الإيرانى إن "الفشل الذى منيت به واشنطن فى العراق يجب أن يكون تحذيرًا لها بعدم خوض مغامرة أخرى ضد إيران".

وهدد قائلاً : إنه إذا ما أقدمت الولايات المتحدة على اتخاذ إجراء عسكرى ضد إيران، فعليها أن "تستقبل إسرائيل على كرسى متحرك".

ودحض لاريجانى المقرب من المرشد الأعلى للثورة الإيرانية على خامنئى اتهامات واشنطن التى تقول: إن طهران تدعم الميليشيات العراقية بالأسلحة، مشيرًا إلى أن المشكلة فى العراق تكمن فى "إستراتيجية الأفق المسدود" التى تنتهجها الإدارة الأمريكية.

وتابع قائلا: إن "الوقت قد حان لقوى العالم كى تدرك أن إيران لا يمكنها التراجع قيد أنملة عن تقدمها التى أحرزته فى برنامجها النووى، وإنه ينبغى على هذه القوى الدخول فى مفاوضات مع طهران بدون شروط مسبقة".

وبالرغم من تعهد لاريجانى باستمرار التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ فقد أوضح أن بلاده لن تعلق برنامج تخصيب اليورانيوم، الذى يعد مطلب أمنى رئيسى.

غير أن لاريجانى أبدى استعدادًا لمناقشة الأفكار التى يمكن طرحها على الطاولة فى المحادثات القادمة التى سيعقدها مع الممثل الأعلى للسياسة الخارجية فى الاتحاد الأوروبى خافيير سولانا والتى تهدف إلى حل الأزمة النووية الإيرانية.

ونوه إلى أن موقف الحزب الديمقراطى الأمريكى والبريطانيين صائب إزاء ما يدور فى العراق، فالحزب الديمقراطى الأمريكى يسعى لوضع جدول زمنى للانسحاب من العراق "ويبدو هذا منطقيا"، لكن يبدو أن البريطانيين كانوا "أكثر ذكاء من الأمريكيين" حيث قاموا بعمل التعديلات اللازمة على موقفهم فى العراق، وسحبوا القوات البريطانية من البصرة إلى المطار، بحد قوله.

وأضاف لاريجانى قائلا: "إذا كان لدى الإدارة الأمريكية تعريف دقيق للجدول الزمنى، فسنساعدهم فى تحقيق هذا الجدول، أما إذا أصرت الولايات المتحدة على ارتكاب هذه الأخطاء، فيجب عليها ألا تطالبنا بتقديم المساعدة لها".

واتهمت الولايات المتحدة إيران مرارًا بتقويض الأمن فى العراق عن طريق إمدادها للميليشيات الشيعية بقنابل وصواريخ إيرانية الصنع. وطالب مجلس الشيوخ الأمريكى الأسبوع الماضى بإدراج قوة "الحرس الثورى" على قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية. وتتهم واشنطن تلك القوة بدعم المجموعات الشيعية فى العراق، الأمر الذى تنفيه إيران.

ووصف لاريجانى الاتهامات الأمريكية بأنها "أكاذيب"، وقال: إن بلاده طالبت بأسماء شخصيات الحرس الثورى التى تقول عنها الولايات المتحدة إنها متورطة فى مساعدة الجماعات العراقية؛ لكنها لم تتلق أى رد.

وأضاف أن إيران ليست البلد الوحيد فى المنطقة الذى يدعم الحكومة العراقية والعملية الديمقراطية فى العراق، فى الوقت الذى لا يقدم فيه حلفاء الولايات المتحدة _ من الدول العربية- أى مساعدة بل يعملون ضد مصالح واشنطن.

وزعم المسئول الإيرانى أن طهران لديها معلومات بأن مسئولين أمريكيين عقدوا محادثات مع عزت الدورى أحد المسئولين السابقين فى حزب البعث العراقى المنحل والذى يقال إنه يقود أجزاء من "التمرد السنى"، ووصف هذه المحادثات بأنها "كارثة بالنسبة للشعب العراقى".

وحول المدى الذى وصل إليه البرنامج النووى الإيرانى، قال لاريجانى إنه وصل إلى مرحلة متقدمة مما جعل لإيران "اليد الطولى فى التكنولوجيا"، ولا يستطيع أى أحد حرمانها من هذه التكنولوجيا، "ولا يمكن تجاهل هذا الوضع، وإنى لأتعجب من هؤلاء الذين ما زالوا يتحدثون عن تعليق تخصيب اليورانيوم".

وفشلت القوى الست فى العالم المتمثلة فى الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا أو ما يطلق عليها مجموعة "خمسة + واحد" يوم الجمعة الماضى فى الاتفاق حول إقرار الأمم المتحدة عقوبات جديدة على إيران؛ لكنها منحت

إيران مهلة حتى نهاية الشهر القادم لوقف برنامجها النووى، وينتظرون وصول تقارير جديدة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية وسولانا.

وكانت إيران قد توصلت إلى "خطة عمل" مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية فى أواخر أغسطس الماضى تعهدت فيه طهران بتوضيح القضايا التى أثارت شكوك حول نواياها النووية، وشجعت هذه الاتفاقية كلا من روسيا والصين على التصدى لفرض عقوبات جديدة على إيران.

ونقلت صحيفة تليجراف البريطانية اليوم عن قائد القوات الأمريكية فى العراق الجنرال دافيد بيتريوس قوله: إن بلاده ستكافئ إيران إذا ما أوقفت دعمها لميليشيات الشيعة بالأسلحة، مشيرا إلى أن الهجمات التى تدعمها الجماعات الإيرانية ربما تكون قد تراجعت وتيرتها فى أعقاب الاجتماع الذى عقد بين رئيس الوزراء العراقى نورى المالكى والرئيس الإيرانى محمود أحمدى نجاد فى أغسطس الماضى.

وقال بيتريوس: إن "نجاد تعهد للمالكى فى الاجتماع الذى عقد بينهما مؤخرا إنه سيعمل على وقف تدفق الأسلحة وتدريب وتمويل وتوجيه الميليشيات المتشددة التى أصبحت تمثل مشكلة ضخمة للعراق"، فى الوقت الذى تتهم فيه الولايات المتحدة النظام الإيرانى بتدريب وتمويل ودعم الجماعات المتشددة التى قتلت الآلاف من القوات العسكرية والمدنيين فى العراق.

ويقول محللون سياسيون: إن الإستراتيجية الإيرانية ليست قائمة فقط على دعم الحكومة العراقية فى بغداد والتى يغلب عليها الطابع الشيعى؛ لكن أيضا على ضمان ألا تنتهى الولايات المتحدة من الهم العراقى لكى تتشجع على شن حملة عسكرية أخرى ضد إيران.

إيران وإسرائيل.. احتمالات المواجهة

"كاثام هاوس" هو المعهد الملكى للعلاقات الدولية ويقوم بدراسات حول أسئلة عالمية تفرض نفسها من دون إبداء الرأى فى النتائج الصادرة عن هذه الدراسات. وصدر فى شهر مارس ٢٠٠٧ عن «كاثام هاوس»، بالتعاون مع جامعة وبستر، تقرير بقلم يوسّى

ميكيلبرغ (رئيس قسم العلاقات الدولية فى مركز خريجى وبستر وعضو فى برنامج الشرق الأوسط فى كاثام هاوس)، تحت عنوان «إسرائيل وإيران - من حرب الكلام إلى كلام الحرب»، ناقش فيه التحديات التى تفرضها متابعة إيران لبرنامجها النووى والإجراءات التى يمكن إسرائيل والولايات المتحدة اتخاذها لمنع ايران من تشكيل قوة عسكرية نووية، إضافة الى النتائج المحتملة لشن هجوم اسرائيلى على إيران. وجاء فى التقرير:

من الواضح ان المجتمع الدولى بات مقتنعاً ان الولايات المتحدة واسرائيل تعتبران ان ايران تهدد مصالحهما بشكل مباشر، وبالتالى هناك اعتقاد سائد أن إحداهما أو الاثنين معاً ستشنان هجوماً عسكرياً على ايران لاستهداف مواقعها النووية ومواقع استراتيجية أخرى. غير ان أى هجوم سيسبب الضرر لهذه المواقع النووية من دون تدميرها نهائياً، وتكون نتيجة ذلك تفاقم شحن النفوس فى الشرق الأوسط وتوحيد المجموعات المناهضة لإسرائيل والولايات المتحدة وحلفائهما.

ليس مستغرباً ان الصراع بين إسرائيل وإيران سرعان ما أثّر فى الصراع المستديم بين الفلسطينيين وإسرائيل من جهة، واسرائيل وحزب الله من جهة أخرى. لقد شجّعت ايران المنظمات الفلسطينية وعارضت أى حلول من أجل السلام بين اسرائيل وجوارها. وما زاد الأمور تعقيداً، كان فوز الحركة الإسلامية الأصولية حماس فى انتخابات ٢٠٠٦، إذ إن هذه المنظمة مدعومة من إيران ويعتبرها بعض الاسرائيليين امتداداً لنظام طهران. ولم يُعتبر فوز حماس تغييراً جذرياً فى المجتمع الفلسطينى فقط، بل قرباً لإيران من الحدود الاسرائيلية أيضاً.

واستوحت الولايات المتحدة واسرائيل من حرب تموز ٢٠٠٦ بأن التدخل الإيرانى فى الصراع العربى الاسرائيلى هو تدخّل ملموس، ما يشكل خطراً حقيقياً، ذلك أن دعم إيران لحزب الله مادياً وسياسياً وعسكرياً سبب الانزعاج على الحدود الشمالية لاسرائيل ودفعها لتحميل ايران المسؤولية الكاملة عن ذلك. وعلى رغم ان اسرائيل قادت

حملة عسكرية دامت ٣٤ يوماً على لبنان قتلت خلالها أكثر من ١٠٠٠ لبناني، فضلاً عن أنها دمرت البنى التحتية اللبنانية، خرج حزب الله من هذه الحرب أقوى سياسياً، مقوّياً بذلك النفوذ الايراني داخل لبنان وفي الصراع العربي الاسرائيلي.

وعلى الرغم من زعم المسؤولين الإيرانيين ان برنامج ايران النووي لا يهدف تطويره الى بناء قوة عسكرية نووية بل إلى استخدامه سلمياً، يرى المجتمع الدولي غير ذلك. ويتزامن القلق المتزايد في شأن هذا البرنامج مع التصعيد الكلامي للرئيس الإيراني أحمدي نجاد وبعض المسؤولين الإيرانيين، ما يعني ان احتمال قيام اسرائيل بهجوم عسكري على ايران يزداد يوماً بعد يوم إن لم يتخذ المجتمع الدولي موقفاً ما. وتفضّل الولايات المتحدة واسرائيل ان توقف ايران برنامجها النووي نهائياً، إلا ان اسرائيل قد تكتفي بوضع ايران تحت مراقبةٍ دوليةٍ مكثفةٍ للحرص على وقف تغذية أسلحتها باليورانيوم وعدم تطويرها لأسلحة نووية.

تعتبر اسرائيل ان ايران تشكل الخطر الأكبر على الأمن في الشرق الأوسط وأوروبا وأميركا على حد سواء، بسبب تخوّفها من تطوير إيران لأسلحة الدمار الشامل. إلا ان اسرائيل لطالما قامت بتدويل هذه المشكلة عوضاً من معالجتها بنفسها لتفادي مواجهة ايران مباشرة. وبما انّ اسرائيل لا تملك أي سلطة اقتصادية على إيران، فإنها تعتبر ان الحلّ الوحيد هو الهجوم العسكري الجوي إن فشل المجتمع الدولي في وقف برنامج ايران النووي. وتجدر الإشارة إلى ان اسرائيل لا تعتزم أخذ المبادرة إلى هذا الهجوم لأنها مدركة أنه ما من ضمانات للنجاح، فضلاً عما سينتج من ردات فعل عنيفة في الشرق الأوسط والعالم الاسلامي، وسيضطر المجتمع الدولي إلى استنكار عمل اسرائيل ـ على رغم عدم أسفه ضمنياً ـ نظراً إلى كون اسرائيل تصرفت وحدها وخاطرت بحصول ردة فعل إيرانية تهدد الاستقرار الدولي. ان حكومة أولمرت المتحدة التي تشكلت منذ أقل من سنة تواجه مستقبلاً غير مضمون يحدده تقرير بعثة التحقيق في شأن عملية صنع القرار في اسرائيل ومجانسة الحكومة للجيش ـ وخاصةً أولمرت ووزير دفاعه عمير

بيريتس. كل هذا حدث إثر حرب تموز ٢٠٠٦, ترى هل يمكن حكومة تخضع للتحقيق حالياً بسبب فشل سابق فى الحرب أن تشن حرباً جديدة؟ ان المنطق ينفى ذلك، وخاصة مع جيش يجمع أشلاءه بعد استقالة الجنرال حالوتس ومع اتصالات ترد أولمرت وبيريتس تدعوهما الى الاستقالة وتحمّل المسؤولية. إلا ان الحكومة الضعيفة تشكل خطراً أكبر من الحكومة القوية، حيث ان حكومة أولمرت مثلاً قد تستفيد من شن هجوم ناجح على إيران لصرف النظر عن مشاكل الحكومة. واللافت ان ما من نقاش فى موضوع سقوط الحكومة الاسرائيلية فى حال شنها هجوماً على ايران، وربما يعود السبب فى ذلك إلى ان احتمال الهجوم يعتبر بعيداً جداً، أو بالأحرى هو مجرد استعراض قوى لحثّ المجتمع الدولى على التحرك.

منذ انتخاب نجاد رئيساً لإيران فى حزيران ٢٠٠٥، توترت الأجواء بين ايران واسرائيل بشكل لافت، وفيما تصاعدت حرب الكلام، صرح أحمدى نجاد بأن اسرائيل هى نظام مزيف يجب ان يختفى لأن الكيان الصهيونى يقوم على قمع العالم الاسلامى. وصرّح حديثاً انه يشكك فى حصول مذبحة فى حق اليهود، لذلك يصرّ على وجوب رجوعهم الى أوروبا.

كان ذلك ليعدّ كلاماً لو لم تكن ايران فى خضم بذل جهود لتغذية اليورانيوم وامتلاك صواريخ ذات رؤوس نووية بعيدة المدى، مثل شهاب ـ ٣ وشهاب ـ ٤ اللذين يبلغ مداهما على التوالى ١٣٠٠ كم و٢٠٠٠ كم، ويمكن الاثنين بلوغ اسرائيل.

ان كل الخيارات المعروضة لحل هذا النزاع يمكن ان تؤذى المصالح الأميركية والاسرائيلية وتهدد الاستقرار الإقليمى. لكن يبقى خيار الهجوم العسكرى الأكثر ضرراً.

تفضّل اسرائيل حالياً تشجيع المجتمع الدولى على الضغط على ايران لوقف تغذية أسلحتها باليورانيوم. وعلى رغم التقدم البطىء، باتت الجهود الدبلوماسية أكثر فعالية. ليست الحكومة الاسرائيلية متفقة فقط على ان ايران تشكل خطراً على أمن اسرائيل ومصالحها، بل على انه يجب إزالة هذا الخطر من دون أى هجوم عسكرى.

ومنذ ان تبنّى مجلس الأمن قرار ١٧٣٧ الذى يعلّق نشـــاط ايـــران النووى، أظهرت ايران امتعاضها، إلا انه فى الأســــابيع الفائتة تزايدت الآمال باستعداد ايران لاستئناف المفاوضات على رغم ان أحمدى نـــجاد أعلن انـــه لن يوقف برنامج تغذية اليورانيوم.

ان فشل المفاوضات الدبلوماسية وضغط مجلس الأمن قد يعطى الولايات المتحدة واسرائيل مبرراً للهجوم العسكرى على ايران حيث ان اسرائيل قد لا تكون قادرة على تدمير برنامج ايران النووى بأسره، لكن القوات الجوية الاسرائيلية قادرة على إعاقته. ونظراً إلى ان هجوماً كهذا سيضطر اسرائيل إلى ان تحصل على الإذن لإعادة تعبئة الوقود فى المنطقة، فإن هذا الموضوع يزيد من صعوبة القرار والموقف. وإن انتشار المواقع النووية الايرانية المحصنّة والردّين الايرانى والدولى المحتملين، تستبعد احتمال الهجوم. ان عملية كهذه تحتاج إلى موافقة أميركا وتعاونها لأنه حتى فى حال النجاح ستكون العواقب وخيمة.

أحد خيارات ايران هو الرد على اسرائيل، وخاصة تل أبيب وحيفا، والقواعد الأميركية فى الخليج والعراق وحلفاء أميركا كالسعودية والبحرين وقطر بصواريخ ذات رؤوس حربية قد تزن ١٠٠٠ كلغ. وإن استهداف المعامل البتروكيماوية وخزانات الوقود فى حيفا قد يسبب كارثة بيئية.

بما أنّ ٤٠٪ من النفط فى العالم يمر عبر مضيق هرمز، فإنّ الخيار الثانى لإيران هو منع تصدير البترول الخليجى المارّ عبر هذا المضيق، ما سيرفع أسعار النفط بشكل هائل. وبهذا ستسبب إيران خلافاً بين الجنود الأميركيين والأغلبية الشيعية فى العراق وتزيد من عدد الضحايا بين جنود القوى المتعددة الجنسيات.

الاحتمال الثالث لإيران هو زعزعة الاستقرار فى السعودية أو بعض دول الخليج من خلال نسبة الشيعة المرتفعة. ويمكن إيران ان تشجع حزب الله على خرق وقف إطلاق النار وإطلاق الصواريخ على شمال اسرائيل.

أما الخيار الرابع فهو تقديم الدعم المادى والتدريب العسكرى والأسلحة للمنظمات الفلسطينية وحزب الله وميليشيات أخرى فى إفريقيا ووسط آسيا.

ممكن ان تعتقد اسرائيل ان الهجوم على إيران يستحق العناء لمنعها من حيازة أسلحة نووية، إلا ان موقفاً كهذا يعتبر غير ملائم إن تعرضت اسرائيل لقصف الصواريخ الايرانية وتحولت المنطقة إلى مخيم أكثر تطرفاً ضد اسرائيل. وسيكون ذلك على حساب الأطراف الأكثر اعتدالاً لأن المسلمين سيعتبرون ذلك اعتداءً على الإسلام، كما فى العراق ولبنان، وسيضطرون إلى معارضة أى معتدٍ، وخاصة اسرائيل.

■ ■ ■

7

العرب والملف النووى الإيرانى

يعتبر الدكتور أحمد محمود، الخبير فى الشأن الإيرانى، من أوائل الكتاب والأكاديميين العرب الذى رصد أبعاد الصمت العربى إزاء الأزمة النووية الإيرانية، فى كتابه المتميز والجامع للملف النووى الإيرانى الذى عنوانه "البرنامج النووى الإيرانى" وحول هذه الأبعاد قال الدكتور أحمد إن الطابع العام للمواقف العربية من الأزمة النووية الإيرانية كان يتمثل فى الصمت والتجاهل الشديد للأزمة، ولا يعتبر مثل هذا الموقف أمرًا استثنائيا فى العلاقات الدولية، بل على العكس تلجأ الكثير من الدول فى بعض الأحيان إلى ت بنى موقف الصمت إزاء الكثير من القضايا والصراعات الدولية والإقليمية، بما فى ذلك بعض الصراعات الرئيسية على الساحة الدولية. وربما تكون الولايات المتحدة أكثر الدول لجوءًا إلى مثل هذا الموقف فى سياساتها الخارجية، فهى تمتنع عن تبنى موقف محدد إزاء قضية كشمير بين الهند وباكستان، وتتبنى ما يسمى بسياسة "الغموض البناء" إزاء انفصال تايوان عن الصين.. وغير ذلك، ويكون موقف الصمت والتجاهل من وجهة نظر صانعى القرار فى الدول المعنية بمثابة الموقف الأكثر توافقا مع مصالحها إزاء القضية محل الاهتمام، إذ ربما يؤدى تبنى موقف محدد وواضح المعالم إلى إرضاء طرف ما واستفزاز طرف آخر من أطراف تلك القضية، أو ربما يتسبب فى تشجيع أحد الأطراف على اتخاذ خطوات معينة من شأنها إحداث المزيد من التصعيد من الصرع.

ولم يكن موقف الصمت والتجاهل من جانب الدول العربية للأزمة النووية الإيرانية عائدًا فى الأغلب إلى إن الدول العربية غير معنية بالأزمة، وإنما كان عائدا إلى شيوع

اعتقاد عام بأن الأزمة ترتبط بحسابات لا علاقة لها بالعرب، بقدر ما ترتبط بالتفاعلات الإيرانية. الأمريكية، أو بالتهديدات المتبادلة بين إيران وإسرائيل. وفى الوقت نفسه، هناك اعتبار آخر يتعلق بحقيقة أنا لأزمة النووية الإيرانية وضعت العديد من الدول العربية فى معضلة حقيقية، تتمثل فى أن الكثير من الدول العربية قد لا توافق على امتلاك إيران للسلاح النووى، لما يترتب على ذلك من تحولات استراتيجية حادة فى موازين القوى بالمنطقة، ولكنها فى الوقت نفسه ترى فى النشاط النووى الإيرانى ردا على احتكار إسرائيل للسلاح النووى فى المنطقة، ليس بالضرورة لتحقيق حالة من التوازن أو التكافؤ النووى بين الجانبين، وإنما فى ظل اعتقاد بإمكانية توظيف الأزمة النووية الإيرانية كأداة للضغط على إسرائيل فى المجال النووى.

اعتبار آخر لعب دورا حاكما فى تحديد المواقف العربية يتمثل فى أن الأزمة النووية الإيرانية ذاتها تتمثل بقدر كبير من السيولة وعدم الوضوح فى خيارات الأطراف الرئيسية بها. فعلى عكس الأزمة النووية لكوريا الشمالية، فإن الأزمة بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تكن بين طرف يمتلك بالفعلا لسلاح النووى، أو يعلن صراحة رغبته فى امتلاكه، وأطراف أخرى تحاول دفعه نحو التخلى عن ملكية هذا السلاح النووى، وما زال أمامه شوطا طويلا لذلك حتى لو أراد، ولكنه يقوم بأنشطة محظورة فى مجال تخصيب اليورانيوم، لأغراض يصر على أنها مدنية بالكامل، وأطراف دولية أخرى تسعى لإيقاف هذه الأنشطة بصورة شاملة ونهائية.

هذا التوصيف للأزمة يجعلها من حيث الجوهر تنحصر فى خلاف حول أمور فنية بالدرجة الأولى، وليست حول أمور إستراتيجية، وهو وضع يجعلا لعديد من الأطراف الثانوية فى موقف حساس لا يسمح لها ببلورة خيارات محددة. فكافة الفعاليات السياسية والأكاديمية والإعلامية فى إيران تؤكد انتفاء النية لامتلاك السلاح النووى، مما يجعل من الصعب على الآخرين اتخاذ موقف التأييد أو الرفض هنا، كما تتعاون إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وجهود الوساطة الأوروبية، ولكنها تضع شروطا

محددة لهذا التعاون، وبالتالى، فإن المشكلة هنا لا تعود إلى امتناع إيران تماما عن التعاون فى وقف أنشطتها المحظورة، بحيث يمكن للأطراف العربية والإقليمية أن تتبنى موقف التأييد أو المعارضة لهذا الموقف، وإنما ينحصر الخلاف بين إيران والأطراف الأخرى حول تفاصيل فنية تتعلق بـ"هل يكون الوقف شاملا ونهائيا، أو يكون جزئيا ومؤقتا؟ وما هو المقابل الذى سوف تحصل عليه إيران نظير وقف هذه الأنشطة؟

كان المخرج الوحيد من هذه المعضلة يتمثل فى الصمت وعدم اتخاذ موقف محدد إزاء الأزمة النووية الإيرانية، دون أن ينفى ذلك حقيقة أن هناك محددات معينة كانت تحكم مواقف الأطراف العربية من الأزمة، وهى محددات تختلف من حالة إلى أخرى، لاسيما فيما بين مصر ودول مجلس التعاون الخليجى، ولا ترتبط فقط بعلاقات كل دولة منها مع أطراف الأزمة، ولكن أيضًا بانعكاسات محتملة على هذه الدول.

ففيما يتعلق بمصر، فإن من المفترض نظريا أن موقفها إزاء الأزمة النووية الإيرانية يتحدد فى ضوء مجموعة من المحددات الرئيسية، والتى قد يلعب بعضها دورا معاكسا للبعض الآخر. فمصر تدعو من حيث المبدأ إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووى وباقى أسلحة الدمار الشامل، مما يجعلها لا ترحب بأى أنشطة نووية محظورة من جانب إيران أو غيرها، بما قد يفضى فى نهاية المطاف إلى بروز لاعبين نووين جدد فى المنطقة، كما أن العلاقات المصرية _ الإيرانية تعانى من توتر مزمن، سواء تحت تأثير الخلافات فى التوجهات السياسية، أو فى صراع الأدوار بين الجانبين أو غير ذلك، مما يعنى أن مصر قد لا تتخذ موقف التأييد والمساندة لإيران، سواء بالنسبة لهذه الأزمة أو غيرها، لاسيما أن امتلاك إيران للسلاح النووى قد يمثل إزعاجا لمصر فى ظل الخلافات المذكورة.

ولكن فى المقابل، فإن مصر ربما ترى فى الأزمة النووية الإيرانية تأكيدًا على صحة مقولاتها بشأن الاحتكار النووى الإسرائيلى فى الشرق الأوسط، فمصر ظلت ترفض دائما امتلاك إسرائيل للسلاح النووى، وترى فيه تهديدًا لأمن المنطقة ككل، وتؤكد على

أن استمرار هذا الوضع، ورفض إسرائيل التوقيع على معاهدة منع الانتشار النووى والتخلى عن ترسانتها النووية سوف يظل سببا للتوتر فى المنطقة، وربما يشجع دولا أخرى فى المنطقة على امتلاك السلاح النووى، ردًا على هذا الموقف الإسرائيلى، ولتحقيق التوازن النووى فى مواجهة إسرائيل.

ومع أن إسرائيل لا تبدو موجودة بوضوح فى الحسابات الإستراتيجية الإيرانية عموما، أو فى حسابات إيران خلال الأزمة النووية الراهنة خصوصا، ومع أن إيران تنفى بكل قوة رغبتها فى امتلاك السلاح النووى، فإن مصر ربما تجد مع ذلك فى هذه الأزمة مثالا لما يمكن أن تتعرض له المنطقة من سباق نووى فى حالة استمرار الموقف النووى الإسرائيلى الراهن، وترى مصر المخرج الرئيسى من هذا الوضع برمته متمثلا فى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووى تماما، سواء من جانب إسرائيل، أو من جانب أية دولة أخرى.

ثمة عامل آخر بالغ الأهمية فى تحديد الموقف المصرى يتمثل فى اتجاهات وسائل الإعلام والرأى العام المصرى تجاه الأزمة. فهذه الاتجاهات كانت تصب فى أغلبها نحو التأييد الصريح أو الضمنى للموقف الإيرانى، باعتبار ذلك ردًا على الاحتكار النووى الإسرائيلى، أو باعتبار الأنشطة الإيرانية خطوة على طريق امتلاك ما يسمى بـ"القنبلة الإسلامية"، رغم النفى الإيرانى المتكرر لذلك، ورغم ما يمكن أن يترتب على امتلاك إيران للسلاح النووى من انعكاسات إستراتيجية قد لا تكون بالضرورة فى مصلحة مصر، على الأقل من حيث دخول المنطقة إلى حالة من السباق النووى، مع ما يؤدى إليه ذلك من مخاطر بالغة على الأمن والاستقرار فى المنطقة ربما بدرجة أكبر حدة بكثير عن ذى قبل.

لذلك، لم تجد مصر ذاتها فى حاجة لتبنى موقف محدد إزاء الأزمة النووية الإيرانية، فالرسالة السياسية التى تهم مصر فى هذه الأزمة تبدو واضحة بقوة، وجرى إبلاغها من جانب مصر وأطراف عربية أخرى للإدارة الأمريكية، ولكنها لم تكن مع ذلك محددًا

رئيسيا فى التعامل الدولى والإيرانى مع الأزمة. أما إذا كانت مصر تشعر بالقلق إزاء احتمالات امتلاك إيران للسلاح النووى، نظرًا للاعتبارات سالفة الذكر، فإن الولايات المتحدة تتكفل بالتصدى لهذه الاحتمالات، دون أن تكلف مصر ذاتها عناء اتخاذ موقف محدد إزاء ذلك.

دول مجلس التعاون الخليجى أيضًا كانت لديها مجموعة متناقضة فى المتغيرات التى حكمت موقفها، ودفعتها أيضًا إلى تبنى موقف الصمت إزاء الأزمة، ربما باستثناء الكويت التى أعربت صراحة فى بعض المناسبات عن قلقها الشديد تجاه الأنشطة النووية الإيرانية. وربما يتمثل المحدد الأكثر أهمية هنا فى احتمالات امتلاك إيران السلاح النووى على أمن منطقة الخليج، لاسيما إذا جرى استخدام هذا السلاح أو التلويح به فى أية مواجهة محتملة بين إيران والولايات المتحدة، مما قد يعنى كارثة محققة فى المنطقة، ناهيك عن إمكانية لجوء إيران إلى أشكال أقل حدة من التوظيف للسلاح النووى، فى حالة نجاحها فى امتلاكه بالفعل، مثل الابتزاز والتهديد.

ومع أن دول مجلس التعاون الخليجى كانت قد توقفت منذ فترة ليست بالقصيرة عن القلق إزاء التطور فى القدرات العسكرية والتسليحية الإيرانية، نظرًا لأن هذا التطور وسع كثيرا الفجوة القائمة فى التوازن العسكرى بين إيران ودول المجلس لصالح الأولى، واستعاضت الثانية عن الدخول فى سباق تسلح مع إيران بالحصول على الحماية الدولية من خلال معاهدات الدفاع المشترك مع الولايات المتحدة والعديد من القوى الدولية الأخرى، فإن نجاح إيران فى امتلاك السلاح النووى يعتبر مسألة أخرى تخضع لحسابات وتقديرات تختلف عن تلك المرتبطة بالتسلح التقليدى.

ولذلك، كان من الطبيعى ألا تتجاوب الدول العربية مع المحاولات التى قامت بها الإدارة الأمريكية لدفاع بعض الدول العربية، لاسيما فى منطقة الخليج، للمشاركة بدرجة أكبر فى الجهود الدولية للضغط على إيران أثناء الأزمة، إلا أن من غير الواضح أن هذه الضغوط أسفرت عن تحول حقيقى فى مواقف تلك الدول وربما تكون أبرز تلك

المحاولات الأمريكية قد جاءت أثناء جولة مساعد وزير الخارجية الأمريكى لشئون ضبط التسلح جون بولتون فى منطقة الخليج فى أوائل عام ٢٠٠٥، ركز خلالها على تنسيق سياسات بلاده مع دول المنطقة تجاه إيران، وناقش فى هذا السباق سبل ممارسة ضغوط دبلوماسية إضافية على إيران لمنعها من الحصول على التكنولوجيا التى تحتاجها لبرنامج الأسلحة النووية، وتناول خلالها أيضًا الخطوات المستقبلية لمنع إيران من مواصلة العمل فى أنشطتها النووية المحظورة.

وطلب بولتون خلال هذه الجولة للمرة الأولى تدخلا عربيا فى الأزمة النووية الإيرانية، واقترح إرسال وفود عربية إلى طهران لتحذير القيادة الإيرانية من أخطار امتلاك السلاح النووى وإقناعها بالتخلى عنه، وذلك فى إطار محاولة أمريكية أوسع للحصول على دعم عربى وإقليمى أوسع لسياستها تجاه "إيران النووية"، فى إطار التحسب لكل الاحتمالات، إلا أن الأطراف العربية التى طلبت منها واشنطن ذلك لم ترحب بالقيام بهذا الدور المطلوب لاعتبارات عديدة.

فعلى الرغم من أن الدول العربية أكدت أنها تشعر فعلا بقلق شديد من حدوث سباق نحو التسلح النووى بين دول المنطقة، وترى ضرورة بذل جهد أكبر من جانب الدول الكبرى لإخلاء الشرق الأوسط من مختلف أسلحة الدمار الشامل، بما فى ذلك إسرائيل، إلا أنها ترى فى الوقت نفسه أن هذا النزاع هو بين إيران من جهة والولايات المتحدة والدول الأوروبية من جهة ثانية، وتفضل الدول العربية عدم التدخل مباشرة فى هذا النزاع بشكل يوحى بأنها تتبنى وجهة نظر أحد الطرفين المعنيين بالأمر، مع تأكيد الدول العربية مساندتها للحل السلمى للنزاع، وإعطاء الفرصة الكاملة للجهود الدبلوماسية، والامتناع عن وجيه أية ضربات عسكرية لإيران تكون لها انعكاسات بالغة الخطورة على المنطقة ككل، وعلى مصالح الولايات المتحدة والدول الكبرى فيها.

وأقصى ما عرضته بعض الدول العربية على الولايات المتحدة هو الاستعداد للقيام بدور الوسيط بين طهران وواشنطن لتأمين استئناف المحادثات بينهما، أو لاستضافة

لقاءات سرية أو علنية بين مسئولين ودبلوماسيين أمريكية وإيرانيين لتسهيل التقارب بينهما، من أجل عقد صفقة سلمية لتسوية الأزمة النووية، ومن ثم، فإن المحاولات الأمريكية لإشراك العرب فى الأزمة النووية الإيرانية لم تسفر عن نتائج حقيقية، وإنما اقتصرت على تبادل الآراء ووجهات النظر بين الولايات المتحدة وبين دول يرى المسئولون الأمريكيون إنها يجب أن تكون معنية أكثر من غيرها بالتهديد النووى الإيرانى.

ولكن الإشكالية فى موقف الصمت والتجاهل الذى حكم المواقف العربية عموما، والخليجية خصوصا، إزاء الأزمة النووية الإيرانية، تتمثل فى أن هذا الموقف كان ممكنا ومقبولا خلال المراحل التى مرت حتى الأمن الأزمة، والتى طغى عليها الميل إلى الخيارات الدبلوماسية والتفاوضية، والتى جرى التعامل خلالها مع الأزمة عند المستوى الفنى المتعلق بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلا أن هذا الموقف لن يكون ملائما قط فى حالة حدوث المزيد من التصعيد فى الأزمة، ونقل الملف النووى الإيرانى إلى مجلس الأمن.

ففى حالة تصعيد الأزمة، سواء بسبب إصرار إيران على مواصلة عمليات تخصيب اليورانيوم أو اقترابها من امتلاك السلاح النووى أو بسبب رغبة الإدارة الأمريكية العارمة فى معاقبة إيران على أنشطتها النووية المحظورة، فإن الولايات المتحدة ربما تلجأ فى مثل هذه الحالة إلى إجراءات عسكرية أو اقتصادية، تبدأ بالعقوبات الاقتصادية الدولية، مرورًا بفرض الحصار على إيران، وصولا إلى توجيه ضربات عسكرية ضد إيران، وسوف تصبح الدول العربية وقتذاك، لاسيما تلك الموجودة فى الخليج، أطرافا أساسية فى الأزمة، سواء من حيث انعكاسات هذا التصعيد عليها، أو من حيث احتمالات وقوعها تحت ضغوط، أمريكية عنيفة للمشاركة فى أى إجراءات عقابية ضد إيران، وهو ما سوف يجعل من غير الممكن الاستمرار فى موقف الصمت والتجاهل.

فى مواجهة مثل هذا السيناريو، تقتصر ردود الفعل العربية على الدعوة إلى عدم التصعيد والتأكيد على أهمية التسوية السلمية للأزمة النووية بين إيران والقوى الدولية المعنية، وإعطاء الفرصة كاملة للجهود الدبلوماسية المبذولة لحل الأزمة، مع ممارسة

أقصى درجة ممكنة من ضبط النفس تفاديا للجوء إلى الخيار العسكرى ضد إيران من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل أو كلتيهما معا، بينما لا يبدو واضحا قط أى استعدادات أو تصورات على الجانب العربى للتعامل مع الموقف فى حدوث تصعيد حاد لهذه الأزمة فى المستقبل المنظور.(١)

كيف سيتعامل العرب مع إيران النووية؟

جاء الإعلان الإيرانى على لسان كل من الرئيس محمود أحمدى نجاد ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام هاشمى رفسنجانى بأن إيران قد نجحت فى إتمام دورة تخصيب اليورانيوم معملياً ليشكل حادثاً مفصلياً فى مسيرة البرنامج النووى الإيرانى، فبهذا الإعلان انضمت إيران رسمياً إلى النادى النووى وأصبحت ثامن دولة فى العالم تمتلك هذه التقنية، فقد أعلن أحمدى نجاد فى خطاب تليفزيونى من مدينة مشهد بشمال شرقى إيران إننى أعلن رسمياً انضمام إيران إلى تلك المجموعة من البلدان التى تمتلك التكنولوجيا النووية، وهذه نتيجة مقاومة الأمة الإيرانية.

ورغم تقليل بعض الأطراف من أهمية الإعلان الإيرانى الأخير على أساس أن مستوى التخصيب الذى وصلت إليه إيران لا يمكّنها حتى الآن من صنع قنبلة نووية إلا أن هذا الإعلان الإيرانى الأخير يضع بعض الأطراف وعلى رأسها الدول العربية فى موقف حرج، وتبدو الأهمية الحقيقية للإعلان الإيرانى أنه يرسى قواعد جديدة فى العلاقات بين إيران من ناحية، وباقى اللاعبين الآخرين سواء إقليميين أو دوليين من ناحية أخرى.

فإيران بتلك الخطوة وفى هذا التوقيت الحرج الذى تمر به الولايات المتحدة فى العراق تحاول قطع الطريق على أية محاولة بإمكانية تحريك عجلة برنامجها النووى للوراء، هذا المنطق الإيرانى والواقع الجديد الذى تسعى إيران لفرضه إقليمياً ودولياً ينعكس فى تصريح الرئيس الإيرانى أحمدى نجاد بأن إيران تتعامل الآن مع العالم من

---

(١) أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووى الإيرانى، مرجع سبق ذكره

منطلق أنها دولة نووية وأن على العالم أن يتعامل معها من المنطلق ذاته وإذا كان البعض يفهم تصريح أحمدى نجاد الأخير بأنه موجه بالأساس للولايات المتحدة وإسرائيل فإن الواقع يفرض على الدول العربية هى الأخرى أن تفهم مغزى هذا التصريح. فعلى اعتبار أن الدول العربية جزء من هذا العالم الذى وجه إليه أحمدى نجاد تصريحه المغلف بلغة تحذيرية فيجب عليها أن تعى هذا التصريح، وأن عليها هى الأخرى أن تتعامل مع إيران من هذا الأساس وهو أنها أصبحت دولة نووية.

العرب وجنى ثمار الصمت:

بداية، لا نقصد هنا التهويل أو التخويف من البرنامج النووى الإيرانى أو القول أنه موجه ضد الدول العربية بصورة أساسية، ولكن بعد أن وصلت إيران إلى ما وصلت إليه من تقنية نووية، بالإضافة إلى امتلاكها العديد من الأوراق المهمة على رأسها الورقة العراقية، أصبح لزاماً على الدول العربية أن تعى وتدرك أن هناك قوة إقليمية عظمى تمتلك التقنية النووية فى المنطقة وهى إيران، حتى لو كان الأمر ما زال على المستوى المعملى، وبالتالى يجب إدراك أن أسلوب التعامل مع هذه القوة لابد وأن يختلف عن السابق، والتى لا يمكن ضمان توافق المصالح العربية مع مصالح هذه القوة بشكل تام فى المستقبل نظراً لاختلاف الأسس والمبادئ التى يبنى عليها كل طرف لمصالحه فى المنطقة.

وتؤكد التطورات الجديدة التى شهدتها المنطقة سواءً حرب العراق أو الإعلان الإيرانى الأخير بتحولها إلى قوة نووية، أن العرب يحصدون دائماً ثمار الصمت والتعامل السلبى مع تطورات وأحداث المنطقة، ففى الوقت الذى تتمكن فيه إيران من الاستفادة من كافة التطورات التى تشهدها المنطقة سواء نتائج الحرب فى أفغانستان أو العراق أو صعود بعض القوى الإسلامية مثل حركة حماس فى فلسطين، كان أسلوب الصمت والسلبية هو الأسلوب العربى المتبع تجاه كل هذه التطورات وكان آخرها الأزمة النووية الإيرانية. فقد كان الامتناع العربى الدائم عن الولوج مباشرة داخل الأزمة هو السمة الأساسية رغم أن أى نتيجة للأزمة النووية الإيرانية، سواء لصالح إيران أو ضدها، سوف تؤثر بشكل أو بآخر على الدول العربية ومصالحها.

والمشكلة هنا للدول العربية ليست فى صدور تصريحات أو بيانات للقمم العربية والخليجية المعتادة ترفض أو تقبل وجود قوة نووية فى المنطقة، ولكن المشكلة هى أن الدول العربية لا تمتلك أدوات التأثير على الأطراف الأخرى فى المعادلة سواء إيران أو الولايات المتحدة وإسرائيل، فرغم أن الدول العربية اعتمدت فى الأزمة النووية الإيرانية موقفاً يدعو باستمرار إلى جعل منطقة الشرق الأوسط والخليج العربى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، إلا أنه لا الولايات المتحدة ولا إيران ولا إسرائيل توقفوا للحظة للنظر فى هذا الخيار، ولا العرب أنفسهم بادروا إلى التحرك لتحقيق ما يدعون إليه والذى يبدو عملياً خيارهم الوحيد، فهم لا يريدون مواجهة جديدة فى المنطقة ولا يملكون منعها، كما لا يستطيعون التوسط لتسهيل الحلول الدبلوماسية والسلمية، ويبدو أن العرب لن يتصرفوا فى أى مواجهة محتملة وقادمة بشكل مختلف عما فعلوه أثناء غزو العراق واحتلاله، ولعل أكبر دليل على الغياب العربى عما يدور فى المنطقة هو ذلك الحوار الإيرانى الأمريكى المرتقب حول العراق، والذى إن دل على شئ فإنما يدل على أنه لا وجود لأى دور عربى مميز وفعال فى العراق الذى يعتبر الركيزة الأساسية التى التقت عندها المصالح الإيرانية والأمريكية وبالتالى فلن يكون للعرب أى دور فى باقى تطورات المنطقة.

والسؤال هنا لماذا وصل العرب إلى هذا المستوى المتدنى من المشاركة فى تطورات المنطقة وعلى رأسها أزمة الملف النووى الإيرانى ؟

الإجابة تكمن فى أن الدول العربية لم تسع منذ البداية إلى إيجاد دور قوى لها داخل هذه الأزمة لافتقادها، كما أشرنا، إلى أدوات التأثير ومن ثم غياب التصورات والرؤى الاستراتيجية لتحرك ينعكس مستقبلاً بشكل إيجابى على مصالحها، وهنا ينبغى الإشارة إلى مشكلة البرنامج النووى لكوريا الشمالية، فدول شرق آسيا اتخذت موقفاً محدداً تجاه مشكلة البرنامج النووى لكوريا الشمالية، وأصبحت منذ اللحظة الأولى أطرافاً فى المعادلة، فالمحادثات التى كانت تجرى فى بكين تسمى محادثات الأطراف الستة، والتى تشمل الصين واليابان وروسيا وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة وكوريا الشمالية. وقد

يرى البعض أنه رغم المشاركة الفاعلة لبعض دول شرق آسيا فى المفاوضات إلا أن ذلك لم يمنع كوريا الشمالية من امتلاك السلاح النووى، وبالتالى فحتى لو تحرك العرب تحركاً إيجابياً تجاه الجهود النووية الإيرانية فإن ذلك لن يمنع إيران من الوصول لهذه التقنية، ولكن يمكن الرد هنا بأنه لو كان للدول العربية منذ البداية دور واضح وموحد تجاه الأزمة النووية الإيرانية فإن هذا كان من شأنه نقل رسالة لصانع القرار الإيرانى بأن الدول العربية قادرة على التوحد فى مواجهة إيران حتى لو كانت تمتلك قدرات نووية. وبصرف النظر عن هذا فإن الإعلان الإيرانى الأخير لم يواجه برد فعل عربى واحد، فقد اختلفت ردود الفعل العربية، والاختلاف هنا جاء بسبب اختلاف الأسس والمصالح الخاصة بكل طرف.

والسؤال هنا، كيف ستتعامل الدول العربية بمواقفها المختلفة والمتناقضة مع إيران النووية؟ يمكن فى الحقيقة تقسيم مواقف الدول العربية إلى ثلاثة أنواع، ومن خلالها يمكن تحديد مستقبل العلاقات بين هذه الأطراف العربية وإيران النووية فى الفترة القادمة:

١- دول الخليج.. محاولات للتهدئة:

جاءت ردود الفعل العربية الخليجية حول نجاح إيران فى تخصيب اليورانيوم متوافقة مع مخاوفها المعروفة من البرنامج النووى الإيرانى، ففى القمة الخليجية التشاورية التى عقدت فى قصرالدرعية بالرياض (٢٠٠٦/٥/٦) طالب القادة الخليجيون إيران بالالتزام بتعهداتها الدولية فى شأن ملفها النووى.

ورغم القلق الذى أبدته بعض الأطراف الخليجية إلا أن تصريحات القادة الخليجيين كانت تتسم بصفة عامة بالهدوء وعدم التصعيد مع الجانب الإيرانى، حيث يبدو أن هناك رغبة خليجية فى عدم إثارة إيران فى ظل الوضع الجديد، فقد صرح وزير خارجية الإمارات الشيخ عبد الله بن زايد فى مؤتمر صحفى عقب انتهاء أعمال القمة الخليجية التشاورية: نحن نبذل قصارى جهدنا لتمتين العلاقات مع إيران وهى قبل ذلك جارة إسلامية، وعلينا أن نتجاوز المنغصات معها لتحسين مناخ علاقتنا.

أما المملكة العربية السعودية فقد اتخذت موقفاً دبلوماسياً متوازناً، ففى حين ترفض استخدام القوة العسكرية تجاه إيران وتضع علامات استفهام حول امتلاك إسرائيل لقوة نووية إلا أنها تدعو إلى التعقل وعدم التسرع، فقد أعلن ولى العهد السعودى سلطان بن عبد العزيز أنه ليس من مصلحة بلاده أن توضع الآن فى موقف ضد إيران بينما إسرائيل تمتلك أسلحة نووية.

فى الواقع عند تحليل تصريحات المسئولين الخليجيين يتبين أن هناك حالة من القلق لدى دول الخليج من الخطوة الإيرانية الأخيرة، ورغم هذا فإن الدول الخليجية، كغيرها من الدول العربية، لا تمتلك أدوات أو وسائل إزالة هذا القلق، ولهذا فهى تحاول تهدئة الأزمة وعدم التصعيد مع إيران، لأنه ليس من مصلحتها أن تتصاعد الأمور بين إيران من ناحية، والولايات المتحدة وإسرائيل من ناحية أخرى، حيث تدرك هذه الدول أن أى مواجهة إيرانية - أمريكية سوف تدور على أرضها وبالتالى ستكون هى الخاسر الأول.

النقطة المهمة هنا هى أن وصول إيران إلى مستوى أعلى من التقنية النووية فى المستقبل سوف يفرض على دول الخليج خيار التهدئة مع إيران، بل قد يجعل إيران، قادرة فى المستقبل على فرض رؤيتها لبعض المشكلات العالقة بينها وبين بعض الدول الخليجية مثل قضية الجزر الثلاث، فليس من المتصور أن يبقى الخطاب الإيرانى والإماراتى حول الجزر بنفس الشكل الذى كان عليه قبل نجاح إيران فى تخصيب اليورانيوم.

أضف إلى هذا أن التطور الإيرانى الأخير سوف يساهم فى زيادة قدرة إيران على فرض أجندتها الإقليمية فى المنطقة والتى لو اتفقنا جدلاً أنها ستكون معارضة للأجندة والمصالح الأمريكية فى المنطقة فإنه لا يمكن الاتفاق بشكل تام بأن هذه المصالح الإيرانية ستكون متوافقة مع المصالح العربية بوجه عام والمصالح الخليجية على وجه الخصوص، وهو الأمر الذى ستكون إيران قادرة على حسمه مع دول الخليج استناداً إلى تفوقها فى القوة العسكرية التقليدية والقدرات النووية فى المستقبل، خاصة أن أى محاولة من جانب دول الخليج لمجاراة إيران فى الوصول للتقنية النووية ستواجهها مصاعب كبيرة من أهمها الرقابة المشددة المفروضة على نقل التكنولوجيا النووية، بالإضافة إلى مصاعب تطوير

القاعدة العلمية والصناعية الوطنية اللازمة لبرنامج نووى مكتفى ذاتياً والذى يحتاج إلى عدة سنوات، وهو الأمر الذى تفتقده دول الخليج التى تغلب عليها النزعة الاستهلاكية.

٢- مصر.. انحسار للدور الإقليمى:

تبنت مصر على المستوى الرسمى موقفها التقليدى تجاه البرنامج النووى الإيرانى، حيث أكدت رفضها وجود قوة نووية فى المنطقة، فقد دعا وزير الخارجية أحمد أبو الغيط إلى ضرورة التوصل لحل دبلوماسى لأزمة الملف النووى الإيرانى، وأضاف إن مصر لا تقبل ظهور قوة نووية عسكرية فى المنطقة.

إلا أن جماعة الأخوان المسلمين، وهى من أكبر القوى المعارضة، أعلنت أنها لا ترى ضرراً من تطوير إيران لأسلحة نووية، وقال محمد حبيب نائب المرشد العام للجماعة على أقل تقدير حسب نظرية الردع النووى، حتى لو أن إيران لديها سلاح نووى، فسيكون هذا فى مواجهة الترسانة النووية لدى إسرائيل،.. هذا كفيل بأنه يحدث نوعاً من التوازن بين الجانبين: الجانب العربى والإسلامى من ناحية، وجانب إسرائيل من ناحية أخرى.

وينبع الموقف الرسمى لمصر والرافض للقوة النووية الإيرانية من عدة اعتبارات لعل أهمها أن إيران النووية ستزيد من ضعف المكانة السياسية لمصر فى العالم الإسلامى، كما أنه يضع القيادة السياسية فى مصر فى موقف حرج أمام الرأى العام الداخلى الذى أصبح يرى فى إيران، كغيره من الشعوب العربية، أنها القوة الوحيدة القادرة على الوقوف أمام الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية فى المنطقة.

وتسعى الدبلوماسية المصرية إلى استثمار الضغوط المفروضة على إيران من أجل تطبيق فكرة جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل.

وتبدو الأزمة التى وقعت فيها مصر بعد التطورات الأخيرة فى الملف النووى الإيرانى فى عاملين:

أولهما، أن تبنى مصر لموقف معارض لإيران ومؤيد للسياسة الأمريكية تجاه إيران لم يمنع إيران من الوصول إلى التقنية النووية التى تسعى إليها، ورغم موقف مصر المؤيد

للولايات المتحدة إلا أن الأخيرة لم تقدر ذلك واتجهت، وفقاً لمصالحها، إلى محاولة التنسيق مع إيران من خلال الحوار الإيرانى - الأمريكى حول العراق والذى يبدو أنه لن يكون مقتصراً على الملف العراقى ولكنه سيشمل ملفات أخرى على رأسها الملف النووى الإيرانى، ولهذا يبدو أن مصر، ومعها أطراف عربية أخرى على رأسها السعودية، هى الخاسر الأكبر من هذا الحوار.

ثانيهما، أن مسألة عودة العلاقات بين مصر وإيران تبدو أكثر صعوبة لمصر فى هذا التوقيت، فمن الواضح أن إيران فى اللحظة الراهنة لا تحتاج لمصر بقدر احتياج مصر لإيران. فإذا كان احتياج إيران لمصر يكمن فى حصول إيران على اعتراف مصرى بدور إقليمى لإيران فى المنطقة، فإن مصر تحتاج لإيران فى عدة أمور من أهمها التنسيق لدور مصرى مناسب فى العراق، خاصة بعد أن أصبحت إيران طرفاً مهماً فى المعادلات الإقليمية فى المنطقة، حيث أصبحت إيران تمتلك العديد من الأوراق المهمة على رأسها ورقة العراق، فالدور الإيرانى داخل العراق لا يخفى على أحد، وبالتالى لا يمكن لأى دولة فى المنطقة أن تمارس دوراً ما فى العراق بدون التنسيق مع إيران. ولعل الحوار الإيرانى - الأمريكى أبلغ دليل على ذلك. وفى حالة نجاح الحوار الإيرانى - الأمريكى فمن المتوقع أن يزداد الوضع صعوبة على مصر، فمن المفترض إذا تم هذا الحوار بنجاح أن تحصل إيران على اعتراف أمريكى بدور إقليمى لها فى الترتيبات الجديدة فى المنطقة، والتى حتماً ستزيد من موقف مصر صعوبة.

الموقف السورى.. مخاطر الاستغراق فى اللحظة:

جاء الموقف السورى من نجاح إيران فى إتمام دورة تخصيب اليورانيوم صريحاً دون خجل أو مواربة، حيث أبدت امتلاك إيران للقوة النووية فقد أعلن وزير الخارجية السورى وليد المعلم: أن التطورات التى تحدث على الساحتين الإقليمية والدولية تؤكد صواب النهج الذى تسير عليه إيران وسوريا، كما أشاد رئيس الوزراء السورى محمد ناجى عطرى بما حققته إيران من إنجاز على صعيد النشاط النووى السلمى، تمثل

بإكمال دورة إنتاج الوقود النووى وأكد أهمية الإنجاز النووى الإيرانى وأنه يصب فى مصلحة جميع دول العالم الإسلامى، أما مفتى سوريا فقد أكد أن الإنجاز النووى الإيرانى أدخل السرور على العالم الإسلامى بأسره.

ويستند الموقف السورى المؤيد لامتلاك إيران تقنية نووية إلى عدة اعتبارات منها أن امتلاك إيران، التى ترتبط معها سوريا بعلاقات قوية قد تصل إلى درجة التحالف، لقدرات نووية إنما يعزز من موقف سوريا أمام قوة ونفوذ إسرائيل باعتبارها الدولة الوحيدة التى تمتلك سلاحاً نووياً فى الشرق الأوسط.

ويرى المسئولون السياسيون السوريون أنه لدرء الخطر النووى الإسرائيلى يجب أن يكونوا هم قوة نووية، وبما أنهم لا يستطيعون القيام بهذا الأمر الآن فمن الأفضل أن يدعموا إيران باعتبارها حليفاً استراتيجياً لهم ولا يقتصر الأمر على التأييد السورى لإيران فى امتلاك تقنية نووية، ولكن هناك أيضاً أطراف عربية تؤيد امتلاك إيران للتقنية النووية من أهمها جماعات المقاومة الفلسطينية واللبنانية التى ترى فى امتلاك إيران للتقنية النووية إضافة إلى قوتها فى مقاومتها لإسرائيل.

بالفعل قد تكون التقديرات السورية مستندة على بعض الأسس الواقعية باعتبار أن سوريا مستهدفة كذلك من الولايات المتحدة أو تشعر بضغط على حالتها الأمنية، وسوف تؤدى القدرات النووية الإيرانية إلى تخفيف الضغط عنها سواء من جانب الولايات المتحدة أو إسرائيل، حيث سيشعران أن هناك خطراً أقوى وأهم من الخطر السورى، وهى إيران، قد يكون هناك صحيحاً ولكن تظل هناك مخاوف تحيط بالرؤية السورية من أهمها مخاطر الاستغراق أو الاندماج فى اللحظة خاصة أنه قد تختلف تصورات طهران لحل مشاكلها مع الولايات المتحدة وإسرائيل عن تصورات دمشق، أيضاً لا يمكن القول أن إيران سوف تتدخل عسكريا للدفاع سواء عن سوريا أو جماعات المقاومة الفلسطينية أو اللبنانية، فإيران سوف تتحرك فى حالة تعرض مصالحها وأمنها القومى للخطر.

إذن عدم القدرة على وضع استراتيجية عربية ثابتة وموحدة تجاه القضايا والملفات الموجودة على الساحة وعلى رأسها الملف النووى الإيرانى، إلى جانب الملف العراقى ولبنان

والموقف من منظمات المقاومة الفلسطينية واللبنانية، كل هذا ساهم فى زيادة انحسار الدور العربى. وما يدعو للأسف أن كل هذا يحدث فى ظل وجود قوة إقليمية كبرى مميزة تحمل كل منها مشروعاً للنهضة هى إيران وإسرائيل وتركيا، مع غياب شبه كامل للمشروع العربى وللدور العربى بكل ما يعنيه ذلك من نتائج شديدة السلبية والخطورة على المصالح القومية العربية، وأيضاً على المصالح الوطنية المنفردة لكل دولة من الدول العربية المعنية.(١)

الملف النووى الإيرانى وأمن الخليج

تحظى قضية أمن الخليج باهتمام خاص بالنسبة للباحثين فى حقل العلوم السياسية وبالنسبة للحكومات سواء على المستوى الإقليمى أو العالمى حيث الاعتماد بدرجة أو بأخرى على مصالح مرتبطة بالخليج العربى، خاصة فى ظل التطورات المتسارعة التى تشهدها المنطقة والتى جعلت مصالح القوى الإقليمية والعالمية تتشابك وتتعقد فى هذه المنطقة بالذات لما لها من أهمية خاصة، وقد اكتسبت قضية أمن الخليج زخما جديدا بعد الإعلان الإيرانى عن تخصيب اليورانيوم ودخول النادى النووى، وبرغم إن نسبة التخصيب التى تم الإعلان عنها وهى (٣,٥٪) نسبه متدنية إذا أرادت إيران الانتقال إلى مرحلة إنتاج أسلحة نووية والتى تتطلب الوصول بالنسبة ما بين (٨٠-٩٠٪)، فإن هذا الإعلان يعنى أن إيران قد خطت الخطوة الأولى فى طريق من اتجاه واحد لا رجعة فيه وليس هناك إمكانية للسير فى عكس اتجاهه، وبالنظر إلى أهمية إيران كدولة داخل الإقليم الخليجى من ناحية والتشابكات الحضارية والثقافية والجغرافية والدينية بل والسكانية أيضا التى تتميز بها العلاقات الإيرانية - الخليجية والتى أدت على عكس التصور بإمكانية التقارب والتفاهم، إلى مخاوف من قبل دول الخليج الصغيرة من هيمنة الجار الأكبر والأقوى، هذا بالإضافة إلى المتغير الأمريكى والعلاقة الخاصة مع دول الخليج، وهذا المتغير بالذات يوجد معادلة من الصعب الوصول إلى حل لها، فالوجود

(١) سمير زكى البسيونى، كيف سيتعامل العرب مع إيران النووية؟، مجلة مختارات إيرانية، مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، يونيو ٢٠٠٦.

الأمريكى الكثيف داخل دول الخليج يعنى أن مواجهة بين الولايات المتحدة وإيران ستجعل الخليج ساحة للمعركة فى الوقت نفسه الذى قد يؤدى فيه تناقص الدور الأمريكى فى الخليج إلى تزايد المخاوف الخليجية من الهيمنة الإيرانية خصوصا مع رفض إيران لأى دور إقليمى للدول العربية الفاعلة والتى من الممكن أن توازن القوة الإيرانية فى المنطقة، وفى سبيل تحليل تأثير الطموح النووى لإيران على مستقبل أمن الخليج يمكن تناول عدد من النقاط:

أولا: قضية أمن الخليج قضية متجددة ومستمرة قبل الاحتلال الأمريكى للعراق كانت الأزمات فى الخليج موجودة ومتجددة ولكن الصراع فى الإقليم كان يتخذ فصولا من التصاعد والهبوط بحيث تنعم دول الخليج بفترة يقل فيها الهاجس الأمنى والتهديدات الخارجية والإقليمية، ولكن العامين السابقين شهدا نوعا من التصعيد غير المسبوق، حيث تتجه المخاوف نحو الاعتقاد باقتراب جولة جديدة من الصراع، فقد فشلت الولايات المتحدة فى تأسيس عراق هادئ حتى بعد اكتمال العملية السياسية وإقرار الدستور فى الوقت نفسه الذى تصاعدت فيه أزمة الملف النووى الإيرانى وتصاعدت معها نبرة وحدة الخطاب السياسى الإيرانى حيث أعيد إحياء أفكار كان قد تم إهمالها أو على الأقل تم السكوت عنها فى الفترة المعتدلة التى سبقت تولى أحمدى نجاد رئاسة الجمهورية مما أعاد إلى الأذهان إمكانية اتجاه إيران إلى العمل على تصدير مبادئ الثورة الإسلامية بما يعنيه هذا من هواجس أمنية خليجية لا تقل فى حدتها عن الهواجس التى يثيرها الطموح النووى الإيرانى.

وفى كل الأحوال، فإن المناخ الأمنى الراهن فى دول الخليج يتميز بعدد من الخصائص هى:

الأولى: أن الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة مستمرة ومتزايدة، فقد احتفظت منطقة الخليج بأهميتها الاستراتيجية وارتباطها الوثيق بالقضايا الأساسية التى تهم الكثير من القوى العالمية بدءا من الحرب على العراق واحتلاله ومرورا بالأزمة النووية

الإيرانية وانتهاء بالتأثيرات الأوسع للإرهاب وحالة عدم الاستقرار السياسى، وهذا ما يجعل أمن الخليج قضية ليست إقليمية فقط ولكنها قضية لها صيغتها الدولية والعالمية.

الثانية: أن قضايا الخليج قد اكتسبت مع مرور الوقت الصفة الدولية، وقد أصبحت قضايا الأمن الإقليمى تمثل جزءا من حسابات الأمن الوطنى لكثير من الدول التى تعتمد على الخليج سواء لإمدادها بالبترول أو حتى لاكتساب شرعية وتأييد من خلال تحقيق مصالح داخلية معينة مرتبطة بأمن الخليج.

الثالثة: أن ثمة رؤية مفادها أن مسار التفاعلات داخل النظام الإقليمى الخليجى والذى يشمل الولايات المتحدة وإيران والعراق ودول الخليج ينقسم إلى عدة مسارات فرعية وهى فى أغلبها مسارات صراعية ماعدا مسار تفاعلات الولايات المتحدة – دول الخليج.

وبرغم أن إيران قد استفادت من اختلال ميزان القوى بعد تدمير قدرات العراق العسكرية، فإن الوجود الأمريكى المكثف قد دفعها لاتخاذ مزيد من الإجراءات والسياسات التى أوجدت توترات وصنعت مسارا جديدا من الصراع بين إيران ودول الخليج ينبع أولا من إمكانية استهداف إيران لعدد من القواعد الأمريكية فى الخليج فى حالة نشوب حرب جديدة.

الخصائص السابقة ترسى مبادئ جديدة للأمن فى الخليج سوف يحاول جميع الأطراف التعامل معها لتحقيق استراتيجية خاصة للأمن لا يمكن التنبؤ بنتائجها. وتاريخيا فإن العلاقة بين دول الخليج وإيران تتسم بنوع من التوجس والرغبة فى التوسع، ولا يخفى على أحد أن من أهم أسباب لجوء دول الخليج لعقد تحالفات مع الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة هو التهديدات الإيرانية خلال الحرب الإيرانية – العراقية، هذا مع الفارق اللافت فى القدرات العسكرية والبشرية بين دول الخليج وإيران، والملاحظ أنه وبالرغم من الضغوط الأمريكية على إيران فإن الأحداث الراهنة فى الخليج بعواملها ومعطياتها قد أعطت دورا أكبر لإيران لم يكن لها سابقا من خلال

استغلال الوضع فى العراق الذى جاءت نتائجه لتصب فى مصلحة إيران، لكن ما استتبع ذلك من لغة جديدة متشددة وصدامية قد يجر المنطقة إلى مزيد من التوترات وعدم الاستقرار وهذا عين ما يقلق الدول الخليجية لأن أى تصاعد للأزمة يوجد مزيدا من التوتر لمنطقة هى متوترة بالفعل.

إن قضية أمن الخليج هى قضية مطروحة ومتداولة من سبعينيات القرن المنصرم وهى ذات المنطقة التى شهدت ثلاثة حروب فى أقل من عقدين وتطل بوادر حرب رابعة قد تختلف فى تداعياتها عن سابقاتها وتكون تهديدا مباشرا ليس لأمن دول الخليج وإنما تهديد لاستقلالها، ولهذا من الطبيعى أن يقلق الخليجيون، فموازين القوى فى المنطقة قد اختلفت وتشدد السياسة الإيرانية فى خطاباتها وتوجهاتها يثير حفيظة الكثير من الدول وليس الخليجيون وحدهم ولعل تجاهل قضية الجزر الإماراتية سواء بالمفاوضات المباشرة أو التحكيم يضيف عاملا جديدا من عوامل التوتر وعدم الثقة لدى دول الخليج.

ثانيا: الموقف الخليجى من تطورات الملف النووى الإيرانى

عند الحديث عن موقف دول الخليج من الملف النووى الإيرانى، يمكن القول أن ثمة اتفاقا خليجيا عاما حول وجود مصلحة عليا لدول الخليج فى دعم سياسة الدول الغربية الهادفة إلى ضمان عدم امتلاك إيران قدرات نووية عسكرية، وإيجاد الضمانات الكافية لمنع وإجهاض أى محاولة إيرانية لصنع أسلحة نووية، لكن الاتفاق حول المبدأ لم يمنع وجود اتجاهين للتعاطى مع أزمة الملف النووى:

الاتجاه الأول: تمثله دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث عبرت بشكل واضح عن القلق من القدرات النووية الإيرانية، واعتبرت وجود قدرات نووية فى منطقة الشرق الأوسط أمراً ضاراً وخصماً من أمن واستقرار الخليج.

الاتجاه الثانى: تمثله المملكة العربية السعودية، ويقوم موقفها على أن إيران لابد أن تسير مع دول الشرق الأوسط لإزالة أسلحة الدمار الشامل من المنطقة وليس الزيادة عليها، وثمة تقارير عدة تتحدث عن وساطة سعودية بين إيران والولايات المتحدة

الأمريكية لتسوية أزمة الملف النووى الإيرانى، خصوصا عقب الزيارة التى قام بها وزير الخارجية السعودية الأمير سعود الفيصل إلى طهران، وحمل خلالها مبادرة سعودية لتسوية أزمة الملف النووى الإيرانى، والتى قامت على ثلاثة محددات هى: حق إيران فى امتلاك تكنولوجيا نووية سلمية، وجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، والامتناع المؤكد عن أى لجوء للخيار العسكرى. وقد ردت القيادة الإيرانية على المبادرة السعودية بمشروع لـ التعاون الاستراتيجى بين ما سماه السيد على خامنئى المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية بـ جناحى العالم الإسلامى: أى إيران والسعودية حول الملفات الثلاث الرئيسية الكبرى: العراق وفلسطين ولبنان.

وعلى المستوى الجماعى، فضلت دول الخليج، خلال قمم مجلس التعاون، عدم طرح هذا الملف للنقاش الجماعى وتغليب الحديث عن الجزر الإماراتية ربما رغبة منها فى كسب مزيد من الأوراق بصدد قضية الجزر أو تبعا لاختلاف الرؤى ومستوى القلق من البرنامج النووى الإيرانى من دولة خليجية إلى أخرى.

الموقف الخليجى من أزمة الملف النووى الإيرانى دفع البعض إلى الاعتقاد بأن دعم فكرة وجوب منع إيران من امتلاك القنبلة النووية هو إقرار ضمنى بأحقية إسرائيل فى احتكار امتلاك التقنية النووية وبالتالى السلاح النووى فى المنطقة، وهو ما يعد موقفا سلبيا تجاه إيران، وقد دعا هذا الفريق إلى ضرورة الاتفاق حول مفهوم القنبلة النووية الإسلامية وأهميتها ووجوب عدم معارضتها رغم أن التجارب السابقة قد أثبتت عدم صحة هذا الطرح فباكستان مثلا قدراتها النووية تتجه نحو حماية نفسها من جارتها الهندية ولم تكن قنبلة إسلامية بل إن علاقاتها المتميزة مع الولايات المتحدة تفوق كثيرا علاقاتها بالدول الإسلامية كذلك فإنه لايمكن القول أن القنبلة النووية الفرنسية أو البريطانية هى قنبلة نووية مسيحية لذلك فإن السلاح النووى لأى دولة هو سلاح مصلحى واستراتيجى فى المقام الأول وليس سلاحا دينيا ومن هنا يجب الفصل بين الديانة الرسمية لإيران وبين الدول التى سوف تهددها لو امتلكت سلاحا نوويا، فليس

من الضرورى أن يهدد السلاح النووى، مع فرض امتلاكه، الشعوب غير الإسلامية فقط، كما أن استمرار الطموح النووى الإيرانى، شئنا أو أبينا، سيعتبر تطوراً جديداً سوف يؤثر سلبيا على الاستقرار الإقليمى لمنطقة الخليج وعلى طبيعة العلاقات الإيرانية الخليجية.

ثالثا: المتغير الأمريكى وجدلية العلاقة بين إيران والخليج

فرض الوجود الأمريكى المباشر ودون وسيط فى منطقة الخليج، فضلا عن العلاقات المتميزة والتعاهدية التى تربط الولايات المتحدة بدول الخليج الآن، معادلة جديدة لأمن الخليج، ربما تزيد من توتر العلاقات بين إيران ودول الخليج، خصوصا أن الوجود العسكرى الأمريكى على الحدود الإيرانية لا شك أنه يمثل تهديدا للأمن القومى الإيرانى ومما يزيد الأمر تعقيدا إن الولايات المتحدة فضلا عن وجودها بالقرب من إيران تعمل على توسيع هوة الخلاف بين الدول الخليجية وإيران وتبنى استراتيجية خاصة لاحتواء إيران بمساعدة الدول الخليجية، فالولايات المتحدة تدرك أن هناك خلافات حقيقية بين الطرفين ابتداء من الجزر الإماراتية المحتلة مرورا بالأزمات والصراعات التى توالت منذ سقوط نظام الشاه وإيمان إيران فى بداية عهد الثورة الإسلامية بإمكانية تصدير ثورتها إلى الدول المجاورة، وبالرغم من تطور علاقات اقتصادية بين إيران ومعظم دول الخليج فإن الولايات المتحدة عملت على إحداث تحولات فى المواقف الخليجية ولعبت على أوتار الهواجس الخليجية من الهيمنة الإيرانية خصوصا فيما يتعلق بالملف النووى الإيرانى وقدرات إيران النووية، وتزايد دور إيران فى العراق ومخاطر المد الشيعى فى منطقة الخليج والتى كشفت فى مجملها عن أن ميزان القوة يتجه إيجابيا نحو إيران ومن ثم كان لدول الخليج أن تتعامل مع كل هذه المتغيرات تفاديا لحدوث صراع قد تدفع فيه أكثر من مجرد تكلفة الحرب المادية.

ولعل أهم ما يلفت الانتباه أن الولايات المتحدة قد اختارت أن تحتوى إيران من خلال تعاون وثيق مع الشركاء الإقليميين، هذا الاحتواء سوف تلعب فيه دول الخليج الدور الأكبر من خلال الموافقة على إقامة منظومة دفاعية تمنع وصول أى مواد يحتمل

استخدامها فى صنع سلاح نووى، هذا علاوة على تقديم الدول الخليجية لعدد من التسهيلات اللوجستية للقوات الأمريكية فى حال قيام صراع فى المنطقة طرفاه إيران والولايات المتحدة، ومن هنا فإن جدلية العلاقات الخليجية الإيرانية والعلاقات الخليجية الأمريكية تتمثل فى أن المسارين يتخذان طريقا عكسيا، فالعلاقات المتميزة الموجودة بين الولايات المتحدة ودول الخليج لابد أن تكون خصما من العلاقات الإيرانية الخليجية وهو ما يزكى الصراع ويعلى من الهاجس الأمنى عند دول الخليج خصوصا أن الولايات المتحدة قد قررت منذ سنوات نقل مسرح معاركها خارج الحدود الأمريكية، ومن هنا فإن المسرح البديل هو الخليج وهو مسرح يمكن أن يصاب بالأذى من مجرد تساقط حطام أسلحة المتحاربين المدمرة فوق أراضيه.

رابعا: الاستراتيجيات الخليجية للتعامل مع الأزمة فى إطار تعامل دول الخليج مع الأزمة النووية الإيرانية تبرز رؤية تكاد تكون رؤية طوباوية قائمة على تبنى موقف يؤمن بمبدأ وجوب تدشين اتفاق إقليمى يشمل دول منطقة الخليج وربما منطقة الشرق الأوسط ويشمل إسرائيل النووية ويهدف إلى ترسيخ الأسس القانونية لإعلان المنطقة خالية من السلاح النووى، وأن تلزم جميع دول المنطقة بتطبيق هذا المبدأ مع استحداث آلية دائمة وفعالة لتنفيذ الاتفاق ومراقبة الدول التى تملك برامج نووية للأغراض السلمية. أما واقعيا فإن دول الخليج للمحافظة على أمنها ومحاولة تحقيق التوازن وإعادة الاستقرار قد تلجأ الى إحدى الاستراتيجيات الآتية:

الإستراتيجية الأولى:

محاولة تطوير منظومة دفاعاتها وإنشاء آلية تعاون عسكرى فيما بينها خصوصا مع توافر القدرات المادية اللازمة للتسلح وتطوير المنظومة الدفاعية ومما يساعد على ذلك وجود دولة محورية مثل المملكة العربية السعودية تستطيع قيادة النظام الخليجى بعمقها الاستراتيجى وقدراتها البشرية والمادية والجغرافية، إلا أن هذه الاستراتيجية من الصعوبة بمكان تحقيقها نظرا للبطء فى التعاون الأمنى بين دول الخليج، كما أن بعض

القوى خصوصا الولايات المتحدة لن تسمح للدول الخليجية بلعب دور متنام فى مجال الدفاع بعيدا عن الشرطى العالمى الذى بيده كل مقومات القوة التى تحمى مصالحه وتوهم الآخرين بأنه الوحيد القادر على حمايتهم.

الاستراتيجية الثانية:

هى استمرار الاعتماد على الوجود الأمريكى الكثيف فى المنطقة والموافقة على الطريقة التى تريد بها الولايات المتحدة معالجة قضية الملف الإيرانى وهو ما يستتبع توتر العلاقات الإيرانية - الخليجية وربما هذا ما يجعل دول الخليج الصغيرة المواجهة لإيران هى المسرح القادم لمواجهة مختلفة عن سابقاتها فى الخليج بين إيران والولايات المتحدة وسوف تجد تلك الدول نفسها مجبرة على تقديم كل المساعدات اللازمة لحرب قد تشترك فيها إسرائيل ضد إيران والتى ظل يربطها بدول الخليج - رغم الهواجس المتبادلة - نوع خاص من العلاقات الاقتصادية والثقافية والدينية.

الاستراتيجية الثالثة:

وتتمثل فى الرجوع إلى ذاكرة ما بعد حرب الخليج الثانية ومحاولة إيجاد دور عربى فاعل فى إرساء الأمن فى منطقة الخليج من خلال عودة مصر وسوريا للعب دور فاعل فى قضية أمن الخليج ولكن بطريقة مختلفة وجديدة عن طريق دمج قوى أخرى إقليمية لتصبح الصيغة ٦+٤ بلا من الصيغة القديمة ٦+٢، بإضافة إيران وتركيا بدلا من الاكتفاء بمصر وسوريا وذلك لإقامة حوار فعال وبناء مع إيران لتبديد الهواجس وبناء جسور الثقة وإقامة ترتيبات أمنية مشتركة لا تعتمد على التهديد بل إعطاء ضمانات بعدم الاعتداء والاتفاق حول القضايا الخلافية ولكن هذا السيناريو يعد أيضا من الاستراتيجيات المستبعد العمل بها نظرا للمعارضة الإيرانية لأى دور عربى فى بناء الترتيبات الأمنية فى الخليج، ولعله من الجدير بالذكر قوله أن السياسة الأمريكية قد اختلفت مع إيران على طول الخط وفى مختلف القضايا إلا قضية واحدة كان هناك رأى متطابق لكلا البلدين وهو إبعاد القوى الإقليمية العربية عن ممارسة أى دور أمنى فى

الخليج هذا فضلا عن الاستراتيجية الأمريكية التى تستبعد تأسيس ترتيبات أمنية قائمة على الدول الإقليمية.[1]

الخليج وإيران.. النوايا الحسنة بالتأكيد لا تكفى

الكاتب سعودى زهير الحارثى عبر كخليجى عن قلقة من البرنامج النووى الإيرانى فكتب مقالا فى صحيفة الوطن السعودية فى ١٣ أكتوبر ٢٠٠٧ معتبرا أن النوايا الحسنة بالتأكيد لا تكفى قال فيه: لعل من المستحيل التنبؤ بالمسار الدقيق للأحداث فى المنطقة ولكنه ليس من قبيل المبالغة القول إن هناك احتمالا لحدوث تغييرات فى الأوضاع القائمة، فالمنطقة مليئة بالملفات الساخنة ,وهذا يعنى فى ما يعنى أن المنطقة مرشحة للمزيد من الأزمات مستقبلا, فالمعطيات والمؤشرات تشى بهذا التنبؤ, لكن ما يرسخ هذا الشعور هو استقراء الأسباب, بمعنى أنه حين العودة إلى جذور الإشكالية نجد أن اختلال توازن القوى بعد الغزو الأمريكى للعراق. والاختلاف الواضح فى مصالح الأطراف الإقليمية وعدم القدرة فى التوصل لصيغة مشتركة بينها, من العوامل الرئيسية التى تساند هذه الرؤية فى بقاء المنطقة عرضة للتوتر والمخاطر والتهديد.

على أن ثمة علامات من الدهشة تبحث عن إجابات مقنعة، فما حفلت به الأشهر الماضية من تصريحات وأساليب وحوارات ما بين واشنطن وطهران جعلت المتابع يشعر بالحيرة , فثمة انفراج حينا يعقبه تصعيد وتهديد حينا آخر, فجلوس البيت الأبيض مع الحكومة الإيرانية قبل فترة إلى طاولة المحادثات فى الشأن النووى، يجعل المتابع يشعر بأن ثمة صفقة باتت تلوح فى الأفق، مما جعل الساحة مليئة بالقراءات والتحليلات المتعددة.

إذن، هى مقايضة، أو هكذا تبدو تتمثل فى تعاون إيرانى فى العراق مقابل اعتراف أمريكى بالجمهورية الإيرانية الإسلامية واستبعاد الخيار العسكرى أو إسقاط النظام. ثم

---

(١) سامح همام أحمد، الملف النووى الإيرانى متغير جديد فى معادلة أمن الخليج، مجلة مختارات إيرانية، مركز البحوث والدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة يوليو ٢٠٠٧.

لا نلبث أن نفاجأ بظهور الرئيس الأمريكى قبل فترة وجيزة ,ليقول إن إيران قوة عدم استقرار فى منطقة الشرق الأوسط. وإن على طهران إيقاف تصدير عبوات التفجير المتطورة إلى العراق وإلا فستكون هناك عواقب لهذا الأمر. الأمر الذى جعل أحمدى نجاد يصرح فى نيويورك أن الملف أغلق تماما فى إشارة استفزازية لواشنطن وباريس. فما لبث أن جاء الرد حاسما من الأخيرتين الملف لم يغلق والخيارات مفتوحة بما فى ذلك استخدام الخيار العسكرى وفق تصريحات وزير الخارجية الفرنسى.

وفى خضم هذه الأجواء، ومجريات الحوار التحفيزى الدائر بين الغرب وإيران وتداعياته، يتبادر سؤال حارق إلى الأذهان: أين(الخليجيون) من كل ما يحدث؟ ولماذا يهمشون ويغفل دورهم الإقليمى رغم محاولات دولهم المطالبة بالمشاركة فى قضية تمس أمنهم واستقرارهم ووجودهم؟!. ولعل تصاعد الأزمة لدى إيران، يؤدى بالضرورة إلى تداعيات وإفرازات وشظايا تصيب دول الخليج، كما أن إشعال أى فتيل فى المنطقة يعنى مزيدا من القلق والتوتر لمنطقة هى متوترة بالفعل.

إن مسألة أمن الخليج قضية مطروحة منذ السبعينات كونها تتميز بعاملى النفط والموقع الاستراتيجى، وهى المنطقة الملتهبة والتى شهدت ثلاث حروب مدمرة طوال العقدين الماضيين، مما أدى إلى زعزعة استقرارها الإقليمى، وما زالت دول الخليج تعانى من إفرازاتها، وكأنها تكشف عن معادلة التاريخ والجغرافيا, ولهذا من الطبيعى أن يقلق الخليجيون على أمنهم واستقرارهم ومستقبل أجيالهم. فموازين القوى فى المنطقة اختلت،(عدد قوات دول الخليج ٣٠٠ ألف جندى مقابل مليون جندى للجيش الإيرانى) وتشدد الرئاسة الإيرانية فى خطاباتها وتوجهاتها يثير حفيظة العالم فما بالك بدول الجوار، ولعل تجاهلها حل قضية الجزر الإماراتية، سواء بالمفاوضات المباشرة أو بالتحكيم الدولى، دليل ساطع على تعنت إيران فى القبول بحلول أو صيغ توفيقية.

إن حصول إيران على السلاح النووى يعقد المشكلة ولا يحلها بل ويساهم فى زيادة التسلح النووى فى المنطقة فضلا عن المخاطر البيئية فيما لو حدثت تسربات إشعاعية

فى المنطقة. فى تقديرى أن على إيران إبداء حسن النوايا وبناء الثقة والمصارحة مع دول الخليج وتوقيع اتفاقية معهم والتكتل معهم فى مطالبة المجتمع الدولى بالضغط على إسرائيل، ووقتها فقط تعود المعادلة إلى وضعها الطبيعى والمنشود حيث يتم تغليب المصالح الوطنية وترتهن للواقعية والبراجماتية فى تعاملها مع الغير،وهذا الهدف لم يعد خيارا بين خيارات بل ضرورة استراتيجية لا بد منها لضمان استقرار الخليج ومستقبله.

وحين تأمل العلاقات الخليجية الإيرانية، يمكن القول إن ثمة تحديات مقلقة تتمثل فى العراق والتسلح النووى الإيرانى، والوضع فى لبنان

على أن عوامل التوتر فى مناخ العلاقات الإيرانية الخليجية ليست نتيجة للوضع القائم بين واشنطن وطهران, وإن كان هذا واضحا, إلا أن التراكمات التاريخية ساهمت فى تجذير الشكوك وعدم الثقة المتبادلة.

ولعل الدور الإيرانى الحالى فى العراق،يكشف فعلا مخاوف الخليجيين على أكثر من صعيد, لأن الخليجيين يرغبون فى أن ما يجرى داخل العراق ليس على حسابهم، ولا يشكل تهديدا لأدوارهم الإقليمية وهى هواجس ومخاوف مشروعة لاسيما وهى لم تتردد فى الإعلان مرارا عن رغبتها فى المساهمة فى استقرار العراق، ويتزامن هذا بتجاهل أمريكى لدور دول الجوار عدا إيران فضلا عن أن الإشكالية تكمن فى أن إيران دخلت العراق من الزاوية الطائفية وليست كدولة تعارض الاحتلال، وتواجدها كطائفة فى النسيج الطائفى العراقى، وعبر ميليشيات وأحزاب متحالفة معها وهنا يكمن لب المشكلة.

وطالما أن الأمر كذلك, فإننا لا نستغرب من أن هذا ما دفع دول المنطقة إلى الإعلان عن نيتها فى إبرام عقود تسليح مع الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا يعنى ضرورة إعادة النظر فى مفهوم الدفاع الخليجى المشترك والبحث عن وسائل لتحقيق توازن استراتيجى فى إقليم الخليج.

إن الارتهان إلى لغة العقل والحكمة والموضوعية فى حل هذا الملف وغيره من الملفات، يقتضى تعاوننا استراتيجيا مشتركا فالمنطقة هى منطقتنا، وأمنها واستقرارها هدف الجميع، من أجل حياة كريمة ومنتجة وهانئة لشعوبنا وأجيالنا القادمة. فالخليجيون لا ينتظرون تطمينات إيرانية بقدر ما أن حاجتهم تأتى فى بلورة رؤية مشتركة وموقف جاد ومسؤول مع إيران فى إنهاء كل الملفات العالقة هذا مما يبلور فتح آفاق تتوفر أجواء الثقة والتعاون والبناء فى الإقليم. ولعل الاستناد على قاعدة المصالح المتبادلة بإمكانها أن تحقق أرضية صلبة لحل الخلافات، إذ من حق كل دولة أن تبحث عن مصالحها بشرط أن يكون فى إطار وضعها الطبيعى، مما يهيئ المناخ لنشوء علاقات حسن جوار تساعد الجميع على النمو والتقدم، ومع أن النوايا الحسنة ضرورية ولكنها ليست منتجة طالما أنها لم تترجم إلى أفعال وضمانات على أرض الواقع.

■ ■ ■

المراجـــــع

أولا: كتب ودوريات:

١ ـ أحمد إبراهيم، البرنامج النووى الإيرانى (آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد)، مركز الأهرام للبحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية، الطبعة الأولى، القاهرة ٢٠٠٥.

٢ ـ مجموعة مؤلفين إسرائيليين، إسرائيل والمشروع النووى الإيرانى، تعريب أحمد أبو هدبة، مركز الدراسات الفلسطينية ومكتبة مدبولى، القاهرة ٢٠٠٦.

٣ ـ حجاى رام، قراءة إيران فى إسرائيل.. الذات والآخر، الدين والحداثة، تعريب جواد الجعبرى، المركز الفلسطينى للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله ٢٠٠٧.

٤ ـ حسام سويلم، إيران وجيرانها والأزمات الإقليمية، سلسلة «قراءات استراتيجية»، مركز الأهرام للبحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ديسمبر ٢٠٠٦.

٥ ـ حسام سويلم، إيران وجيرانها والأزمات الإقليمية، سلسلة «قراءات استراتيجية»، مركز الأهرام للبحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مارس ٢٠٠٧.

٦ ـ سامح راشد، سياسة الخارجية الإيرانية.. نصف عام تحت رئاسة أحمدى نجاد، مجلة «مختارات إيرانية»، مركز الأهرام للبحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، فبراير ٢٠٠٦.

٧ ـ سمير زكى البسيونى، كيف سيتعامل العرب مع إيران النووية؟، مجلة مختارات إيرانية، مركز الأهرام للبحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية يونيو ٢٠٠٦.

٨ ـ سامح همام أحمد، الملف النووى الإيرانى متغير جديد فى معادلة أمن الخليج، مجلة مختارات إيرانية، مركز الأهرام للبحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، يوليو ٢٠٠٧.

ثانيا: صحف عربية

ـ صحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية.

ـ صحيفة «الخليج» الإماراتية.

- صحيفة «الأهرام» المصرية.

ثالثًا: مواقع إعلامية إلكترونية

- الموقع العربى لشبكة «إسلام أون لاين. نت».
- موقع قناة الجزيرة الفضائية «الجزيرة نت».
- موقع هيئة الإذاعة البريطانية «BBC» باللغة العربية.
- موقع قناة «CNN» الأمريكية باللغة العربية.
- موقع جريدة «إيلاف» الإلكترونية.

رابعًا: مراكز بحوث ودراسات:

- مركز الأهرام للبحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية (مصر).
- المركز الاستراتيجى للبحوث والدراسات (العراق).
- مركز بابل للدراسات والإعلام (العراق).
- المركز الفلسطينى للدراسات الإسرائيلية - مدار (رام الله - فلسطين).

●●●

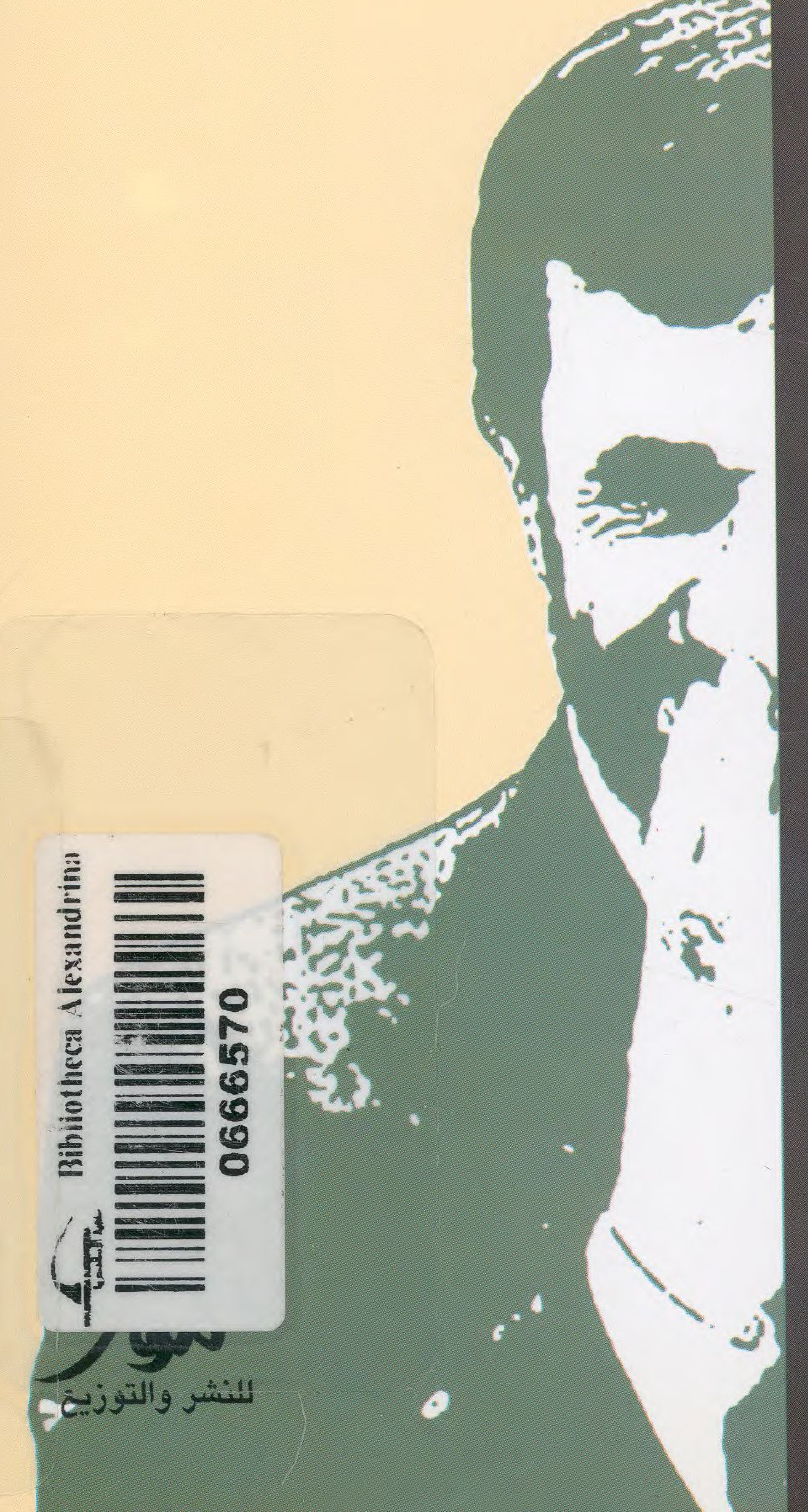
محتويات



أحمدى نجاد

هناك صورتان متصارعتان حول شخصية أحمدى نجاد.. منذ الوهلة الأولى لفوزه برئاسة الجمهورية الإيرانية.. الصورة الأولى ترفعه إلى درجة الأنبياء والقديسين والشهداء.. فتجعله يسوعا جديدا هبط على الشرق الأوسط لينقذه من براثن السيطرة الأمريكية.. والثانية تنزل به لدرك الدجالين والنصابين والحواة ومحترفى لعبة الثلاث ورقات.. أو كواحد من صقور إيران الطامعين فى السيطرة على المنطقة العربية والتهام دول الخليج.. وبعيدا عن هذه الصورة أو تلك.. سنحاول جاهدين لأن نعرض لحياته الخاصة.. وأسراره.. ومواقفه الشخصية ومستقبل بلاده.. وفى النهاية من حقك أن تحكم.. هل نجاد رجل عظيم.. أم أنه أحد مجانين السياسة فى هذا العالم؟

خالد أبو بكر



للنشر والتوزيع
Design 33036809